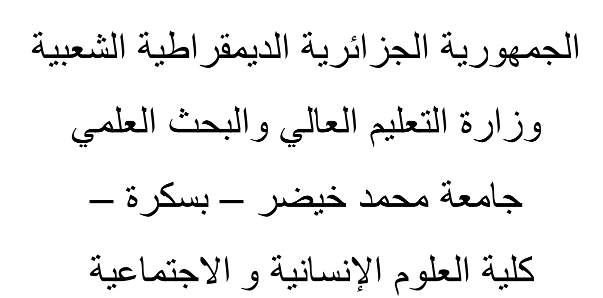




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية



الرقم التسلسلي: 160 قسم : العلوم الانسانية

رقم التسجيل: 04/PG/D/LMD/HIS/18

التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر وتأثيراته على المجتمع (1518م ـ 1830م)

أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في: التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

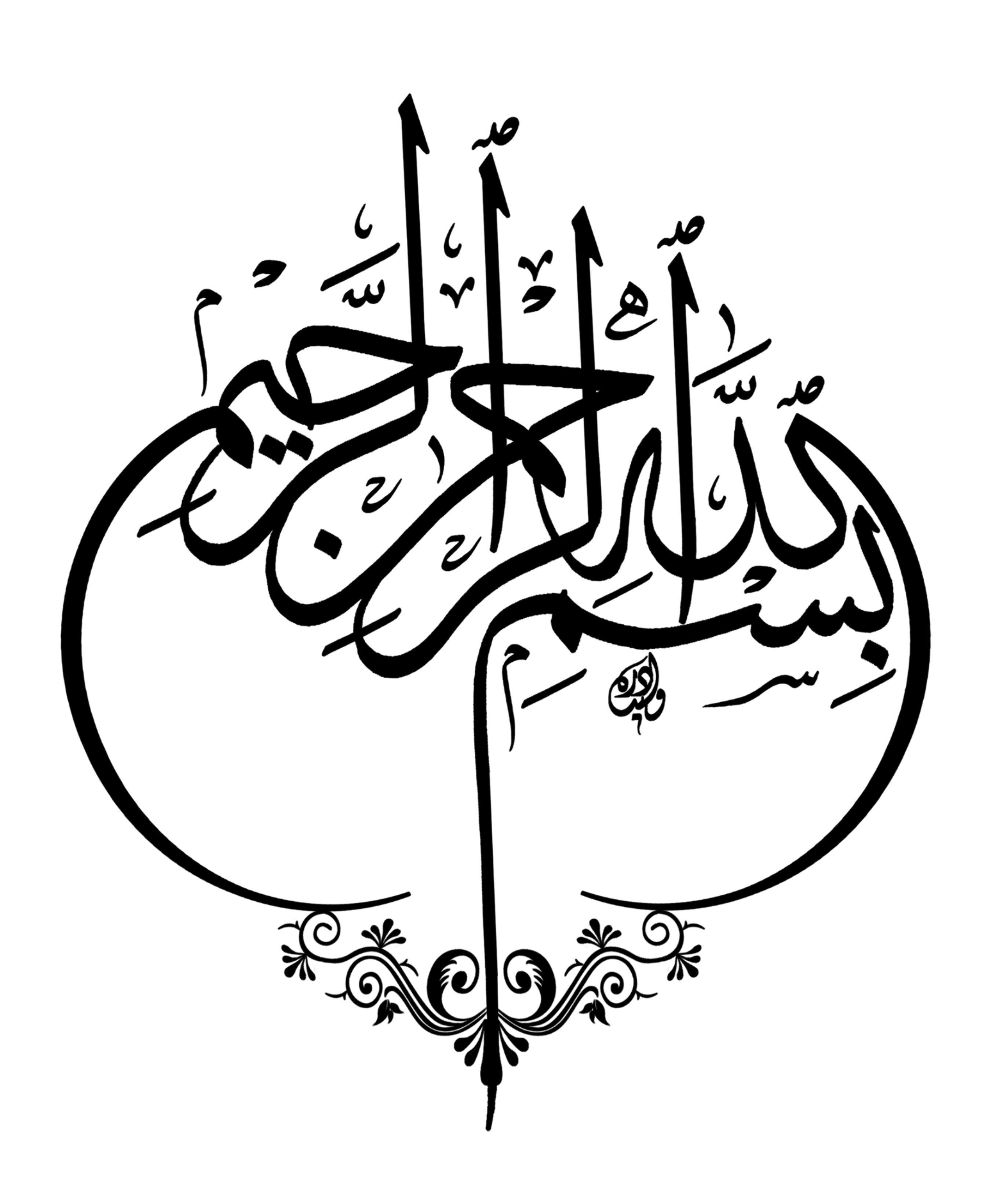
إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

ـ بلقاسم جغيبل ـ لخميسي فريح

أعـــضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سالم كربوعة	أستاذ محاضر(أ)	جامعة بسكرة	رئيساً
لخميسي فريح	أستاذ محاضر(أ)	جامعة بسكرة	مشرفاً ومقرراً
علي آجقو	أستاذ	جامعة باتنة 01	عضواً مناقشاً
خميسي سعدي	أستاذ محاضر(أ)	المركز الجامعي بريكة	عضواً مناقشا
وافية نفطي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة بسكرة	عضواً مناقشاً
حورية ومان	أستاذ محاضر(أ)	جامعة بسكرة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2022 - 2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

ــ الحمد لله على منه وكرمه أن وفقني لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين

ـ قال عليه الصلاة والسلام: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

ـ أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف " الدكتور لخميسي فريح "الذي كان جد حريص؛ بإلحاحه وتشجيعي لي لمواصلة البحث وخاصة في أوقات فتوري.

ـ كما أتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتي الكرام ولأعضاء لجنة المناقشة وإلى كل من تعهدني بالنصح والتوجيه وأخص منهم بالذكر والثناء أستاذتي الكريمة " لزغم فوزية " التي لم تبخل علي بالتوجيه والنصح وأمدتني بالمصادر الهامة، والشكر الجزيل للدكتور علي قشاشني على المساعدة.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد:

ـ لوالدي الكريمين: جزاهم الله عني خيراً وأطال الله في أعمارهما.

ـ إلى أهلي وزوجتي وأحبابي وأصدقائي دون استثناء.

بلقاسم

المختصرات الخاصة بالدراسة:

س . م . ش	سجلات المحاكم الشرعية
ع	علبة
و	ورقة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
د. ط	بدون طبعة
د. ت	بدون تاريخ
ج	الجزء



مقدمة

يعد المذهب الحنفي من أوائل المذاهب دخولاً إلى بلاد المغرب الإسلامي، وعقبه دخول مذاهب أخرى أبرزها المذهب المالكي، وكُتب للمذهب الحنفي القوة والريادة في فترة الأغالبة الموالون للدولة العباسية، حيث أصبح مذهب السلطة، أما المذهب المالكي فقد تغلغل بين العامة، ثم بمجيء المعز بن باديس الزيري في القرن الخامس هجري المقابل للحادي عشر ميلادي، عمل على تمكين المذهب المالكي وغلبه على غيره من المذاهب وجعله المذهب الرسمي لدولته، فلم يتسن لأي مذهب أن ينازله في بلاد المغرب الأوسط، إلا بعد دخول الأتراك العثمانيين للجزائر؛ ففي بداية القرن السادس عشر ميلادي أعادوا للمذهب الحنفي وجوده في بلاد المغرب الأوسط (الجزائر) وزودوه بدعائم القوة والسلطان.

وعليه فقد أصبح في الجزائر العثمانية مذهبان بارزان المذهب المالكي و والمذهب الحنفي، فالمالكي يتبعه جل سكان الجزائر عربها وبربرها ويلحق بهم فئة الأندلسيين، وأما المذهب الحنفي فهو مذهب السلطة ومن جاء معها من عساكر وعلماء وبعض الداخلين للإسلام حديثا أو ما يعرف بالعلوج بالإضافة لفئة الكراغلة، أي كانت ازدواجية مذهبية ظاهرة في المجتمع الجزائري، دون إغفال الإشارة إلى المذهب الإباضي الذي كان منحصرا في فئة قليلة من السكان.

مهما يكن من أمر فإن الازدواجية المذهبية بين المالكية والحنفية في الجزائر العثمانية حتمتها الظروف؛ منها الخطر الاسباني على العالم الإسلامي ككل، وخاصة على بلاد المغرب، إضافة إلى الضرورة الاجتماعية فالأتراك سواء في استانبول أو الولايات التابعة لها كلهم عرفوا باتباعهم للمذهب الحنفي ولهذا أتوا معهم بعلمائهم الأحناف.

إن مسألة التقارب بين أفراد المجتمع ضرورية ولا يتأتى ذلك إلا بتغليب المصلحة العامة ونبذ الحسابات الضيقة، خاصة في القضايا الدينية والفكرية، فوجود مذهبين في

مجتمع واحد من الطبيعي أن تظهر فيه خلافات ومشاحنات، ولكن حريٌ بكل طرف أن يتنازل عن رأييه ولو كان محقاً، وإلا لن ينعم المجتمع بالاستقرار ولن يتقدم مالم تتعاون فيه كل الفئات الاجتماعية.

أهمية الموضوع:

إن الدراسات الفكرية والثقافية لمجتمع ما، تعد من بين أهم المواضيع التي تتيح للباحث الوقوف على الجهود المبذولة من قبل نخبة وعلماء ذلك المجتمع للمساهمة في رص وحدته ومعرفة سبل تحقيق أهدافه الحضارية، أو التنبيه على السلوكيات الخاطئة والتي أدت إلى تخلفه أو كانت سبباً قوض مكانته في شتى المجالات.

فدراسة العلاقات بين المذهبين المالكي والحنفي من شأنها أن تقودنا نحو فهم تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، والاطلاع بعمق عن ثقافة المجتمع آنذاك، والتي لا تزال بحاجة لمزيد من البحث والتدقيق في المصادر المختلفة، وجمع شتات الأفكار والرؤى من زوايا مختلفة، خاصة مصادر الأرشيف الوطني التي تتضمن وثائق متنوعة يمكن من خلالها استظهار العديد من المعطيات والمعلومات التي تعكس طبيعة الحياة المجتمعية بالجزائر العثمانية، كما تفيدنا الدراسة أيضاً في تفسير السياسة التي اتخذتها السلطة لتحسين الظروف الثقافية والاجتماعية بالجزائر، خاصة وأنها محل اتهام من قبل بعض المؤرخين الأجانب، الذين ينظرون إليها على أنها دولة عسكرية مبتغاها الغزو والغنائم وتحصيل الضرائب من الجزائريين؛ من هذا المنطلق جاءت دراستي هذه الموسومة بـ: "**التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر وتأثيراته على المجتمع (1518م ـ 1830م)**"

دوافع اختيار الموضوع:

من دوافع اختياري لهذا الموضوع؛ أولاً: الميل نحو البحث في الجوانب الفكرية والثقافية، سيما بعد تجربة البحث أثناء مرحلة التدرج في العديد من الموضوعات المتعلقة

بالإفتاء بالجزائر خلال العهد العثماني، وزادني تعلقا بموضوع الدراسة ما كُتب حوله من دراسات منها على سبيل الذكر مقال للباحثة: نفطي وافية بعنوان "التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية، مؤسسة الوقف أنموذجاً "التحبيس على المذهب الحنفي" لما وجدت فيه من مصادر أرشيفية من شأنها أن تثري الموضوع وتساهم في البحث. وكذلك مقال الباحث عبد الحفيظ مُوسَمْ المعنون: بـ التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث زادني قناعة على الخوض في الموضوع بصيغته الأولى:" التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر العثمانية"، ولكن بعد أن عرضته على فريق التكوين لم يتردد في تثمينه، كما أرشدني لصياغة الموضوع بشكله النهائي الذي هو موضوع الدراسة.

إشكالية الدراسة:

تهدف إشكالية البحث إلى تسليط الضوء على واقع التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي بالجزائر العثمانية، ومحاولة الوقوف على تجاذباته في مختلف المجالات خلال فترة الدراسة، إلى جانب استقصاء أوجه التأثير والتأثر بين أتباع المذهبين بالتوازي مع سياسة السلطة الحاكمة التي كانت حنفية المذهب، وللوصول إلى ذلك ارتأينا أن نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

فيما تجلى التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر العثمانية وما مدى تأثيراته على المجتمع؟

نظراً لطبيعة الموضوع الدقيق والمتشعب الذي يمس مختلف المجالات والميادين المجتمعية، ما فرض علينا طرح جملة من التساؤلات التي تشمل مختلف جوانب الدراسة، نذكرها كما يلي:

ـ ما هي أبرز المميزات التي طبعت الحركة المذهبية في ظل التواجد العثماني بالجزائر ؟

ـ هل حقا كان هناك تعايشا مؤسسا على قناعات أم هو مجرد رضوخ للأمر الواقع ومسايرته؟

ـ هل كان هناك توافقا تاما أم تعايشا مذهبيا لأجل المصلحة العامة؟

ـ كيف انعكست تلك العلاقات بين المذهبين على المجتمع الجزائري؟

منهج الدراسة:

ولمعالجة الموضوع بالشكل المناسب، اعتمدنا المنهج التاريخي من خلال تتبعنا لمختلف الأحداث وفق تدرجها الكرونولوجي، كدخول المذاهب وانتشارها في المغرب الأوسط (الجزائر) وكذلك تطورها ومآلاتها مع الزمن، بالاعتماد على مصادر كل فترة وفق الحس الزمني لفهم الأحداث بدقة، ولتعزيز هذا المنهج وظفنا جملة من الأساليب المساعدة، كالأسلوب الوصفي حيث عملنا جاهدين على النظر في الدراسات السابقة للموضوع لشرح الظواهر بعد استنباط العلل وربط العلاقات بين الأحداث، كما استخدمنا المنهج التحليلي للتعمق في تفسير وتعليل النتائج.

عرض ونقد لأهم المصادر:

ولإثراء هذه الدراسة كان علينا أن نستعين بمصادر ومراجع مختلفة من ضمنها:

أولا: الوثائق الأرشيفية؛ بعض الوثائق الأرشيفية المتمثلة في سجلات المحاكم الشرعية المودعة بمؤسسة الأرشيف الوطني ببير خادم، والتي أفادتني في مختلف جوانب الموضوع خاصة الفصل الثاني الذي يعالج مظاهر التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي، حيث تضم جملة من العقود المتعلقة بالمسائل المجتمعية المختلفة، كالقضاء والزواج والطلاق والديون والوكالة والبيوع، إلى جانب التحبيس الخيري والأهلي الخاص بالمذهبين المالكي والحنفي، والتي شملت مختلف فئات المجتمع الجزائري، نساءً ورجالاً، أتراكً وعرباً وبربرا وكراغلة.

ومن الملاحظ أن هذه الوثائق غنية بالمعلومات حول الواقع المجتمعي بالجزائر العثمانية، حيث تتضمن العديد من الأحداث وأسماء الأشخاص والقضاة والعدول والأماكن، وكذلك المعطيات المتعلقة بعقود الأوقاف وطبيعتها، بالإضافة إلى عبارات الإشادة والتبجيل للقضاة والمفتين في الكثير منها، وهو الأمر الذي يدل على المكانة والاحترام اللذان كانا يحظى بهما السادة العلماء عند السلطة.

أما الأرشيف الوطني لما وراء البحار فتتميز تلك الوثائق بوضوح كتابتها والتصوير الجيد رغم أنها لا تختلف في طبيعتها عن تلك الموجودة في الأرشيف الوطني ببير خادم.

ثانيا؛ المصادر المطبوعة، وهي متنوعة ما بين المحلية والأجنبية عربية وفرنسية، نذكر بعضا منها وهي كالتالي:

عرض أهم مصادر الدراسة:

"**تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**"، مؤلف ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، ت: فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، (ط: 1)، 2009: وهو كتاب قيم بالنسبة لتاريخ الجزائر عامة وموضوع دراستنا خاصة، كونه عالج قضايا مختلفة بين علماء المذهبين وعلاقتهم بالحكام، ومكانتهم بين فئات المجتمع، وقد استفدت منه في جميع مراحل البحث، لما يحتويه من معلومات غزيرة ونادرة.

"**فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته**"، لأبي راس الناصري، فهو بمثابة ترجمة ذاتية للمؤلف، حيث تكلم فيه عن نسبه وبيئته التي نشأ بها منذ صباه، وكيف حصّل العلوم وتغلب على الأقران، كما وصف لنا أحوال طلب العلم في ظل الوجود العثماني، ويذكر شيوخه الذين تتلمذ عليهم بالتفصيل، وهو من المصادر التي عايشت الأحداث في حينها وكانت له مناظرات في المجلس العلمي وكان مدرسا ونحويا وفقيها، وقد استفدت منه في مظاهر التعايش بين المذهبين وأثارها الاجتماعية.

"**دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**"، لمحمد بن يوسف الزياني تحقيق المهدي البوعبدلي، وقد نشر من قبل دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع بالجزائر سنة 2013، وهو من المصادر التي تطرقت للفترة الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر، خّص بها فتح مدينة وهران وبعض البايات الذين حكموا بايلك الغرب، وتعرض فيه لثورة درقاوة.

"**مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**" لأحمد بن علي الزهار المتوفى سنة 1872م، الذي تولى نقابة الأشراف بمدينة الجزائر أيام حكم الداي محمد عثمان باشا وقد تم تحقيق الكتاب من طرف أحمد توفيق المدني، وهو من المصادر المحلية القيمة التي تناولت الفترة الأخيرة من الوجود العثماني، وقد تعرض للأحداث بكل شفافية دون السكوت عن الممارسات السلبية لبعض الحكام، كتحصيل الضرائب من الناس بالقوة وإهدارها في ترضية الباشوات والقياد.

"**الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**"، لابن سحنون الراشدي حققه وعلق عليه الشيخ المهدي بوعبدلي، واعتنى به وراجعه عبد الرحمان دويب، نشرته دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع طبعة خاصة بالجزائر سنة 2013م، وهو كتاب يعنى بالتاريخ الوطني في العصر الحديث، ويركز على أحداث بايلك الغرب، وأفادني في مآثر الباي محمد الكبير باي الغرب الجزائري وجهوده المبذولة في رباط الفتح الذي كان له أثر مباشر في تحرير وهران من الاحتلال الإسباني.

"**المرآة**" لحمدان بن عثمان خوجة الذي تناول فيه الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لشمال افريقيا والجزائر، وعرج فيه عن عادات العرب والبربر قبل الوجود العثماني، كما ترجم فيه لبعض الباشوات، وتطرق للفترة الاولى من الاحتلال الفرنسي بالجزائر، وهو كتاب قيم يشتمل فوائد عدة في الجوانب الثقافية والجغرافية وقد أفادني في العديد من الجوانب المتعلقة بالدراسة.

"**مذكرات خير الدين بربروس**"، لخير الدين بربروس المتوفى سنة 1546م، من تحقيق محمد دراج، اعتنت بنشره دار الأصالة للنشر والتوزيع بالجزائر طبع لأول مرة بالعربية سنة 1431هـ - 2010م، بعد أن كان مكتوبا باللغة التركية، كتبه بأمر من السلطان العثماني سليمان القانوني(المشرع)، وهو من المصادر المهمة التي تشهد على بداية الدخول العثماني للجزائر، وتحركات الإخوة بربروس وعن علاقة الجزائر بالباب العالي، كما توثق الهجومات الإسبانية على السواحل الجزائرية وتشير للواقع الجزائري برمته أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ميلادي، أما بخصوص الكتاب نجده يسرد الأحداث وفق ما جادت به ذاكرة المؤلف وقد تعوزه الدقة في تواريخ الأحداث لأنه لم يعتمد مصادر معاصرة له كون مؤلفه خبير عسكري وليس بمؤرخ.

"**الزهرة النيرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**" لمحمد بن عبد الرحمن التلمساني، الذي عاش في القرن الثامن عشر ميلادي، من تحقيق خير الدين سعيدي الجزائري، وتم نشره من قبل دار أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، طبع لأول مرة في سنة(2017)، فهو مصدر هام يؤرخ للمغرب الأوسط منذ ظهور الإخوة بربروس في الغرب الإسلامي إلى غاية انتصار الجزائر على الحملة الأوروبية بقيادة شارل كان سنة 1541م.

"**نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار**"، للحسين بن محمد الورثلاني، الذي تم نشر من طرف بيير فونتانا الشرقية، بالجزائر، وهي من الطبعات القديمة بتاريخ:(1326 هـ - 1908م)، وهو من المصادر المهمة في تاريخ الجزائر العثمانية باعتباره رحلة إلى بيت الله الحرام، وتكمن أهميته في تناوله للأحداث بدقة فيصف لنا الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للجزائر خلال العهد العثماني ومن أبرز المدن التي مرّ بها؛ كبجاية وبسكرة وقسنطينة والتي كانت تحت نفوذ السلطة العثمانية، حيث استفدنا منها كثيرا خاصة أن المؤلف دقيق الوصف للأماكن ومنابع المياه والثمر

والعمران والمساجد والعلماء والمشايخ وحتى القبور والأولياء الصالحين، ويبدو أنه كان متأثراً برحلات ركب الحج المغربي كرحلتي محمد العياشي وأحمد بن ناصر الدرعي حيث كان يستشهد بأخبارهم في ذكر الحوادث ووصف الأماكن.

"**نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب**"، لأحمد بن عمار، وقد طبعت بدار فونتانة الشرقية بالجزائر سنة (1320هـ ـ 1902م) عاش في القرن الثاني عشر هجري الثامن عشر ميلادي، وقد تولى الافتاء أواخر القرن الثاني عشر هجري، كان شاعراً وأديباً فذاً، ويعتبر كتابه هذا من المصادر الهامة في التاريخ والسياسة والأدب، حيث عرفتنا رحلته بالصداقة المتينة التي جمعت بينه وبين المفتي الحنفي محمد بن علي من خلال قصائد المدح التي خصه بها والترجمة له في كتابه.

من كتب النوازل التي أفادتنا في الدراسة؛ كتاب "**نوازل قسنطينة لمحمد بن عبد الكريم الفكون**" وقد حققه وقدمه كل من هواري تواتي وعائشة بلعابيد، ونشرته دار الزيتون للنشر والتوزيع بالجزائر سنة 2018م، يعتبر من المصادر المهمة في دراسة تاريخ الجزائر العثمانية حيث تناول شتى الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ووقف على العديد من المسائل الفقهية؛ إذ تندرج تحت كل مسألة الكثير من النوازل، حتى وإن كانت تخص بايلك الشرق بقسنطينة إلا أنها تنعكس على جميع القطر الجزائري فهي تمثل روح العصر آنذاك.

"**تحفة الاخوان في تحريم الدخان**"، لعبد القادر الراشدي، تحقيق عبد الله حمادي، الطبعة الأولى صادرة عن دار الغرب الإسلامي في (1997م)، وأما الطبعة الثانية نشرتها دار نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع سنة (2021)، الجزائر ـ قسنطينة، ويعد مصدرا مهما في تاريخ الجزائر الحديث حيث جمع فيه المؤلف من الأدلة النقلية والعقلية معا؛ حيث استشهد بأقوال العلماء على اختلاف مذاهبهم، كما برر تحريم الدخان بالأدلة العقلية والعلمية.

أبرز مراجع الدراسة:

وهي متنوعة من مراجع محلية وأجنبية كلها ساهمت في إثراء الدراسة، والاستدلال بها في توثيق المعلومات وضبط الأحداث، نذكر بعضها فيما يلي:

"**تاريخ الجزائر الثقافي**" لأبي القاسم سعد الله، لا يخفى عن الباحثين أن الكتاب موسوعة علمية ساهمت كثيراً في كتابة تاريخ الجزائر الثقافي، تناول الحياة الثقافية بكل عمق وفي المجالات من علوم شرعية وتصوف وتعليم وعمران، كما تطرق فيه لحياة بعض الشخصيات الثقافية، استفدت منه في أغلب فصول البحث كونه موسوعة ثقافية تخدم موضوع دراستي.

ـ سعيدوني ناصر الدين و بوعبدلي المهدي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، يتطرق الكتاب للجوانب الاقتصادية والاجتماعية كما أسهب في تناول الحياة الثقافية في الجزائر العثمانية بكل دقة وموضوعية، استفدت منه في تتبع مظاهر التعايش في كنف الثنائية المذهبية بالمناطق الخاضعة للسلطة العثمانية في الجزائر، والتطرق لنشاط الزوايا والطرق الصوفية وزيادة نشاطها في تلك الفترة، وغيرها من المعلومات التاريخية.

مصادر اللغة الفرنسية:

الجزائر خلال القرن الثامن عشر (1788–1790) Alger au xVIII siècl,، لمؤلفه فونتير دو برادي Ventur de paradis، وهو مستشرق فرنسي، أوفدته الحكومة الفرنسية إلى الجزائر سنة 1788م، خلال فترة الباشا محمد عثمان، كسفير لتسوية الخلافات بين فرنسا والجزائر، فالكتاب عبارة عن تقارير وملاحظات بمثابة مذكرات شخصية لكنها تحمل أهمية بالغة في وصف حال الجزائر بأعين غربية، وقد استفدت منه في الحديث عن المساجد بمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية.

مراجع اللغة الفرنسية:

«Histoire de marine Algérienne (1516 -1830) » Moulay belhamissi, Alger, ENAL :1983.

وهو كتاب مهم في تاريخ دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، أفادني في مدخل الدراسة لما يحتويه من معلومات قيمة عن الإخوة بربروس وغزواتهم المختلفة في عرض البحر الأبيض المتوسط.

الدراسات السابقة:

خلال بداية البحث وأثناء الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع وجدت الكثير من الدراسات، من كتب ومقالات تناولت موضوع التعايش إلا أن اللافت للنظر أن أغلب هذه الدراسات تناولت الموضوع بصفة جزئية أو لامست بعض الجوانب منه، من ذلك كتابات المؤرخ أبو القاسم سعد الله التي تناولت في أكثر من موضع العلاقات بين المذهبين في سياقات عامة، أما المقالات التي تطرقت للموضوع بصفة مباشرة نجد مقال للباحث عبد الحفيظ موسم بعنوان **التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني** تم نشره في مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية؛ مجلد:10،العدد:1/ جوان 2019، ص ص:114-159، ركز فيه على التعايش في مجالات القضاء والافتاء والتعليم، ومن المقالات أيضاً مقالا للباحثة نفطي وافية بعنوان:"**التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية، مؤسسة الوقف أنموذجاً (التحبيس على المذهب الحنفي)**" التي نشرته مجلة علوم الإنسان والمجتمع العدد: 20 سبتمبر 2016، وهي دراسة مهمة جداً إلا أنها تناولت جزئية معينة من الموضوع.

خطة البحث:

ولمعالجة الموضوع بدأت دراستي بمقدمة يليها فصل تمهيدي بالإضافة إلى ثلاثة فصول ثم خاتمة، وهي مفصلة كالأتــي:

الفصل التمهيدي: بعنوان "**دواعي التواجد العثماني بالجزائر**"، وقد تناولنا فيه واقع الغرب الإسلامي قبيل التواجد العثماني بالمنطقة؛ حيث تطرقنا فيه للعوامل والأسباب التي أدت إلى اختلال موازين القوة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط بعد أن كانت بلاد المغرب يُستنجد بها من قبل أهل الأندلس لصد الهجومات الصليبية، ومن أجل توحيد الإمارات الإسلامية المتناحرة على الملك، حتى أصبحت دويلات ضعيفة لا تقدر بسط السيطرة على المناطق التابعة لها، ونجد في الضفة الأخرى الكل يعمل على تقوية التحالف المسيحي وتثبيته بروابط الزواج السياسي، حتى تمكنوا من الاستحواذ على الأندلس التي تسلطوا على أهلها بشتى أنواع العذاب، ثم دفعهم طمع التوسع، والحقد الصليبي لتنظيم حملات على سواحل المغرب واحتلال أبرز الأماكن الاستراتيجية، دون وجود لمن يردعهم أو يصدهم عنها، فكان يومها الإخوة بربروس يشتهرون بمجاهدة الأعداء تحت راية الإسلام فما كان من بد سوى الاستنجاد بهم وهو ما مهد لانضواء الجزائر تحت حكم الدولة العثمانية مع بدية القرن السادس عشر ميلادي.

الفصل الأول بعنوان:" المرجعية المذهبية في الجزائر" أشرنا فيه إلى الواقع المذهبي بالجزائر قبل التواجد العثماني، إذ تكلمنا فيه عن دخول الإسلام إلى بلاد المغرب الإسلامي عموما، وكيف بدأت الأفكار المذهبية تتبلور في العالم الإسلامي، ثم كيف انتقلت إلى بلاد المغرب، كما تطرقنا فيه للمشايخ والطلاب الذين كان لهم فضل كبير في شد الرحال نحو بلاد المشرق لطلب العلم، فأخذوا بأصوله من منابعه وعلى يد خيرة المشايخ والعلماء حتى تأثروا بأفكارهم، وآمنوا بمذاهبهم فنقلوها إلى أهاليهم بالمغرب وراحوا ينشرونها بينهم، وقد كان المذهب الحنفي السباق في دخول بلاد المغرب مقارنة

بنظيره المالكي، وتزامن ذلك مع انتشار مذاهب أخرى كمذهب الشيعة ومذاهب الخوارج، لكن بعد مجيء المعز بن باديس الصنهاجي رسّم المذهب المالكي وجعله مذهب الدولة فأعطاه دعائم القوة ليستمر رَدَحٌ من الزمان حتى إلى غاية دخول العثمانيين للبلاد وأعادوا معهم المذهب الحنفي، فكانت هناك مؤسسات مالكية وأخرى حنفية.

الفصل الثاني:" مظاهر التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي"، تطرقنا فيه لأبرز المظاهر التي تثبت تعايش الطرفين، وقد اندرج تحت هذا الفصل مباحث منها ما يخص التعايش في مجال الوقف، تناولنا فيه لمحة عن الوقف وبين خصائص الوقف عند المالكية والحنفية، وتتبعنا الأدلة التي تثبت إقبال الطرفين على تحبيس أملاكهم دون قيود مذهبية، ويليه مبحث ثاني بعنوان: "التعايش المذهبي في مجال القضاء" بينا من خلاله الإجراءات القضائية بين الطرفين وكيف كانت العلاقات بين القضاة في ظل الثنائية القضائية، ويليه مبحث ثالث يطرق التعايش في باب الإفتاء؛ تتبعنا فيه واقع الافتاء وعن التطورات التي حدثت في مجال الإفتاء بالجزائر العثمانية وعن العلاقات الأخوية بين المفتيين المالكي والحنفي، وكيف تعاملا الطرفان مع النوازل والقضايا الحادثة آنذاك كنازلتي الدخان والقهوة، وغيرها من النوازل وهناك مظاهر أخرى للتعايش في الجوانب العلمية والاجتماعية من أبرزها الزواج والمصاهرات.

الفصل الثالث: جاء كنتيجة للدراسة، يبرز لنا تأثيرات التعايش وانعكاساته على المجتمع الجزائري، تطرقنا فيه للتأثيرات الخاصة بالجانب الثقافي؛ دينيا وعلميا، والجانب الاجتماعي من ناحية الاستقرار والتعاون والزواج وبروز فئات جديدة في المجتمع الجزائري، وزيادة الأوقاف نتيجة التسامح بين المذهبين، والتي شجعت المحبسين على التنافس في باب الخير والعطاء، كما برزت ظاهرة الاعتناء بالمساجد وتوسعتها وبناء الزوايا وتشجيع التصوف وغيرها من التأثيرات التي سنفصلها في موضعها من الدراسة.

صعوبات الدراسة:

لاشك أن كل باحث تواجهه عقبات وعراقيل خاصة ما تعلق المصادر البحثية وعلى رأسها الوثائق الأرشيفية، ذلك أن الاطلاع على هذه الأخيرة لا يتم إلا من خلال أجهزة الميكروفيلم والميكروفيش؛ وهي طريقة متعبة ومجهدة للباحث كون الأجهزة قديمة جدا وتتطلب الكثير من التدقيق والتركيز، هذا إلى جانب مشكلة طلب الوثائق، حيث لا يحصل الباحث على أكثر من عشرة وثائق بعد مدة طويلة من الانتظار، ناهيك عن سوء تصويرها، وهو الأمر الذي صادفني أكثر من مرة، ذلك أن جل الوثائق التي تحصلت عليها رديئة التصوير، وعليه لم يتسن للباحث الاستفادة منها كثيرا.

ومما زاد الأمر صعوبة خلال رحلة البحث وجمع المادة، بداية تفشي وباء كورونا أين أغلقت دور الأرشيف والمكتبات لعدة أشهر، بالإضافة إلى إغلاق الحدود البرية والجوية للجزائر، الأمر الذي حال دون سفري للحصول على الوثائق الخاصة بموضوع دراستي سيما تلك المتواجدة بفرنسا وبالضبط في أكس آن بروفانس، وهنا لم أجد بدا من الاستعانة ببعض الأساتذة ممن سبق لهم السفر لفرنسا، ومن ضمنهم الأستاذة لزغم فوزية التي زودتني مشكورة بما تملكه من وثائق أرشيفية خاصة بالأرشيف الوطني لما وراء البحار.

وفي ختام هذه المقدمة لا يسعني إلا أن أشكر مرة أخرى لجنة التكوين بمشروع الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، وكذلك أستاذي المشرف الدكتور لخميسي فريح، والشكر موصول للجنة المناقشة التي قبلت بمناقشة هذا العمل فجزيل الشكر للجميع، والله الموفق.

الفصل التمهيدي

الوجود العثماني بالجزائر

لم يكن دخول الأتراك العثمانيين[1] إلى المغرب الأوسط[2] محل صدفة، بل ساهمت فيه عدة عوامل داخلية وخارجية، فمن العوامل الداخلية: الضعف والوهن الذي بلغته الدولة الزيانية التي أنهكتها الصراعات الداخلية على السلطة وهناك عوامل خارجية سرعت وجعلت من الدخول العثماني ضرورة حتمية كسقوط الأندلس، وعزم ملوك إسبانية ورجال دينها بتجديد الحروب الصليبية[3]على الإسلام، والتحالف فيما بينهم للقضاء على معالمه في الأندلس وملاحقة من فر من المسلمين إلى الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

1ـ ظروف المغرب الأوسط قبيل مجيء الدخول العثماني:

1-1- الظروف الداخلية

هناك عدة عوامل ساهمت في انحطاط دويلات بلاد المغرب عموماً والمغرب الأوسط خصوصاً؛ كونه أكبر المتضررين من عملية التراجع الحضاري والريادي في المنطقة، نتيجة ضعف حكامها، وتردي ظروفها و بروز الكثير من العلل التي نخرت عماد الدولة الزيانية، وهناك عوامل أخرى سنذكرها في هذا الفصل:

---

[1] ـ ينتسب العثمانيون إلى قبائل الغز التركية التي دفعها تقدم المغول في أوائل القرن الثالث عشر ميلادي للهرب غرباً صوب الأناضول؛ ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، ط:2، بيروت، 1406هـ ـ1986م، ص: 11.

[2] ـ المغرب الأوسط يقصد به الجزائر، سمي بالأوسط كونه يقع بين المغرب الادنى(تونس) والمغرب الاقصى، أما الغرب الإسلامي فهو المغرب الإسلامي إضافة إلى الأندلس.

[3] ـ يقصد بالحروب الصليبية تلك الحملات ذات الطابع الديني (والسياسي والاقتصادي والاجتماعي) التي أرسلها مسيحيو غربي أروبا إلى الشرق الإسلامي لانتزاع الأراضي المقدسة في فلسطين من يد المسلمين والتي بدأت مع وصول البابا أوربان الثاني لكرسي البابوية سنة 1088م وهو أول الداعين لها؛ ينظر: محمد سهيل قطوش، **تاريخ الحروب الصليبية حروب الفرنجة في المشرق(489هـ ـ 690هـ) (1096م ـ1291م)**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1، بيروت، 1432هـ ـ 2001م، ص: 13. ؛ ينظر أيضاً: راغب السرجاني، **قصة الحروب الصليبية من البداية إلى عهد عماد الدين زنكي**، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، ط:2، بيروت، 2009م، ص: 50.

أولا: كانت دولة بني زيان[1] في تلمسان بحكم موقعها الجغرافي بين نارين تارةً تحارب بني مرين ملوك المغرب، وتارةً أخرى تحارب بني حفص ملوك تونس[2]، حيث كانا هؤلاء يتوسعون على حساب بلاد المغرب الأوسط، وعجز بنو زيان عن صد هجماتهم بحيث استولى الحفصيون على كل من قسنطينة وبجاية[3]، و ياليتهم اكتفوا بما كان تحت أيديهم وعملوا على تحسين العلاقة مع أهلها، أو استغلوا قوتهم وعملوا على الاستعداد لمواجهة الأعداء، للأسف لم يحدث ذلك فكانت دويلات المغرب الثلاثة ضحايا الصراعات، بأن أصبحت كلها تحت راية الاحتلال الإسباني.

ثانياً: نشوب صراعات داخلية مستمرة بغية التوسع القبلي المقيت والذي أضعفهم وشتت قواهم؛ فحين فوجئت الجزائر بالاحتلال الإسباني كانت مجزأة إلى عدة أجزاء كل جزء تهيمن عليه قبيلة معينة منقسمة على نفسها[4].

ثالثاً: ظهور الفرق الصوفية في جميع أنحاء البلاد التي كان عليها نشر الدين ومحاربة البدع ولكنها حاولت اكتساب المال والثروة والسلطة[5]. هذا ما كان يشاع على المتصوفة آنذاك لكن لا يمكن تعميم الحكم على جميع الفرق الصوفية إن كان البعض منها حادت عن مبادئ الصوفية؛ فهناك الكثير من الفرق لعبت دوراً هاما في نشر الدين والعلم والثقافة والمساهمة في حل الكثير من قضايا المجتمع.

---

[1]. تنسب دولة بني زيان إلى زيان بن ثابت بن محمد بن بني طاع الله وهؤلاء من بطون بني عبد الود، ويرجع توطيد أسس الدولة ليغمراسن بن زيان سنة (633هـ)الذي كان أول ملوك هذه الدولة؛ ينظر: مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم وتصحيح محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، دار الغرب الإسلامي، بيروت ص: 439.

[2] ـ أحمد ابن سحنون الراشدي، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح و تق: المهدي البوعبدلي، ر: عبد الرحمن دويب، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر ، ط خ، 2013 ص: 17

[3] ـ عبد الحميد بن اشنهو، **دخول الأتراك العثمانيون إلى الجزائر**، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، ص: 11.

[4] ـ ابن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص: 17.

[5] ـ عبد الحميد بن أشنهو، المرجع نفسه، ص:12

1- 2- الظروف الخارجية:

الجهة الشرقية:

كانت السلطنة العثمانية في أوج توسعها في المشرق بعد أن فتحت القسطنطينية في (857هـ -1453م) وانتصارها على الصفويين(الفرس) في معركة تشالديران سنة(947هـ -1514م)، وانتصارها على بلاد الشام في معركة مرج دابق سنة(921هـ -1516م)، ثم انتصارها على المماليك وضم مصر سنة (922هـ - 1517م)[1]، بالإضافة لهذه الفتوحات السريعة قام شريف مكة ابن بركات بتسليم مفاتيح الكعبة المشرفة للسلطان العثماني ومن تلك اللحظة سمي السلاطين العثمانيين بحماة الحرمين الشريفين[2]، وهكذا أصبحت الدولة العثمانية دولة واسعة الأرجاء، وبالطبع كانت لها نية في السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وهو ما تقاطع مع المصالح الإسبانية وأدى ذلك إلى التصادم بينهما وأصبح كلاهما عدو للأخر.

الجهة الغربية:

بينما كانت الدولة العثمانية منهمكة في المشرق لإخضاع بلاد الشام ومصر والحجاز بغية ضمها لسلطتها ومحاولتها دفع الخطر البرتغالي في الجهة الشرقية؛ كانت هناك في الجهة الغربية حركة سريعة للتحالف بين الممالك المسيحية، وتشكيل جبهة قوية للقضاء على الإسلام المسلمين وإبعادهم عن الأندلس.

في سنة(1478م -882هـ) ورث فارديناند الخامس مملكتي نفارو وأرغون، وقد تزوج من إيزابيلا التي ورثت هي الأخرى ملك أخيه هانريكي الذي توفي

---

[1] - أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492 - 1792**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائرص:20.

[2] - عزيز سامح إلتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية ، لبنان، ط:1، 1409هـ -1989م، ص74.

سنة(1474م - 878هـ)، وهكذا أصبحا يحكمان ثلث أراضي الأندلس،[21]وكان الكاردينال كاسميناس سينيروس(xmenes de Cineros) ذو علاقة وثيقة بالملكة إيزابيلا المشهورة بالكاثوليكية وكان متعصباً لإحياء الحرب الصليبية، وقد عملت إيزابيلا بجد؛ حيث طلبت من البابا ألكسندر السادس(Alxndere 6)لإبرام الصلح بين الإسبان والبرتغال وفعلاً تم الاتفاق حول ترسيم مناطق النفوذ بينهما[3]، فكان من نصيب إسبانيا البحر المتوسط، وأما البرتغال فكان لها جهة المحيط الأطلسي، وذلك بموجب معاهدة توردسيلاس(Treaty of Tordesillas) (1494م -899ه)[4].

بعد سقوط أخر معاقل الدولة الإسلامية بالأندلس - غرناطة[5] - تأثرت منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ فتنامت قدرات الدول الغربية، في حين تشرذمت الدويلات المغاربية ودب الضعف إليها ووهنت في الدفاع عن نفسها نتاج النزاعات حول الحكم، وقتل الولد أباه، واستنجد الشقيق بالعدو ضد شقيقه؛ مما جسر الإسبان على غزو سواحل المغرب فاحتلوا أبرز مدنها، بدافع ديني لنشر المسيحية، ورهبةً من عودة الإسلام والمسلمين للأندلس، والاستحواذ على البحر الأبيض المتوسط، خاصة مع ازدياد موجة الكشوفات الجغرافية، واشتداد التنافس بين الدول الأوربية لاقتسام مناطق النفوذ فسارعت إسبانيا لاحتلال المرسى الكبير ووهران وبجاية وتنس ودلس، أما جيجل فقد خضعت للاحتلال

---

[1] - محمد بن يوسف الزياني، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تح وتق: المهدي البوعبدلي، اعتنى به: عبد الرحمن دويب، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط خ: 2013، ص: 13

[2] - كسميناس دي سينيروس (1436 -1517م)عين حاكماً على قشتالة ومستشاراً لإزابيلا، وفي سنة 1505 عين لإدارة محاكم التفتيش؛ ينظر: بسام العسلي، **خير الدين بربروسا والجهاد البحري**، (1470 -1547)، دار النفائس، بيروت، 1983م، ص:45.

[3] - ابن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص: 15.

[4] - هي معاهدة جرت في عام 1494م، بين إسبانيا والبرتغال بمدينة تور دي سيلاس الإسبانية الواقعة على نهر دويسري، حددت بموجبها مناطق النفوذ ومناطق المستعمرات بين الدولتين (إسبانيا والبرتغال)؛ ينظر: محمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، ج:1، مطبعة فضالة، 1397- 1977، ص:40.

[5] - تقع غرناطة في جنوب شرق إسبانيا ، أصبحت عاصمة للأندلس في القرن الحادي عشر ميلادي ، سقطت على يدي فارديناند وإيزابيلا؛ ينظر: عبد الحكيم الذنون ، **أفاق غرناطة**، دار المعرفة، ط:1، دمشق، 1988م، ص:32

الجنوي (1260م ـ 658هـ)[1]، وأنشأ الإسبان أبراجاً للمراقبة(Penon)[2] من بادس إلى طرابلس لكي يراقبوا القراصنة[3].

وقد ألمَّ بالناس الهم والغم والشعور بالأسى على ما آلت إليه أوضاع البلد من ضعف وعجز عن مدافعة العدو والذود عن حياض الإسلام؛ ففي قصيدة أبي راس الناصري خبر ذلك، حيث جاء في مطلعها الآتي:

خامس عشر من عاشر أناخ بها	لا شبانيون أهل الشرك والرجس
بجحافل الكفر قد حموا جوانبها	وعن دفاعهم عجز أبو قلموس[4]
وعاث دُكَّ ببطحتيها محتسباً	على الإيمان فلم يبل بمعترس
ورجّ أرجــاها لـما أحـاط بـها	فأبدلت شم أعلامـها بالعطــس[5]

أما السلطة الزيانية فكانت عاجزة عن صد المحتلين ناهيك عن طردهم، فتعين على الشعب مناهضة العدو بنفسه، ولكن المقاومة إذا كانت غير منظمة قد تؤخر الاحتلال قليلا لكن لا تهزمه، ولا يكون لها تأثير إلا إذا كانت منظمة تحت قيادة محنكة تحيك

---

[1] ـ هم من أهل جنوة إمارة إيطالية، ينظر عبد الرحمن الجيلالي، المرجع نفسه، ص:*37*.

[2] ـ تم الاستلاء على هذه البقعة أثناء هجوم الاسبان على الجزائر سنة 1510م بقيادة بيدرو نافرو (*P . Navaro*) فشيدوا تلك القلعة المشؤومة، التي استمر وجودها أكثر من 18سنة؛ ينظر: سيرة المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر، مؤلف مجهول ، تح و تق و تع: عبد الله حمادي، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع ، بد: ط، الجزائر، بد: ت، ص:154.

[3] ـ جون ولف، **الجزائر وأوروبا** (***1830-1500***)، تر و تع: أبو القاسم سعد الله، الجزائر: عالم المعرفة، الجزائر ط: خاصة، 2009، ص:181.

[4] ـ أبوقلموس: وهو أحد الأمراء الزيانيين وقد دب فيهم الضعف والوجل من الإسبان، ومدوا أيديهم إلى الكافر بدل أن يتحدوا مع إخوانهم في الملة، فما صانوا دينهم وما عاشوا دنياهم، حيث سقطت الدولة الزيانية على يد الاتراك العثمانيين في 1554م.

[5] ـ أبو راس الناصري، **الحل السندسية في شان وهران والجزيرة الأندلسية**، مطبعة فونتانا في الجزائر، تع: فوربيفي، 1320هـ ـ 1903م، ص:6.

الخطط و الحيل الحربية، والزيانيون لم يفكروا ولم يقدروا أن يكونوا قوة حربية[1] بسبب الوهن الذي أصابهم نتيجة الصراع على الملك والرياسة وهذه عاقبة من سار على نهجهم فما كانوا وما بقيت لهم دول.

وكان يومئذ للإخوة بربروس هيبة في البحر الأبيض المتوسط، ولهم صلة بالسلطان الحفصي، فحين استغاثهم أهل الجزائر أغاثوهم ولبوا نداء الأخوة، ومن يومها توطدت الصلة ورصت صفوف الجهاد بين الإخوة بربروس وأهل الجزائر.

2ـ بوادر اتصال المغرب الأوسط بالدولة العثمانية :

بدأت الاتصالات الأولى بين المغرب الأوسط (الجزائر) والأتراك العثمانيين مطلع القرن (16م)، بانتقال الإخوة بربروس إلى الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حيث كان لهم دوراً بارزاً في التصدي للحملات الصليبية بالمنطقة، وكان لهم فضل كبير في نقل الكثير من الأندلسيين الفارين من ظلم الإسبان، وبهذا بعث أهل بجاية برسالة إلى الإخوة بربروس مفادها:" إن كان ثمة مغيث فليكن منكم أيها المجاهدون الأبطال لقد صرنا لا نستطيع أداء الصلاة أو تعليم أطفالنا القرآن الكريم لما نلقاه من ظلم الإسبان، فها نحن نضع أمرنا بين أيديكم جعلكم الله سببا لخلاصنا بتسليمه إيانا إليكم فتفضلوا بتشريف بلدنا وعجلوا بتخليصنا من هؤلاء الكفار "[2]

---

[1] ـ محمد الطمار، **الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون ط، 1983، ص: 247.

2ـ خير الدين بربروس، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر: محمد دراج، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط:1، 1431هـ ـ 2010م، ص:67.

غير أنّ هذا الاتصال لم يكن ذات طابع رسمي وعدم وجود علاقات حقيقة بين الدولة العثمانية والجزائر؛ كون هذه الأخيرة كانت تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي والتفكك منعها من الظهور كدولة لها نظام حكم واحد، يسوس كافة أرجائها ويقودها سياسيا وعسكريا، حتى تلك الاتصالات لم تكن محل توافق ما بين سكان المدينة الواحدة منهم من يرى الحكمة في المسالمة مع الإسبان والخضوع لهم أفضل من المغامرة نظراً لقلة الحيلة والضعف، ومنهم من يرى وجوب الجهاد ومقاومة المحتل والموت دون بلده.

ومن ناحية أخرى كانت أعمال الإخوة بربروس في بادئ الأمر غير مرتبطة بأوامر سلطانية أو تمثيل رسمي للدولة العثمانية[1]، فكل ما يمكن قوله أن حضورهم كان بدافع الانتقام أحيانا[(2)] وحب المغامرة أو التجارة بل الجهاد غالباً، لكن هذا لا يمنع من وجود

1ـ هذا لا يمنع وجود علاقات قوية بين الإخوة بربروس والسلاطين العثمانيين، حتى قبل وجودهم بسوحل البحر الأبيض المتوسط، منها مثول عروج أمام السلطان العثماني قرقود والذي أمر في حينها قاضي إزمير بصنع سفينة من نوع غاليتة لعروج؛ ينظر خير الدين بربروس؛ المصدر نفسه، ص: 37.

2 – أخذت القرصنة عند الإخوة بربروسا طابعا إنسانيا قائم على الجهاد البحري ضد الصّلبين لإنقاذ إخوانهم المسلمين الأندلسين الفاريين من الاضطهاد الإسباني، و يميز الدكتور بلحميسي بين القرصان والبحار بقوله " القرصان (*Le pirate*) يسعى في البحار لحسابه الخاص, فهو ليس سوى لص مسلح, أما البحار القرصان (*le corsaire*) فهو مقاتل نظامي قناص في البحر يهاجم أعداء أمته ليحصل منها على نصيب معلوم من الغنائم, وعلى سفينته علم أو راية بلاده "؛ ينظر:

Moulay belhamisi, **histoire de marine Algérienne (1516 - 1830)**, Alger, ENAL:1983.P :144

ويذكر جون وولف بهذا الصدد أنّ " القرصان هو الشخص الذي كان يهاجم بدون تمييز سفن أي دولة وكان هدفه الوحيد هو النهب، لا يعترف بأي سلطة فوق إرادته الخاصة، لكن رياس البحر كانوا أشخاص موكلين من غيرهم للقيام بهذه المهمة ولم يشنوا حربا إلا على أعداء أميرهم"؛ جون وولف، المصدر نفسه، ص: *179*.

علاقات قوية بين الإخوة بربروس وبين السلطان العثماني توحي للباحث المدقق أن هناك تعاون سابق بينهما من خلال الهدايا المتبادلة وبعث الوفود إلى السلطان العثماني والذي كان بدوره يكرم نزلهم ويجزل في عطائهم[1]، إلا أن الباحث خليفة حماش يرى أن الإخوة بربروس استطاعا أن يقحما السلطان في حربهما مع الإسبان؛ بقوله:" بعد الهدايا التي قدمها عروج للسلطان، فبذلك نجح عروج في جذب انتباه السلطان العثماني إلى الأحداث التي كانت تجري في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط"[2]، من خلال هذا يتبين لنا حاجة كل منهما للأخر في مواجهة عدوهما المشترك المتمثل في العدو الإسباني، وهذا أمر طبيعي في الحروب.

مهما يكن فسرعان ما تحولت تلك المراسلات والهدايا إلى روابط فعلية، وبدأت تظهر من خلالها علاقات سياسية وعسكرية بين الجزائر والدولة العثمانية، سيما بعد انضواء الجزائر تحت الحكم العثماني رسميا وظهورها كإيالة عثمانية.

---

[1] - ينظر خير الدين بربروس؛ المصدر نفسه، ص: 37.

[2] - خليفة حماش، **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798إلى 1830**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، 1408 - 1988م جامعة الاسكندرية، ص:26

3ـ انضواء الجزائر تحت الحكم العثماني:

3 ـ 1ـ استنجاد أهالي مدينة الجزائر بالسلطان العثماني سليم الأول:

بعد استشهاد عروج، وجّد خير الدين نفسه في وضعية حرجة للغاية، إذ صارت الأخطار تهدده من كل جانب[1]، فنصب ابن القاضي على الناحية الشرقيةّ، ومحمد بن علي على الجهة الغربية، لكن سرعان ما استمال أهل تونس لابن القاضي، كما جذب أهل فاس إليهم ابن علي[2]، فأرسل لها خير الدين قوة من ستة ألاف فارس وتم تأديب هذه القبائل[3]، بل حتى أحد المقربين إليه من الأتراك يسمى قارة حسن حاول التآمر عليه بعد أن علم اتصاله بابن القاضي فطرده من جيشه[4]، وتحالف سلاطين بني زيان مع الإسبان ضدّه، كما امتنع السلطان الحفصي عن مد يد المساعدة له خوفا منهم على ملكه[5]، وهذا قد أثر في نفسه كثيراً نلمح ذلك في قوله" وبمقتضى الإسلام كان على سلطان تونس أن يساعدنا في حربنا هذه إلا أنه كان متوجساً منّا قبل أن ندخل في حماية العثمانيين"[6]، وفي الجبهة المقابلة كان الإسبان يحشدون قواتهم وتحالفاتهم من أجل سحق خير الدين ومن معه حتى

1 – أحمد فؤاد متولي, **تاريخ الدولة العثمانية (منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي)**، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، *2002*، ص: *205*.

2 ـ أحمد توفيق المدني، **محمد عثمان باشا داي الجزائر1766 ـ 1791 سيرته أعماله نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص:25.

3 ـ خير الدين بربروس، المصدر نفسه، ص: 101.

4 ـ خير الدين بربروس ، المصدر نفسه، ص:112.

5 ـ أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة...، المرجع نفسه، ص:170.

6 خير الدين بربروس، المصدر نفسه، ص:99.

يخلوا لهم أمر الجزائر، خاصة وأنهم لا زالوا يسيطرون على عديد من المناطق الحيوية واستعانتهم في ذلك ببني زيان [1].

وأمام هذه الظروف الصعبة أدرك خير الدين ضعف موقفه السياسي ومركزه الحربي فجمع طائفة من نخبة أهل البلاد وأعيانها، وعرض عليهم تخليه عن الجزائر وعزمه على الانتقال إلى استانبول.

وقد رفض أعيان مدينة الجزائر قرار خير الدين بالرحيل، وألّحوا عليه بالبقاء في المدينة ويذكر محمد بن رقية التلمساني في كتابه" الزهرة النائرة " مراسلة أعيان مدينة الجزائر لخير الدين على النحو التالي: "... أيها الأمير يتعين جلوسك في هذه المدينة لأجل حراستها و الذب عن ضعفاء أهلها ولا رخصة لك في الذهاب عنهم وتركهم عرضة للعدو، فعند ذلك رّد عليهم خير الدين : "أنتم رأيتم ما وقع من الملاعين الكافرين ولا يؤمن من عواملهم، وقد ظهر لي من الرأي أن نصل يدنا بطاعة السلطان سليم فيمدنا بالمال والرجال وجميع ما نحتاج إليه من آلة الجهاد، ولا يكون ذلك إلاّ بصرف الخطبة إليه وضرب السكة عليه..."[2].

---

1 – أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة...، المرجع نفسه، ص:197.

2 – محمد بن رقية التلمساني، **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**، ضبط وتعليق: خير الدين سعيدي الجزائري، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، ط:1، 2017، ص: *14*؛ ينظر كذلك، محمد دراج، الدخول العثماني للجزائر، ص:229.

وبعد إلحاح علماء الجزائر على خير الدين على البقاء قبل منهم ذلك شريطة كتابتهم للسلطان العثماني (سليم الأول)[1] يعبروا له عن طاعتهم له فوافق أعيان مدينة الجزائر على اقتراح خير الدين، وكتبوا كتاباً كما أمرهم، وكتب هو كذلك كتابا يشرح كتابهم، وأورد وفدا إلى السلطان وقدم عليهم رجلاً من خواصه يدعى الحاج حسين آغا [2]، وجهز أربعة سفن ووضع فيها أربعة ربابنة أسرى من أمم مختلفة وأربعين غلاماً وهدايا كثيرة وهبات جمة، كلها للسلطان[3]، ولابأس أن نورد مقتطف من مضمون الرسالة التاريخية:" ومفاد ما يريد عبيدكم إعلامه لمقامكم العالي هو أن خير الدين كان قد عزم قصد جنابكم العالي إلا أن عرفاء البلدة المذكورة رفعت أيديها متضرعة إليه حتى لا يرتحل خوفا من الكفار إذ هدفهم هو النيل منا ونحن على غاية الضعف والبلاء"[4] وتعد رسالة أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان العثماني، أول وثيقة في تاريخ العلاقات السياسية بين الجزائر والدولة العثمانية، وهي مؤرخة في أوائل ذي القعدة سنة (**925**ه)، بين **26** أكتوبر و**03** نوفمبر (**1519**م) [5].

---

1 – سليم الأول (*1480- 1520*م) هو سليم بن بايزيد تاسع سلاطين الدولة العثمانية، تنازل له والده عن السلطة عام *1512*م عاش أربعا وخمسين عاما قضى منها على كرسي العرش ثمانية سنوات؛ ينظر: يوسف بك آصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان**، تر: محمد زينهم، القاهرة: مكتبة مدبولي، (ط:*1*)، *1990*، ص - ص: *56- 59*.

2 – ابن أشنهو، المرجع نفسه، ص:145

[3] ـ حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله، **تحفة الكبار في أسفار البحار**، تح وتر: محمد حرب وتسنيم حرب، دار البشير للثقافة والعلوم، ط:1، 1438ه ـ 2017م ص:93.

[44] ـ محمد بن رقية التلمساني، المصدر نفسه، ص:25

5 – عبد الجليل التميمي، **أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول 1519** . ضمن المجلة التاريخية المغربية تونس، ع: *06*، جويلية 1976، ص: 118.

وتزامن تاريخ كتابة رسالة الاستنجاد مع حدوث تطورات دولية هامة كانتخاب شار لكان (Charles quinte) إمبراطوراً على الدولة الرومانية المقدسة، الذي كان يرى نفسه المسؤول الأول عن حماية العالم المسيحي، مما أدى الى تزايد الخطر الصليبي على المغرب الإسلامي، ومن جهة أخرى تمكن السلطان العثماني سليم الأول من فتح كل من مصر والشام، وتسلمه مفاتيح الأماكن المقدسة بصفته حامي الحرمين الشريفين، الأمر الذي أكسب السلاطين العثمانيين مكانة مرموقة لدى المسلمين عامة والمغاربة بصفة خاصة، وهذا ما نلمســـــــه في موافقة أهالـــــــي مدينة الجزائر على قبــول التبعــية للدولة العثمانية [1] .

وقد ورّد في الرسالة اسم أحمد بن القاضي، وهو الذي سبق له أن رافق عروج في حصار بجاية، كما حضر حصار الإسبان لتلمسان، وربما هذا ما جعل خير الدين يختاره لهذه المهمة، خاصة وأنه عاش الأحداث السياسية للبلاد، وبالتالي باستطاعته أن يشرح وضعية الجزائر لدى المسؤولين العثمانيين باستانبول بكل دقة [2] .

كما ذكر خير الدين بربروس في مذكراته أّن الحاج حسين آغا هو من ترأس الوفد المتوجه إلى استانبول، إذ يقول " أوفدت حاجي حسين آغا الذي كان أوثق رجالي إلى سيدي السلطان سليم خان، وبعد واحد وعشرين يوما من رحلة بحرية وصل الأغا إلى

1 – صالح حيمر، ***التحالف الأوروبي ضد الجزائر 1541م***، *رسالة ماجستير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2006–2007*، ص: 44.

2 – عبد الجليل التميمي, المرجع السابق. ص: 118.

لؤلؤة العالم استانبول فاستقبله السلطان في قصره الساحلي، ووضع حسين آغا بين يدي السلطان الهدايا المتواضعة التي قمت بإتحافه بها" [1]، ويبدو من هذا أن الوفد الذي توجه إلى استانبول كان يضّم كل من أحمد بن القاضي وحسن آغا .

وكانت رسالة أهالي مدينة الجزائر تفيض بالولاء للسلطان العثماني والثناء على خير الدين إذ جاء فيها بشأن هذا الأخير " قد أظهر مزيدا من الشجاعة والجدية عندما قادنا إلى الجهاد في سبيل الله بنية حسنة وقلب صادق، متفق الكلمة معنا في الشدة والرخاء لإعلاء كلمة الله " [2] ، ويفهم من هذا الكلام أن خير الدين كان بالنسبة لأهالي مدينة الجزائر الحاكم الكفء الذي يمتثل لأوامر الشريعة الإسلامية ويحرص على إقامة العدل والجهاد في سبيل الله ضد النصارى، ويقوي هذا ما صرح به عروج نفسه حيث يقر بحب الجزائريين لهم، ويربط ذلك بالتطور الاقتصادي والأمني الذي آلت له البلاد في ظل الأتراك[3]

وعند وصول الوفد بقيادة سفير خير الدين الحاج حسن إلى استانبول تم استقباله بما يليق بمقام المجاهدين الأبطال، وذلك ما أشار إليه ابن رقية التلمساني بقوله: " فوصلت الأجفان إلى حضرة السلطان سليم، ونزلوا بتلك الهدية إلى الوزير الأعظم فأعلم السلطان بقدومهم، وواصل إليه الهدية التي قدموا بها فقبلها السلطان وأمر بإنزالهم إلى دار الضيافة

1 – خير الدين بربروس ، المصدر نفسه، ص: 96.

2 – صالح حيمر، المرجع نفسه، ص: 46.

3 ـ خير الدين بربروس، المصدر نفسه، ص:101.

وأجرى عليهم النفقة "[1]، وقد ذكرنا من قبل كيف تم استقبال بيري رايس من قبل السلطان وخص أسطوله بالرسو قرب القصر السلطاني يعكس مكانة المجاهدين في الجزائر[2]، فكيف لا يكرم الوفد وقد جاءه هذه المرة بعرض مغري؛ يبشره بدخول المغرب الأوسط (الجزائر) في كنف الدولة العثمانية.

وبعد إطلاع السلطان سليم الأول على فحوى الرسالة رحب بطلبات الوفد[3] فقبل السلطان العثماني سليم الأول عرض خير الدين وأهل الجزائر بالقبول الحسن[4]، كيف لا يقبل انضمام بلد الجزائر الكبيرة بتاريخها وخيراتها وموقعها الاستراتيجي الذي جعل أغلب الامبراطوريات القديمة تسعى لاحتلالها، ومن دواعي الترحيب بانضمامها تطلع الدولة العثمانية لتوسيع رقعتها خاصة وأن شعارها من البداية سيادة العالم.

وعليه فقد عاد الوفد الجزائري بتحقيق مبتغاه والحقت البلاد بالدولة العثمانية، وقد عين السلطان سليم الأول خير الدين باشا (باي لرباي)[5] على الجزائر، وهي رتبة تخول

---

1 – محمد بن رقية التلمساني، المصدر نفسه، ص *:14*.

2 ـ خير الدين بربروس ، المصدر نفسه، ص: *96*.

3 – عيسى الحسن، **تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية**، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص:*512*.

4 . حجي خليفة، المصدر نفسه، ص:72

5 ـ باي لرباي: وتعني باي البايات، باعتباره الرئيس الأعلى لكل البايات الذين يتولون أو سوف يتولون الحكم في شمال إفريقيا: ينظر أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة ...، المرجع نفسه، ص: 169

لصاحبها اختصاصات إدارية وسياسية واسعة ومتشعبة، كما تجعله قائدا أعلى للأساطيل العثمانية في إقليمه وممثلا للسلطان العثماني[1].

وعن منح السلطان العثماني لقب باي لرباي الجزائر لخير الدين ، تنفي الباحثة كورين شوفاليه صاحبة كتاب "دولة مدينة الجزائر" ذلك بقولها: " لا نعتقد بأنه تم الموافقة على إعطاء بربروس لقب باي لرباي لأنه لقب غير عادي، حيث لا يوجد سوى ثمانية أشخاص يحملون هذا اللقب في كامل أرجاء الإمبراطورية وهذا يعني أن حامل اللقب رئيس مقاطعة، ومدينة الجزائر صغيرة لم تصل إلى مرحلة المقاطعة أو الإقليم " وتضيف قائلة:" لقد بينت الموسوعة التركية تاريخ تسمية بربروس بلقب باي لرباي في سنة (1534م ـ ، الأمر الذي أكده هامار في كتابه" تاريخ الإمبراطورية العثمانية"، الذي وصف فيه الاستقبال الذي خصّ به خير الدين في إسطنبول بهذه المناسبة " [2].

بينما يؤكد ذلك خير الدين نفسه فيذكر في مذكراته أن مبعوثه حسن آغا قبل مغادرته إسطنبول قام بزيارة وداع للسلطان، فسلم له هذا الأخير فرمانا قد كتبه بيده، وردّ فيه أمر تعيينه باي لربایاً على الجزائر، ثم سلمه سيفا مرصعاً وخلعة مذهبة، وراية الإمارة ، قائلا له:" اسمع أيها الرئيس سلم هذا السيف لخير الدين باشا، ليتقلده بعزة وشرف وليلبس

1 – أحمد ابن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح و تق: المهدي البوعبدلي، راجعه: عبد الرحمن دويب، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط .خ، 2013، ص: 25.

2– كورين شوفاليه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 41.

خلعتي السلطانية، ولتكن رايتي دائما معه لا تفارقه" [1]. وكان من مدلولات منح هذه الرتبة الرفيعة؛ أن بلاد الجزائر أو المنطقة التي كان يحكمها خير الدين في ذلك الوقت، والتي قد يمتد إليها نفوذه ونفوذ خلفائه في قابل الأيام، سوف تصبح تحت السيادة العثمانية، وأن أي اعتداء خارجي على أراضيها يعتبر اعتداءً على الدولة العثمانية[2].

3ـ 2ـ تأسيس إيالة الجزائر:

بعد هزيمة خير الدين لنائب ملك صقلية هيقو دومونكادا (**Hugo de Moncada**) بالقرب من مدينة الجزائر عام 1519م، أصدر السلطان سليم الأول مرسوماً حدد بموجبه الجزائر كإيالة (**EYALET**) عثمانية، وأعطى الإذن لخير الدين بأن يصدر نقوداً تحمل ختمه للتعامل في المقاطعة الجديدة، وأن يستعمل اسم السلطان العثماني في الخطب والصلاة، إضافة إلى عودة البعثة الجزائرية الأولى إلى المقام السلطاني التي أدت إلى الموافقة على تشكيل حكومة الأوجاق، وبهذه المقتضيات ثبت خير الدين كنائب للسلطان العثماني وباي لرباي الجزائر[3].

وفي هذا السياق تذكر الباحثة كورين شوفاليه، أن الباب العالي جعل مدينة الجزائر بعد الاستنجاد تحت حمايته ولم يعتبرها بعد كولاية من إحدى ولايّاته، مستدّلة بغياب وساطته

1- خير الدين بربروس ، المصدر السابق. ص: *96*.

2- عائشة غطاس وأخرون، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، 2007 ، ص: *25*.

3- وليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تر: عبد القادر زبايدية، دار القصبة للنشر، الجزائر، *2006* ، ص: *45*.

وتدخله – أي الباب العالي – حين احتل أحمد بن القاضي مدينة الجزائر(**1520**م ـ926هـ)، وتمّكنه من هزيمة خير الدين وقطع خط الرجعة عليه إلى المدينة، مما اضطر خير الدين للانسحاب إلى قاعدته القديمة بجيجل[1]، إلاّ أن السبب الحقيقي في عدم تدخل السلطان العثماني في خضّم هذه الأحداث هو انشغاله في جبهات مختلفة من الإمبراطورية، حيث فتحت الجيوش العثمانية بلغراد عام(1521م ـ927هـ)، ورودس في عام(152**2**م ـ 928هـ)[2].

وقد تمكن ابن القاضي خلال هذه الفترة من محاصرة القوات التركية وإلحاق الهزيمة بها مما اضطر خير الدين إلى مغادرة مدينة الجزائر والانسحاب إلى جيجل، وهناك أعاد بناء أسطوله وتمكن من تنظيم جيوشه وتابع فتوحاته مجددا، ففتح القل سنة (**152**م ـ927هـ)، ثم عنابة و قسنطينة سنة (**1522**م ـ928هـ)[3].

وفي سنة(**1525**م ـ 931هـ) استغل خير الدين نقمة أهالي مدينة الجزائر على أحمد بن القاضي، فتوجه إلى متيجة أين خاض مواجهات عنيفة ضّده، تكللّت بانتصار خير الدين ودخوله مدينة الجزائر أين استقبله أهلها بابتهاج، وبعدها توجه إلى شرشال لتأديب حسن قارة الذي تمرد عليه فتمكن منه وقتله، ثم توجه إلى تلمسان وأخضع حاكمها مولاي عبد الله، وأرغمه على دفع الضريبة[4].

---

1 – كورين شوفاليه، المرجع نفسه. ص: *42* ؛ ينظر أيضا، يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص: *69*.

2 – عائشة غطاس وأخرون، الدولة الجزائرية ...، المرجع نفسه، ص: *26* .

3 – مبارك الميلي، المرجع نفسه، ص:*32*.

4 – مبارك الميلي، المرجع السابق، ص:*32*.

وبعد أن وحد خير الدين الجبهة الداخلية وجه انشغاله إلى الخارج، حيث تمكن من تحطيم برج الفنار "البنيون" في **16** ماي **1529**، الذي كان كابوسا جاثما على صدور سكان مدينة الجزائر مدة تسعة عشر سنة [1]، وبعد أن حطم البرج أقام على أنقاضه رصيف، طوله **200**م وعرضه **25** م، وارتفاعه أربعة أمتار ربط الجزيرة بالشاطئ، وصار للمدينة ميناء يحمي سفنها الراسية من الرياح الشمالية الغربية[2]، وقد اتخذ خير الدين من مدينة الجزائر عاصمة له، وبسط سلطانه في مدة قصيرة على معظم البلاد [3].

وكان للنجاحات البطولية التي حققها خير الدين داخل الجزائر وخارجها وقع كبير ذاع بها لقبه في الآفاق، وبرّز كشخصية إسلامية قيادية ذات كفاءة وخبرة في مقارعة الصليبين لذا قرّر السلطان العثماني سليمان القانوني استدعاءه لتعيينه قائدا للبحرية العثمانية، فوجه إليه فرمانا سنة(1533م ـ 939هـ)، جاء فيه: "رغبتي توجيه عمل ضد إسبانيا، ضع مكانك رجلا جيدا وعاقلا، وأسرع إلينا وإذ لم تجد من تتوفر فيه المقدرة أعلمنا"[4] .

1– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص *69*.

2– *De Grammont*, ***Histoire d'Alger sous la domination turque***. *paris :erest leroux,1887.p: 35.*

3 – أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**. الجزائر: دار البصائر، *2009*. ص: *66*.

4 – ألتر عزيز سامح، المرجع نفسه، ص: 100.

هزيمة شارلكان أمام مدينة الجزائر (1541م - 947هـ)

وقبل مغادرة خير الدين الجزائر وقع اختياره على حسن آغا [1] ليدير شؤون البلاد في غيابه لأنه توسم فيه الشخصية المؤهلة لهذا المنصب، و في فترة حكم هذا الأخير توجهت حملة إسبانية كبيرة إلى الجزائر بقيادة شارل كان (**Charles quinte**) [2] عام(1541م -947هـ)، ذات قوة من أعظم ما شهده القرن السادس عشر إذ ضمت **516** سفينة شراعية على متنها 12330 بحارا و23900 جنديا [3].

ورغم التجهيز الكبير لهذه الحملة، إلا أنها منّيت بخسارة فادحة أمام الهجوم البطولي لحسن آغا وبالعناية الإلهية كما تذكر الرّوايات التاريخية، إذ أقبلت رياح شديدة من الشمال الغربي وأمطار كثيفة حطمت جل سفن الإسبان وشرّدت الجند وأجبرت شارل كان على الانسحاب فاشتهرت حينها مدينة الجزائر بالمدينة المحروسة[4]، والجدير بالذكر هنا أن الكتابات الغربية حول هذه النكسة الصليبية تغفل دور حسن آغا وجنوده وتركز على سوء الأحوال الجوية.

---

1 – حسن آغا (ت: *1545*) من مواليد سردينيا، وقع في أيدي القراصنة الجزائريين وهو ما يزال بعد طفلا، فتبناه خير الدين وعطف عليه، تولى الحكم عام *1531*م، وفتح مستغانم في1539، وبسكرة عام 1540، توفي في شهر رمضان1545م؛ ينظر: ابن المفتي حسين بن رجب، **تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تح: فارس كعوان، الجزائر: بيت الحكمة، (ط:1)، *2009، ص: 39.*

2 – هو شارل الخامس (Charles Quint) *(1500-1558)* ابن فليب الجميل وجوانا(*JUANA*) هذه الأخيرة حرمت من الجلوس على عرش أبيها كونه لايسمح بتولي النساء العرش في أراغون، جديه من أمه فرديناند وإيزابيلا أصبح ملكا على إسبانيا *1516*، و يعتبر شارل كان بالنسبة للأروبيين إمبراطور روما الغربية؛ ينظر: يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج:1 ، تر: عدنان محمود سلمان، مر: محمود الأنصاري، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، (ط:1)، 1408هـ -1988م، ص:268 .

3 – عائشة غطاس وأخرون، الدولة الجزائرية ...، المرجع نفسه، ص: *28*.

4 – مبارك الميلي، المرجع نفسه، ص:33.

وقد كان لهذا الانتصار أصداء كبيرة في البلاط العثماني، إذ يقول وليام سبنسر: أن الاتصالات من الباب العالي إلى مدينة الجزائر كانت من القلة، وتشبه الاتصال مع رئيس دولة بذاته أكثر منها مع خليفة باي لرباي[1]، حيث أثنى السلطان سليمان القانوني ثناء كبيرا على حسن آغا ووجه له أمر نيابة الجزائر ويذكر ابن رقية التلمساني في كتابه: " فعند ذلك وجه السلطان بخلعة عظيمة سنية وأمر كريم يتضمن نيابته بالجزائر من قبل السلطان وانه من جملة وزرائه..." [2].

وبهذا يتضح عمليا ظهور الجزائر كإيالة عثمانية تربطها بالخلافة علاقات سياسية وعسكرية، تميزت طول الفترة الأولى بالارتباط القوي والتبعية للباب العالي، بداية من تعين باي لربايات الجزائر حيث كان السلطان العثماني من يعينهم متبعا في ذلك عدة اعتبارات، كشهرتهم في مقاتلة الأعداء مثل خير الدين وحسن آغا، أو لشهرة آبائهم كحسن بن خير الدين ومحمد بن صالح رايس أو لثقته الكبيرة فيهم كصالح رايس الذي كان قائدا للسفينة السلطانية قبل تعيينه باي لربايا على الجزائر وأحيانا كان السلطان يستشير العارفين بالأيالة وأحوالها لتعيين باي لرباي الجزائر[3].

---

1 – وليام سبنسر، المرجع نفسه، ص: 49.

2 – محمد بن رقية التلمساني، المصدر السابق. ص ـ ص: 18-19.

33 – عائشة غطاس وأخرون، الدولة الجزائرية ... المرجع نفسه، ص:45.

وقد اهتم خلفاء خير الدين بتحقيق الوحدة الإقليمية والسياسية للجزائر، عبر مّد نفوذهم وسيطرتهم إلى مختلف جهاتها، وقضوا على الإمارات والسلطنات المحلية [1]، ويعتبر صالح رايس[2] بطل تحقيق هذه الوحدة، لأنه اجتهد في مّد نفوذ الأتراك في الواحات بالجنوب وقضى على الدولة الزيانية بتلمسان (1551م - 957هـ) وفرض طاعة السلطة المركزية للجزائر على كافة المناطق[3].

والملاحظ أنه في عهد خير الدين وعهد من لحقوه كان الارتباط قوياً بالدولة العثمانية، ولم يكن هذا الحال في الجزائر فحسب بل في معظم بلاد شمال إفريقيا، وأعني بذلك[4] تونس بتحريرها نهائياً عام (1574 م - 981هـ)من الاستعمار الإسباني، وطرابلس الغرب التي فتحت عام (1551م -957هـ) على يد درغوث باشا، هذه الولايات التي كانت تابعة إداريا لإيالة الجزائر ولسلطة القائد العام للأسطول العثماني العلج علي باشا، لكن سرعان ما حدث تحول كبير في سياسة حكام الجزائر.

---

1 – يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص: *22*.

2 – عين صالح رايس باي لرباياً على الجزائر في أفريل 1552م، وكان لتوليته ارتياح عظيم في الأوساط الجزائرية و قد استطاع توسيع حدود الدولة الجزائرية وهذا بعد أن ضم تلمسان لملك الجزائر، وبذلك سقطت الدولة الزيانية1554م؛ ينظر: الطاهر عمري، **تاريخ الجزائر والمشرق في العهد العثماني** المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، *www.efad.ufc.dz*، ص: *10*.

3 – الطاهر عمري، المرجع السابق، ص: *10*.

خاتمة الفصل:

بعد انكسار دولة الموحدين في معركة حصن العقاب أمام جيوش الإسبان في سنة(1212م -609هـ) بدأ يختل التوازن بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه، وتأثرت بذلك وحدة المغرب الإسلامي، الذي انقسم إلى ثلاث دويلات متنافرة أضعف بعضها البعض؛ نتيجة الصراعات الرجعية على السلطة والتوسع الزائف، في المقابل كانت هناك نهضة قوية تهدف إلى بناء تحالف صليبي، وطرد للمسلمين وقتلهم و إرغام بعضهم على التنصر في إطار ما يعرف بحروب الاسترداد، وما هي إلا سنوات حتى تم القضاء على آخر معاقل المسلمين بالأندلس، ليعلن نهاية مجد قد أنار العالم وغرس فيه دعائم الحضارة لأكثر من ثمانية قرون، ويبدأ في المنطقة عهد جديد كانت فيه الغلبة للنصارى على المسلمين، وعليه فقد تم احتلال السواحل الهامة من بلاد المغرب ويئس الناس من مواجهة المحتلين، ولكن الله سخر من ينصر دينه وعباده المستضعفين، حيث ظهر الإخوة بربروس، الذين حملوا على عاتقهم راية الجهاد ومقارعة الأعادي، فأعادوا هيبة الإسلام ونكست أعلام النصارى وخابت مساعيهم، وأصبحت الجزائر سيدة البحار تفرض الإتاوات على أعتى الدول و أضحت هاته الأخيرة تتقرب إليها بأفخم الهدايا رهبةً منها وطمعا في رضاها.

الفصل الأول

المرجعية المذهبية في الجزائر العثمانية

منذ أن دخل الإسلام لبلاد المغرب التزم أهله بالسنة النبوية؛ وعرفوا بأهل السنة والجماعة، وهؤلاء هم أخص الناس بالسنة والجماعة وأكثرهم تمسكاً بها، واتباعاً لها: قولا وعلماً واعتقاداً[1]، وأما اتِبَاعُ بعض المغاربة للمذاهب الخارجية أو الشيعية، في فترات محددة، فالداعي لذلك؛ إما الخوف على النفس بعد تمكن هؤلاء من السلطة، أو نتيجة الطمع والتزلف، لكن هناك من كتم مذهبه، ومن الشواهد ما قام به أبو الرجال التاهرتي[2] شيخ المعز ابن باديس الصنهاجي؛ الذي كان يلقنه مبادئ المذهب المالكي سراً حتى جاء اليوم الذي أعلن فيه المعز ابن باديس إزاحة الفكر الشيعي من المغرب، وإعادة بلاد المغرب إلى الإسلام السني، فما هي المرجعية الفكرية السنية التي ارتضاها المغاربة لأنفسهم بعد هذا الحدث العظيم ؟

المبحث الأول: الواقع المذهبي في المغرب الأوسط قبل الوجود العثماني:

بعد إتمام الفتح الإسلامي لبلاد المغرب؛ برزت بعض المشاحنات تثيرها العصبية العرقية بين البربر والعرب، وظن بعض البربر بأن المسلمين كغيرهم ممن غزا المغرب، فما كان على المسلمين سوى العمل على تصحيح النظرة وتهدئة الأنفس، وتوطيد ركائز الإسلام وتثبيت الفتح، فسلك المسلمون طرق حضارية حيث عمدا إلى إشراكهم في عملية البناء الحضاري من أمثلة ذلك ما ذهب إليه حمدان خوجة بقوله: "فتركوا في كل قرية عَالِماً سمي بالمرابط"[3] لتلقينهم مبادئ اللغة وقواعد الإسلام، فتم لهم ذلك بتثبيت الدين في نفوس أهلها، وسرعان ما تعطش البربر إلى معرفة حقيقة الإسلام والعلم بالحلال والحرام،

---

[1] ـ فيصل بن قزار الجاسم، **الأشاعرة في ميزان أهل السنة نقدٌ لكتاب (أهل السنة الأشاعرة: شهادة علماء الأمة وأدلتهم)، المبرةُ الخيرية لعلوم القرآن والسنة**، ط:1، الكويت، 1438هـ ـ 2007م، ص: 61.

[2] ـ شوقي ضيف، **عصر الدول والإمارات (الجزائر ـ المغرب الأقصى ـ موريتانيا ـ السودان)**، ط:1، دار المعارف، القاهرة، ص:85

[3] ـ عثمان بن حمدان خوجة، **المـــرآة**، تق و تع و تح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006، ص:16.

ونظراً لروابط التواصل بين المغرب والمشرق، خاصة في مواسم الحج، الأمر الذي سهل انسياب المذاهب الفقهية والأفكار المختلفة وولوجها بلاد المغرب.

فما هو واقع الحركة المذهبية في الجزائر؟ وما مدى التعايش بين تلك المذاهب؟ قبل التطرق لواقع المذاهب الفقهية في بلاد المغرب يتحتم علينا ضبط المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة.

1 ـ مفهوم المذهب:

المذهب لغةً: يكون مصدراً كالذهاب، ويكون اسماً للموضع، ويكون وقتا من الزمان والموضع؛ المتوضأ بلغة أهل الحجاز[1]، ومذهب في الأصل مصد إسمي أريد منه المفعول، والمذاهب أي الطرائق، وقدداً معناها مختلفة[2].

المذهب اصطلاحاً: المذهب في اصطلاح الفقهاء حقيقة عرفية فيما ذهب إليه إمام من الأئمة [3]، فهو ما ذهب إليه من الأحكام معتمدة كانت أو لا، فيكون مذهب في كلامه بمعنى المذهوب إليه، لأن الأحكام مذهوب إليها لا فيها[4]، وقد يطلق المذهب عند المتأخرين من أئمة المذهب على ما به الفتوى من إطلاق الشيء على جزئه الأهم كالحج عرفة[5]. فالمراد بمذهبه ما قاله على طريقته ونسب إليه مذهباً؛ لكونه يجري على قواعده وأصله الذي بني عليه مذهبه، وليس المراد ما ذهب إليه وحده دون غيره من أهل مذهـبه[6].

[1] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، ج:2، دار الكتب العلمية، لبنان، (ط:1)، 2003، ص:77.

[2] ـ محمد الخرشي، **شرح محمد الخرشي على المختصر الجليل للإمام خليل بحاشية العدوي علي**، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر، (ط:2)،ج:1، ص: 34.

[3] ـ محمد الخرشي، المرجع نفسه، ص ـ ص :34 ـ 35.

[4] ـ أحمد غنيم بن سالم النـفزاوي، **الـفـواكه الـدواني على رسـالة ابن زيد القيرواني**، مطبعة السعادة،(ط:1)،مصر، 1331هـ، ص:28.

[5] ـ محمد الخرشي، المرجع نفسه،ج:1، ص ـ ص :34 ـ 35.

[6] ـ محمد الخرشي، المرجع السابق، ج:1 ص:35

2 ـ ظهور المذاهب الإسلامية:

من أكبر المصائب التي ألمّت بالصحابة؛ هي وفاة النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ مما دفع ببعضهم ـ رضي الله عنهم ـ إلى الحرص على حفظ كتاب الله وجمعه في مصحف واحد، و منهم من اهتم بالأحاديث النبوية؛ من خلال نشر السنة وأحاديث رسول الله، فمن أبرزهم عبد الله ابن عباس[1]، وعبد الله ابن مسعود[2]، وعبد الله بن عمر[3]، ليخلفهم في ذلك التابعين؛ حيث اهتموا بالعلم الشرعي حتى برعوا فيه وذاع صيتهم في الأفاق، كالتدقيق في حال الراوي والمروي عنه، لضبط الصحيح من الضعيف، وانكبوا على الاستنباط من القرآن والسنة، حتى بلغوا مرادهم و من أشهرهم أبو حنيفة النعمان ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم من المجتهدين، حتى أضحى لكل منهم طريقته الخاصة في فهم النصوص والاستنباط منها.

لم يعرف عن أئمة المذهب الاختلاف في الأصول وإنما في فروع المسائل فقط، وبالتالي ظهرت المدارس والمذاهب، وانقسم الناس شيعا لكل منهم مذهبه يذود عنه ويتعصب له، وهكذا انتشرت المدارس الفقهية شرقاً وغرباً، وأغلب المجتهدين من أئمة المذاهب لم ينصوا على أصول مذاهبهم، وإنما كان ذلك من أتباعهم وتلامذتهم بالنظر

---

[1] ـ هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، بن هاشم، بن عبد مناف، يلتقي نسبه بنسب النبي عليه الصلاة والسلام في جده الأدنى عبد المطلب بن هاشم، توفي بالمدينة المنورة يوم الاثنين عشرة رجب من سنة32هـ؛ ينظر: مصطفى سعد الخن، **عبد الله بن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن**، دار القلم، ط:4، دمشق، 1415هـ ـ 1996م، ص: 15.

[2] ـ هو: عبد الله بن مسعود بن غافل وقيل بن عاقل، أسلم بمكة وهاجر إلى المدينة وكان أحد حفاظ القرآن، توفي سنة 32هـ؛ ينظر: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها**، تح وض وتع: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ، ط:1، بيروت، هـ1421 ـ 2001م، ص ـ ص: 81 ـ85.

[3] ـ عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أسلم مع أبه وهو صغير السن وقيل قبل الحلم، وهاجر إلى المدينة قبل أبيه؛ ينظر: عز الدين ابن الأثير الجزري، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تح وتع، علي محمد عوض و عادل أحمد عبد الموجود، ج: 3، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ص ـ ص: 36 ـ 42.

والتمعن في اجتهاداتهم المدونة في مؤلفاتهم، وفتاويهم، ومنها استنبطوا تلك الأصول والخصائص، وقعدوا لها قواعد نسبت لإمام المذهب.

نشأ المذهب الحنفي بالكوفة موطن الإمام أبي حنيفة[1](80هـ ـ150هـ)، ويقال لأصحابه أهل الرأي، لأن الحديث كان قليلا بالعراق، فاستكثروا من القياس ومهروا فيه[2]، ثم انتشر في العراق وخرسان والشام وبلدان كثيرة من العالم، وعرفت المدينة المنورة بمذهب مالك ابن أنس[3] (ت:93 هـ ـ 178هـ)[4]، الذي عرف بمذهب أهل الحديث، وقد انتشر المذهب المالكي في الحجاز والبصرة وبلاد الغرب الإسلامي[5](المغرب والأندلس)، وعرفت مصر بالمذهب الشافعي، وانتشر المذهب الحنبلي بالشام وبغداد، ولم تكن بلاد المغرب في منأى عن ذلك، حيث عرفت دخول المذاهب مع بداية القرن الثاني هجري، وازدادت انتشارا مع نهايته.

3ـ دخول المذاهب الإسلامية لبلاد المغرب:

من الملاحظ أن هناك تأخر في ولوج المذاهب الاسلامية إلى بلاد المغرب إذا ما قارناها بالمشرق، وفي هذا الصدد تجيبنا بعض المصادر؛ بأن علة ذلك في ارتداد البربر مراراً، حيث نقل السلاوي بأن البربر ارتدوا اثنتي عشر مرة عن الإسلام، ولم يثبتوا عليه

---

[1] ـ أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه الفقيه الكوفي، مولى تيم الله ابن ثعلبة، وهو من رهط حمزة الزيات، وجده زوطي من أهل كابل وقيل من أهل بابل، وقيل من أهل الأنبار، وقيل من ناسا وقيل من تِرْمِذْ، وهو الذي مسه الرق فاعتق، وولد ثابت على الإسلام؛ ينظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج:5، ص:405.

[2] ـ أحمد تيمور، **نظرة في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة**، ت: محمد أبو زهرة، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، (ط:1)، بيروت، 1411هـ ـ 1990م، ص: 50.

[3] ـ الإمام أبو عبد الله مالك ابن أنس بن عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان (وقيل عثمان وقيل جثيل)، بن عمرو بن دي أصبح الأصبحي المدني إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأعلام، إذ أخذ القراءة عن نافع أبي نعيم، وسمع الزهري ونافعاً مولى ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ ويحي ابن سعيد وأخذ العلم عن ربيعة الرأي، ثم أفتى معه عند السلطان، وقال ابن وهب: سمعت مناديا ينادي بالمدينة ألا لا يفتي الناس إلا الإمام مالك بن أنس وبن أبي ذئب؛ ينظر: ابن خليكان، المصدر نفسه، ج: 4، ص: 135.

[4] ـ ابن خليكان، المصدرالسابق، ج:4، ص: 137.

[5] ـ أحمد تيمور، المرجع نفسه، ص: 63.

إلا في عهد موسى بن نصير بعد فتح الأندلس[1]، ولعل سبب إذعانهم، فشل مقاومتهم للفتح الإسلامي سواء بقيادة قبيلة أوربة التي تزعمها كسيلة، أو مقاومة قبيلة جراوة بزعامة الكاهنة، ومن ناحية أخرى الهيبة التي اكتسبتها الجيوش الإسلامية بعد فتح الأندلس، مثلما حدث في حروب الردة التي ظهرت عقب وفاة رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ وفي خلافة أبو بكر الصديق؛ ما إنْ تحرك جيش أسامة بن زيد الذي كان قد أعده رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ قبل وفاته، حتى انْثَنَى المرتدين عن ردتهم، ويضيف الناصري أبو العباس أحمد بقوله: "ولم يكتمل إسلامهم إلا في زمن إسماعيل ابن عبد الله ابن أبي المهاجر"، ويعلل ذلك بأن عمر ابن عبد العزيز قد أرسل علماء من التابعين يفقهون أهل المغرب في دينهم، وعرفت هاته البعثة "ببعثة التابعين العشرة"[2].

تعود بوادر التأسيس للمدرسة السنية للفاتح عقبة بن نافع الفهري، حيث ذكرت بعض المراجع بأن الانطلاقة الأولى للمدرسة السنية كانت مع عقبة بن نافع، الذي اختط مدينة القيروان لتركيز الإسلام، وأقام فيها المؤسسات الدينية، على رأسها المسجد الجامع الذي أقبل عليه الناس من مختلف الجهات لتلقي التعليم الديني[3]، فكان المغاربة في صدر الإسلام على مذهب السلف من الأمة، إلى أن تسللت إليهم مذاهب الخوارج في بداية القرن الثاني هجري[4].

---

[1] ـ الناصري أبو العباس أحمد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: الدولة العلوية**، ج:1، تح وتع: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1956، ص:60.

[2] ـ قال محمد بن أحمد بن تميم ، قد حدثني فرات بن محمد: أن عمر بن عبد العزيز أرسل عشرة من التابعين يفقهون أهل إفريقية، منهم: موهب بن حي المعافري، وحبان بن أبي جلبة، وإسماعيل بن عبيد الله الأعور القرشي، وإسماعيل بن عبيد الأنصاري، وطلق بن حابان، وبكر بن سوادة الجذامي، وعبد الرحمن بن رافع التنوخي، وسعيد بن مسعود التجيني. وقال أبو العرب: هؤلاء كلهم ثقات؛ ينظر: أبو العرب محمد بن أحمدبن تميم القيرواني، **طبقات علماء إفريقية وتونس**، تق وتح: علي الشابي ونعيم حسن الباقي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985، ص ـ ص: 84 ـ87.

[3] ـ عبد الحميد بن حميدة، **المدارس الكلامية بإفريقية إلى ظهور الأشعرية**، دار العرب،(ط:1)، ص:31.

[4] ـ الناصري أبو العباس أحمد، المرجع نفسه، ج:1، ص :60

ثبت عند المؤرخين، أن المذهب الحنفي كان من أول المذاهب الإسلامية دخولاً لبلاد المغرب على غرار البلدان الأخرى، كونه مذهب السلطان وقد قيل: "أن الناس على دين ملوكها"، ويدعم ذلك ما ذهب إليه البعض بأن انتشاره في مواطن كثيرة، لأنه مذهب الدولة العباسية لأن الرشيد عين أبو يوسف[1] تلميذ أبو حنيفة قاضيا لبغداد، وتعيين قضاة الأقاليم لا يتم إلا باقتراحه، وعليه لا يعين إلا من كان حنفي المذهب[2]، كما يعود الفضل لعبد الله بن فروخ الفارسي[3] الذي ساهم في نشر المذهب الحنفي[4]، ولم يتجاوز المذهب الحنفي بلاد مصر إلى المغرب إلا في عهد أسد ابن الفرات[5]، وكان ذلك زمناً قصيراً لأن دولة الأغالبة كانت ذات سلطان[6].

لم يكن المذهب الحنفي الوحيد في بلاد المغرب فكان إلى جنبه مذاهب أخرى كالمذهب الأوزاعي[7] ـ رغم أن هذا الأخير انتشر بقوة في الأندلس ـ كما كان للمذهب الشافعي أتباع، تزعمهم عبد الملك محمد الضبي المعروف بابن برذون، كما انتشر مذهب سفيان الثوري بعض الانتشار[8]، وكُتب للمذهبين ـ الحنفي والأوزاعي ـ البقاء لوقت طويل، ولكن

[1] ـ هو القاضي أبي يوسف ولد في: (113هـ) وكانت وفاته في: (182هـ) ؛ ينظر: محمد زاهد الكوثري، **حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي**، دار الأنوار للطباعة والنشر، 1368هـ ـ 1948م، ص: 07

[2] ـ محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون: ط ص: 365.

[3] ـ ولد في: (115هـ 733م) توفي في: (175هـ ـ 792م)محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، ج:5، دار الغرب الإسلامي، (ط:1)، بيروت، 1406هـ ـ 1986م، ص:250.

[4] ـ عبد الحميد بن حميدة، المرجع نفسه، ص:37.

[5] ـ أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان ولد:(145هـ) ت: (214هـ) ؛ ينظر أبو العرب، المصدر نفسه، ص: 166.

[6] محمد أبو زهرة، المرجع نفسه، ص:365.

[7] ـ الأوزاعي عبد الرحمن بن عمر يحمد الأوزاعي؛ الأوزاع بطون من العرب ؛ ينظر: عبد الستار الشيخ، **الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشام 88هـ ـ157هـ**، دار القلم، ط:1، دمشق، 1437هـ ـ 2006م، ص:46
وبخصوص انتشار مذهب الأوزاعي في بلاد المغرب فقد كانت الفتيا تدور في الأندلس على رأي الأوزاعي إلى زمن الحكم بن هشام؛ ينظر: عبد الستار الشيخ ، المرجع السابق، ص: 260.

[8] عبد الجميد بن حميدة، المرجع نفسه ، ص: 40

سرعان ما بدأ شدُّ الرحال من قبل المغاربة نحو بلاد المشرق؛ للتزود بالعلم من منابعه، وتشير بعض المراجع بأن رحلتهم في بدايتها كانت مقصورة على الحجاز، وإمامها يومئذٍ هو الإمام مالك فكان من الطبيعي أن يتأثروا بهذا المذهب وبصاحبه[1].

لقد دخل المذهب المالكي لبلاد المغرب على يد نفر من تلاميذ الإمام مالك، ممن تفقهوا بعلمه واقتفوا أسلوبه في التدريس وفي الحياة، هؤلاء الشيوخ الأجلاء من أمثال: عبد الله بن فروخ الفاسي وعبد الله بن غانم والبهلول بن راشد وأسد بن الفرات[2]، ومن جاء بعدهم من الطبقة الثانية من علماء المالكية كابن سحنون التنوخي[3]، ويعتبر علي بن زياد زياد مؤسس المدرسة المالكية، حيث أخذ عن مالك والليث بن سعد والإمام الثوري، وتفرد بن زياد[4] بتدوين الفقه المالكي، وجعله في مسائل وأبواب وجمعها في كتاب سماه (خير من زنته)[5]، ثم عاد إلى تونس في حدود (150هـ) وأدخل معه موطأ مالك لأول مرة بإفريقية[6].

وبالتالي أصبح المذهبين الحنفي والمالكي معاً في بلاد المغرب، وقد امتازت العلاقات بينهما بالتوافق تارةً والاختلاف تارةً أخرى، رغم أنهما ينتميان لنفس المدرس السنية،

---

[1] ـ عمر الجيدي، **مباحث في المذهب المالكي بالمغرب**، ط:1، 1993م ، ص: 15.

[2] ـ حسين مؤنس، **تاريخ معالم المغرب والأندلس**، دار الرشاد، ط:2القاهرة، 1997، ص ـ ص :85 ـ 86

[3] ـ محمد بن سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي، من صليبة العرب وأصله من الشام؛ من أهل حمص، كان أول من شرد أهل الأهواء من المسجد الجامع وكانت تعقد فيه حلقات الصفرية والإباضية مظهرين لزيفهم، وليَّ سحنون القضاء سنة أربع وثلاثين ومائتين وهو ابن أربع وسبعين سنة، ينظر: أبو العرب محمد بن أحمدبن تميم القيرواني، المصدر نفسه، ص :184. و ينظر أيضاً: ابن خلكان، المصدر نفسه، ج:3، ص:180.

[4] ـ علي بن زيد : من تونس سمع من مالك وسفيان الثوري والليث بن سعد وابن لهيعة ... وسمع قبل هذا أبي عمران، عمران، وسمع منه البهلول، وسحنون، وشجرة، وأسد بن الفرات وهو أول من أدخل الموطأ، ينظر: القاضي عياض، **تراجم أغلبية ـ مستخرجة من مدارك القاضي عياض**، ت:محمد الطالبي، المطبعة الرسمية بتونس، تونس، 1968، ص: 23

[5] ـ (كتاب خير من زنته): كتاب خاص بفقه البيوع، ينظر القاضي عياض، تراجم أغلبية، المرجع نفسه، ص: 23.

[6] ـ عبد الحميد بن حميدة، المرجع نفسه، ص ـ ص: 37 ـ 38.

بالإضافة إلى هذا أن منهم من جمع بين الفقهين المالكي والحنفي، لكن ذلك لم يمنعهم من التنافس والاختلاف فيما بينهم، وهذا ما تثبته لنا بعض الكتابات التاريخية منها ما نقله عبد الحميد بن حميدة وهذا نصه: "وقامت بين المذهبين صراعات فكرية حادة بلغت حد العنف أحيانا، وامتُحِنَ بذلك بعض العلماء كمحمد بن سحنون"[1].

نشبت بين المذهبين المالكي والحنفي صراعات عنيفة، كادت أن تعصف بالمذهب المالكي ورجالاته، لولا صمود المالكية واستماتتهم في الدفاع عن مذهبهم[2]، ولكن تحولت الغلبة بعد ذلك للمذهب المالكي لعدة أسباب، منها: ما هو مرتبط بمرونة المذهب الحنفي وقد استهوى الأعيان وأصحاب السلطة، ونفَرَ منه الخاصة والعامة على حد سواء، وعلة ذلك ما ذهب إليه البعض بقولهم" وقلَّ الآخذون بمذهب أبي حنيفة لأن الذين تولوا بعد أسد بن الفرات تجاوزوا أصوله، وقدموه في صورة التيسير، فتعلق به الخاصة، وأصحاب السلطة، وبذلك انحرف أتباعه، وحللوا شرب النبيذ ومالَ كثيرٌ منهم لمذهب المعتزلة"[3] وقد ذكر بن خلكان أن المذهب الحنفي كان من أظهر المذاهب بإفريقية، حتى حمل المعز (ابن باديس الصنهاجي)[4] جميع أهل المغرب على التمسك بمذهب الإمام مالك ابن أنس، وحسم مادة الخلاف في المذاهب واستمر الحال في ذلك إلى الآن[5]، يذكر الناصري الناصري أبو العباس أحمد: "أنه ظل لما يقارب الأربعمائة سنة فانقطع منها ودخل منه شيء إلى ما ورائها من المغرب لمدينة فاس والأندلس"[6].

---

[1] ـ عبد الحميد بن حميدة، المرجع نفسه، ص: 40.

[2] ـ عمر الجيدي، **نظرات في تاريخ المذهب المالكي، أسباب انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي**، دعوة الحق، ع:223، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، يوليو،198 ، ص:172.

[3] ـ عبد الحميد بن حميدة، المرجع نفسه، ص: 40.

[4] ـ هو المعز بن باديس بن المنصور بن بلكين بن زيري بن مناد الصنهاجي، صاحب إفريقية وما والاها من بلاد المغرب وكان الحكم صاحب مصر قد لقبه بشرف الدولة؛ ينظر: ابن خلكان، المصدر نفسه، ج:5، ص: 233.

[5] ـ ابن خلكان، المصدر السابق، ج:5، ص ـ ص: 233ـ 234.

[6] ـ الناصري أبو العباس أحمد، المرجع نفسه، ج:1، ص: 62.

قسم المؤرخون نشاط المدرسة السنية في بداية أمرها إلى مرحلتين بارزتين، حيث أورد مؤلف كتاب المدارس الكلامية" بأن المدرسة السنية مرت بمرحلتين أساسيتين أولهما: التشبث بمنهج السلف، والوقوف في وجه المبتدعة، وتميزت هاته المرحلة بحركة التعريب والتفقه...وأما الثانية تميزت بظهور المتكلمين السنيين[1].

ومناظراتهم للمخالفين كالصفرية والإباضية والمعتزلة والشيعة[2]الإسماعيلية"[3].

1-3- دخول الخوارج لبلاد المغرب:

فرق الخوارج كثيرة ويجمعها تكفير كل من: علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وأصحاب الجمل والحكَمين، ومن رضي بالتحكيم، وصوب الحكمين أو أحدهما، والخروج على السلطان الجائر، وقد تم إحصاء منها ما يربو عن عشرين فرقة أساسها المُحَكِمَة الأولى، الأزارقة، النجدات[4]، الصفرية، وكذا العجاردة المفترقة إلى عدة فرق منها: الحازمية والإباضية[5] وقد تفرعت منها فرقا أشهرها فرقتي: الحفصية والحارثية ولعل من

---

[1] ـ من أبرز المتكلمين السنيين : محمد بن سحنون، سعيد بن الحداد ابن أبي زيد القيرواني ... ينظر: عبد الحميد بن حميدة، المرجع نفسه، ص: 32.

[2] ـ الشيعة لغة همُ الصحبُ والأتباع والمتفق عليه عرفاً أتباع علي ـ رضي الله عنه ـ وبنيه أنهم يعتقدون تفويض وتعيين النبي عليه الصلاة والسلام لعلي ابن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وذلك من خلال نصوص يتناقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم؛ ينظر: عبد الرحمان بن خلدون، **تاريخ بن خلدون، دوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تح: خليل شحادة، وسهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1421هـ 2001م، ص:246.

[3] ـ عبد الحميد بن حميدة، المرجع نفسه، ص ـ ص: 31 ـ 32.

[4] . النجدات : أتباع نجدة بن عامر الحنفي

[5] ـ تنسب الإباضية إلى عبد الله بن إباض التميمي، وهي أقرب المذاهب الخارجية، إلى السنة، ومن المعلوم أن أبا سعيد كان له الفضل في نشر المذهب بالمغرب؛ ينظر: حسين مؤنس، المرجع نفسه، ص: 115.

أخطر فرقها اليزيدية فهي من غلاة الخارجية[1]، وأما عن فرقتي الأزارقة[2] والنجدات، فقد استطاعت الدولة الأموية القضاء عليهما في القرن الأول هجري[3].

كان أهل المغرب على مذاهب أهل السنة حتى تغلغلت إليها بعض الافكار الخارجية، حيث ذكر أحمد الناصري السلاوي ما يلي:" حدثت فيهم بدعة الخارجية لأول المائة الثانية من الهجرة نزع إليهم بعض أهل النفاق من خوارج العراق وبثوها فيهم"[4] في حين يرى البعض استحالة الجزم بتحديد بداية دعوة الخوارج في بلاد المغرب نظراً لتضارب الروايات، حيث يذكر الشهرستاني:" أنها تعود لأواخر القرن الأول هجري وبداية القرن الثاني"[5] و التي وجدت ملاذا في البلاد كونها بعيدة عن مركز الخلافة في بغداد، ضف لذلك التسلط والجور الذي كان يتعرض له أهلها من قبل بعض الولاة وعمال الخلافة بدافع الشراهة وتجاهل مصلحة الأمة، وتسببوا في تفككها واقتتال أهلها ردحا من الزمن، وقد وصف عبد الله المنوني عمل الخوارج ببلاد المغرب بقوله:" إن جناية الخوارج على المغرب لا تعادلها جناية...لبقائه زهاء ثلاثة قرون طعمة لنيران الحروب"[6].

نشأة المذهب الإباضي:

كما ذكرنا سابقا أن الإباضية إحدى فرق الخوارج، مثلها مثل الصفرية، وقد اختلفت عن باقي فرق الخوارج في مسائل منها قضية القَعَدَة عن القتال، وقد نقلت المراجع

---

[1] عبد القادر بن طاهر بن محمد البغدادي، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، تح،:محمد عثمان الخشت، مكتبة بن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ص:72.

[2] الأزارقة : أتباع نافع بن الأزرق الحنفي المكنى" بأبي راشد" وهي أكثر فرق الخوارج عدداً وأشدها شوكة؛ ينظر: عبد القادر البغدادي، المرجع نفسه، ص:78.

[3] . محمود اسماعيل عبد الرزاق، **الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع هجري**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط:(2)، 1406 . 1985، ص:42.

[4] . الناصري أبو العباس أحمد، المرجع نفسه،ج:1، ص:192.

[5] ـ الشهرستاني، المرجع نفسه، ص: 43.

[6] ـ عبد الله كنون، **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، ج:1، ص:46

التاريخية أن عبد الله ابن إباض[1] خالف نافع ابن الأزرق في تكفير القعدية عن القتال واتخذ بذلك موقفاً معتدلاً[2]، وافترقت الإباضية فما بينها فرقا يجمعها القول: بأن كفار هذه الأمة ـ من مخالفيهم ـ براءٌ من الشرك، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين[3]، وقالوا: بأن مرتكب الكبيرة أنه موحد وهو كافر؛ كفر نعمة لا كفر الملة[4]، أو كما نقل الشهرستاني: "بأنهم موحدون لا مؤمنون"[5].

وقد أجازوا شهادتهم وحرموا دماءهم في السر، واستحلوها في العلانية واستحلوا مناكحتهم وبعض من أموالهم مثل: الخيل والسلاح ويردون غنيمة الذهب والفضة[6].

وهناك اختلاف في شخص جابر بن زيد فمن المؤرخين من يرى أنه من أهل السنة، وليس له أي علاقة بالإباضية، وإنما انتسبوا له بهتانا وكذبا بهدف الترويج لمذهبهم، كونه نال الـثناء من خيـرة الصحابة؛ من بينهم ـ حبر الأمة ـ عبد الله ابن عـــباس الذي عرف بعلمه الغزير وورعه الشديد، وهناك من السنة من نحا منحى الإباضية في تصنفه من أئمة ودعاة الإباضية، وأما الإباضية فيرون فضله الكبير في تنظيم دعوتهم "حتى اعتبره بعضهم أول الأئمة وقد خلفه أحد تلاميذه يدعى أبا عبيدة مسلم بن أبي كريمة"[7] ت:(150هـ) ومهما يكن فقد اجتمعت الإباضية على إمامة عبد الله ابن إباض، وافترقت فيما بينها عدة فرق[8]

---

[1] ـ عبد الله بن إباض، من بني مرة بن عبيد بن تميم، الذي خرج في أيام مروان بن محمد، فوجه إليه عبد الله بن محمد بن عطية، فقاتله بتبالة، ينظر الشهرستاني، **الملل والنحل**، تح: محمد الوكيل، محمد الجلبي وشركاؤه للنشر والتوزيع، القاهرة، 1387هـ ـ 1968م، ص: 134

[2] ـ محمود اسماعيل عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص: 51.

[3] ـ عبد القادر البغدادي، الفرق بين الفريق، ص:95.

[4] ـ محمود اسماعيل عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص:51

[5] ـ الشهرستاني، المرجع نفسه، ص: 134.

[6] ـ عبد القادر البغدادي، المرجع نفسه، ص: 95

[7] ـ محمود إسماعيل عبد الرزاق، المرجع نفسه ص: 53

[8] ـ عبد القادر البغدادي، المرجع نفسه، ص: 95.

فرق الإباضية:

من الفرق المعلومة في مذهب الإباضية أربع فرق: الحفصية، الحارثية، اليزيدية، وأصحاب طاعة لا يراد الله بها، والتفصيل فيها كالتالي:

اليزيدية؛ وهم من غلاة الإباضية؛ كونهم قالوا بنسخ الشريعة الإسلامية في أخر الزمان[1] وهذا يتنافى مع مذهب الإباضية الذين يعتبرهم أهل السنة من أقرب المذاهب اعتدالا وقربا من السنة المحمدية.

الحفصية: قالوا بإمامة حفص ابن المقدام وهو الذي زعم بأنه بين الشرك والإيمان معرفة الله تعالى وحده ؛ فمن عرف ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة ونار أو عمل بجميع المحرمات، فهو كافر بريء من الشرك، ومن جهل بالله وأنكره فهو مشرك.

الحارثية: أتباع حارث بن يزيد الإباضي، يقولون: في باب القدر كالمعتزلة، وزعموا أن الاستطاعة قبل الفضل، كما قالوا بأنه ليس لهم إمام بعد المُحَكِمَة الأولى، إلا عبد الله ابن إباض وبعده حارث ابن يزيد بن إباض.

أصحاب طاعة لا يُرَادُ الله بها: زعم هؤلاء أنه يصح وجود طاعات كثيرة ممن لا يريد الله تعالى بها[2].

بداية الدعوة الإباضية والصفرية في بلاد المغرب:

لم يستطيع بن إباض تحقيق حلمه في المشرق[3]، ولكن في عهد تلميذه مسلم بن أبي كريمة نشطت الدعوة واهتم ببثها في بلاد المغرب حيث بعث بداعيته سلمة ابن سعيد في بداية القرن الثاني هجري، وفي أيامه تم انتشار المذهب الإباضي بين بربر جبل نفوسة الذي سيصبح دار هجرة لأتباع المذهب في بلاد المغرب.[4]

---

[1] . عبد القادر البغدادي، المرجع السابق، ص: 96.

[2] ـ عبد القادر البغدادي، المرجع نفسه، ص: 96.

[3] ـ حسين مؤنس، المرجع نفسه، ص:115.

[4] ـ ـ محمود إسماعيل عبد الرزاق، المرجع نفسه ص: 54.

عن أفلح ابن عبد الرحمان ابن رستم[1]، قال:"...أن أول من جاء بهذه الصفة يريد مذهب الإباضية... ونحن بقيروان إفريقية؛ سلمة ابن سعيد، قدم علينا من أرض البصرة هو وعكرمة مولى بن عباس، وهما راكبان على ظهر جمل واحد حملا عليه زادهما، سلمة بن سعيد يدعو للإباضية وعكرمة يدعو إلى الصفرية"[2]، ما يلفت النظر في هذه الرواية، ويدفع إلى بعض التساؤلات: ما الداعي لتوافق الدعوتين وتوافق صحابيها، ونحن نعلم الاختلاف الشديد بينهما، وهل انعدمت الرواحل حتى يتم استقلال جمل واحد؟! إلا إذا تعرضا لهما قطاع الطرق وسلبوا منهما راحلة من رواحلهما، وهذا مستبعد فقطاع الطرق لا يقتنعوا براحلة دون غيرها وأحوج ما يحتاجونه الزاد، أو تكون الراحلة قد تعرضت للهلاك، وقد تكون من باب إظهار الزهد وجلب نظر العامة.

إمامة أبي الخطاب:

من المعلوم أن إمامة أبي الخطاب أول إمامة في المغرب الإسلامي وقد سبقت إمامته؛ إمامة عبد الرحمان بن رستم ما يزيد عن عشرين سنة، حيث جاء في تاريخ أبي زكرياء أن إمامة أبي الخطاب:" كانت على رأس (140هـ)"[3] فبعد وقت قصير، تمكن أبو الخطاب من الاستلاء على مدينة طرابلس، ثم اتجهت الجيوش الإباضية إلى مدينة القيروان، التي كانت تحتلها ورفجومة(في صفر 141هـ) واستولت عليها، إلا أن دولته لم تعمر طويلا، حيث قضى عليها الجيش العباسي بقيادة محمد ابن الاشعث الخزاعي، والي

---

[1] . عبد الرحمن بن رستم، كان أصله من العراق، وقد توجه رفقة والديه متوجهين إلى مكة، فتوفي أباه، والتقى عبد الرحمان وأمه بالحجاج المغاربة، فتزوجت أمه برجل من القيروان، ونشأ بها عبد الرحمان لغاية خروجه لطلب العلم . ينظر ـ يحي بن أبي بكر، **سير الأئمة وأخبارهم تاريخ أبي زكرياء**، تح: إسماعيل العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:(2)، 1402هـ ـ 1982م، ص ـ ص: 54 ـ 55

[2] ـ يحي بن أبي بكر، المصدر نفسه، ص:41.

[3] ـ يحي بن أبي بكر، المصدر السابق، ص: 59

مصر عقب معركة حاسمة بشرق طرابلس وقتل فيها أبو الخطاب مع ألاف من جيشه[1] وتم قتله في 144هـ[2].

حملة العلم:

بعد الانتشار الواسع للمذهب الإباضي بين ساكنة المغرب كان من الضروري إيجاد دعاة متمكنين، يقومون بأمر المذهب لخوض المناظرات مع مخالفيهم والتصدي للمناوئين، لهذا تم اختيار ممثلين عن المناطق التي شاع فيها المذهب، بهدف التوجه صوب البصرة للتزود بالعلوم، وهذا دأب طلبة العلم من أهل المغرب كالمالكية والحنفية كلهم شدوا الرحال إلى المشرق للالتقاء بالمنظرين وكبار أهل المذاهب؛ فالمالكية كانت وجهتهم نحو الحجاز وأما الأحناف فكانت البصرة منتهاهم، هذا ما يؤكده اسماعيل عبد الرزاق في مؤلفه: فتم اختيار عاصم السدراتي من غرب الأوراس، وأبو داود القبلي النفزاوي من نفزاوة جنوب إفريقية، واسماعيل بن درار من غدامس وانظم إليهم عبد الرحمان بن رستم من القيروان، وقد بقي هؤلاء مع أبي عبيدة بن مسلم خمس سنوات، يتلقون العلم على يديه ويعدُّونَ العدَّة للظهور[3]، ويتعلمون أصول الحكم[4].

بعد أن تم دحر الخوارج الصفرية والإباضية من إفريقية على يد حنظلة بن صفوان الكلبي (124هـ ـ 127هـ) اتجه الخوارج صوب المغرب الأوسط؛ وكان البلد لا يخضع لسلطان الدولة العباسية فأسسوا إمامة[5] الخوارج الإباضية بزعامة عبد الرحمّن بن رستم[6]،

---

[1] ـ يحي ابن زكريا، المصدر نفسه، ص: 17.

[2] ـ عبد الحميد حسين حمودة، **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي من الفتح الإسلامي وحتى قيام الدولة الفاطمية،** الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط: (1) 1428هـ2007 ص: 323

[3] ـ الظـهور عند الإباضية، معناه الثـورة على أئـمة الجور؛ ينظر: محمود اسـماعيل عبد الـرزاق، المرجع نفسه، ص:60

[4] ـ محمود إسماعيل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 55.

[5] ـ أطلقوا اسم إمامة على نظامهم؛ لأن في اعتقادهم أن الخلافة غير شرعية، لأن رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ لا يمكن أن يخلفه أحداً يقوم مقامه؛ ينظر: حسين مؤنس، المرجع نفسه، ص:114.

[6] ـ حسين مؤنس، المرجع نفسه، ص ـ ص: 86 ـ 87.

خليفة أبي الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري[1]، وقد تم انتخاب عبد الرحمن ابن رستم من قبل شيوخ الإباضية ورؤساء القبائل الذين اعتنقوا المذهب وانتخبوه بعد أن، توفرت فيه شروط الإمامة منها: الفضل(العدالة) العلم؛ وهو شرط أساسي عند الإباضية، الوصية، ألا تكون للإمام عصبية تؤيده[2].

تولى بتاهرت سنة ستين ومائة، وقيل على رأس اثنتين وستين ومائة، وبالتالي تم إنشاء تاهرت الجديدة وأنشأ فيها مسجداً جامعاً، وإقامة إمامة إباضية أي جماعة إسلامية تحكم على مبادئ الإباضية في إطار الأخوة والمساواة التامة بين أفراد الجماعة[3].

ولقد اشتهر الإباضية بعلاقات قوية مع الصفرية في سجلماسة، ويبدو أن الصفرية قد اعتدلوا كثيراً، وحدث تقارب كبير بين المذهبين حتى اتبع الكثير من الصفرية المذهب الإباضي.[4]

وبعد تولية عبد الوهاب انقسمت الإباضية إلى فرق عدة منها: النجوية؛ الذين اجتمعوا حول إنكار إمامة عبد الوهاب وسموا النكارية لإنكارهم الإمامة وسموا الشغبية لإدخالهم الشغب في الإسلام، وسموا الملحدة حين ألحدوا في أسماء الله، وسموا "النكاث "لنكثهم بيعة الإمام بغير حدث[5]، كما نشأت فرقة أخرى تدعى: الوهبية؛ أنصار عبد الوهاب، وهكذا ثارت الحرب بينهما وقتل قائد النكارية على يد أفلح ابن عبد الوهاب، وبقيت فلول النكارية منتشرة في القبائل ومنهم ظهر أبو زيد مخلد ابن كيداد الثائر الإباضي النكاري على الدولة الفاطمية، وبقيت العلاقات بين تاهرت وجبل نفوسة متأزمة؛ فقد وقعت حروب كثيرة بينهم ووقعت شقاقات عديدة بين تاهرت ونفوسة، ثم انفصلت منهم جماعات إباضية

---

[1] - قتل على يد جيش، محمد بن مقاتل العكي العباسي، في(صفر144هـ - مايو 761م)؛ ينظر: حسين مؤنس المرجع نفسه، ص: 87.

[2] - حسين مؤنس، المرجع السابق، ص: 117.

[3] - حسين مؤنس، المرجع السابق، ص: 117.

[4] - أحمد إلياس حسين، **الإباضية في المغرب العربي**، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، ص:39

[5] - يحي ابن ابي زكرياء، المرجع نفسه، ص: 93

أخرى في جربة وغدامس ووراكلا (ورقلة)[1]، وكان للإباضية دور كبير في انتعاش التجارة في المغرب الأوسط وبلاد الصحراء ومن هناك إلى تافيلالت التي نشأ فيها جماعة خارجية من الصفرية؛ يعرفون ببني اليسع ابن مدرار[2]، وعندما غزا العرب الهلالية إفريقية والمغرب خلال القرن الخامس هجري؛ زال المذهب الإباضي وحلت محله السنة، ولم يبقى من الإباضية إلا أثار قليلة في نواحي "مصاب" مزاب[3].

ذكر الصفرية في بلاد المغرب:

الصفرية أتباع زياد بن الأصفر[4]، وقيل نسبة لعبد الله بن الصفار، والصفرية من أكثر الخوارج تطرفاً، وظهرت الصفرية حين خالف عبد الله بن صفار لنافع بن الأزرق حول مسألة القعدة عن القتال سنة (65هـ ـ 684م)، فاتخذوا موقفا وسطاً بين الأزارقة والإباضية "فلم يكفروا القعدة عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد"[5]، وقولهم كقول الأزارقة أن أصحاب الذنب مشركون، لكنهم لا يرون قتل الأطفال من مخالفيهم ونسائهم مثل الأزارقة، وقد زعمت فرقة من الصفرية أنه ما كان من الأعمال يقع عليه الحد فصاحبه؛ ليس بمشرك ولا كافر، وما لا يقع عليه حد كالصلاة فصاحبه كافر مشرك[6]، ويقصدون بذلك أن الحد مَطهرة للمذنب وقد سبق للنبي أن حدَّ امرأة ارتكبت فاحشة الزنا، في حديث عمران بن حصين"؛... بعد أن رُجِمَتْ، أَمَرَهُمْ فَصَلُّوا عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُصَلِّي عَلَيْهَا وَقَدْ زَنَتْ ؟ قَالَ:"وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا."[7]

---

[1] ـ حسين مؤنس، المرجع نفسه، ص: 119

[2] ـ حسين مؤنس، المرجع السابق، ص: 70

[3] ـ حسين مؤنس، المرجع السابق، ص : 122

[4]ـ عبد القادر البغدادي، المرجع نفسه، ص: 84

[5] ـ محمود اسماعيل عبد الرازق، المرجع نفسه، ص ـ ص: 44 ـ 45.

[6] ـ عبد القادر البغدادي، المرجع نفس، ص ـ ص: 84 ـ85.

[7] ـ سليمان بن الأشعث السجيستاني، **سنن أبي داوود**، تح: ناصر الدين الألباني، ج:3، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط:1، الرياض، 1419هـ ـ1998م، ص ـ ص: 66 ـ67.

الباب(5)كتاب الحدود ص:292.صحيح مسلم بشرح النووي ج:11مؤسسة قرطبة طباعة نشر توزيع، ط:2، 1414ه 1994م

قد يكون اعتقادهم ذاك نابع من نيتهم إباحة الانحراف كونه منتشر بينهم كثيراً، وقد خالفوا بذلك الخوارج من المحكمة الأولى الذين قالوا بأن مرتكبي الذنوب كفار.

الفرقة الثانية: تقول "إن صاحب الذنب لا يحكم عليه بالكفر حتى يرفع إلى السلطان أو الوالي فيحده"[1]ولعل بفعلهم هذا يريدون أن لا يكفر صاحب الذنب إلا بوجود والي محكما لشرع الله، فإن حاد أي حاكم كفروه وخرجوا عليه. وكل الصفرية؛ يوالون عبد الله ابن وهب الرايس وحرقوص بن زهير، وأتباعهما من المحكمة الأولى[2].

رؤوس الصفرية ودعاتها في المغرب:

اتصل أبو القاسم سمكو بن واسول ـ شيخ مكناسة ـ بعكرمة في القيروان ولازمه حتى موته حوالي(105ه ـ 723م) وتبحر في علوم المذهب حتى وصف بأنه "مقدم الصفرية"، ولم يقتصر انتشار المذهب على بربر مطغرة ومكناسة، بل كذلك برغواطة اعتنقوه مبكراً على يد شمعون الذي لقي عكرمة بالقيروان، كما انتشر في قبيلة زناتة[3].

كان للخوارج في إفريقيا الشمالية أثر كبير في انتشار الإسلام في السودان وتشاد والنيجر ومالي[4] من خلال التبادل التجاري بين هاته الأطراف.

---

[1] ـ عبد القادر البغدادي، المرجع نفسه، ص: 85

[2] ـ عبد القادر البغدادي، المرجع نفسه، ص: 85

[3] ـ محمود اسماعيل عبد الرازق، المرجع نفسه، ص ص: 48 -49.

[4] ـ حسين مؤنس، المرجع نفسه، ص: 121.

ابتداء دولة العبيديين الشيعة:

تنسب إلى عبيد الله المهدي[1]، يرون بأفضلية علي بن أبي طالب على جميع الصحابة ـ رضون الله عليهم جميعاًـ وكان شيعة العبيديين بالمشرق واليمن وإفريقية وسار بها إلى المغرب رجلان هما: الحلواني والسفياني؛ نفذهما الشيعة إلى هناك وقد فشت دعوتهما في البربر وخاصة كتامة، كانوا يزعمون أن النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ أوصى بالخلافة لعلي إلى الحسين إلى الحسن، لتصل إلى عبد الله المهدي الذي دعا له أبو عبد الله الشيعي[2]، وبعد أن ضيق عليه الأغالبة وهزموه رفقة كتامة امتنع أبو عبد الله الشيعي بجبل إيكجان، بإفريقية وبنى مدينة سماها دار الهجرة [3]، ووصل إلى رقادة فجدد البيعة للمهدي، وملك مدرار وسجلماسة ونزل برقادة وتلقب بالمهدي أمير المؤمنين، وبعث دعاته في الناس فحملوهم على مذهبهم فأجابوا إلا قليلا عرض عليهم السيف[4]، ولو ترك للناس الحرية ما ختارو المذهب الشيعي.

كان المعز وأسلافه من صنهاجة بإفريقية على مذهب الرافضة من الشيعة، أخذوه عن خلفائهم العبيديين في صدر المائة الرابعة، وحملوا الناس عليه، فلما أفضى الأمر للمعز ابن باديس قطع دعوة الشيعة من إفريقية ودعا لبني العباس وحمل الناس للتمسك بمذهب مالك[5].

---

[1] ـ عبيد الله الملقب بالمهدي، سلم له بالإمامة سنة 297هوقد توفي سنة(322هـ) وهو ابن 63 سنة؛ ينظر: لسان الدين ابن الخطيب، **تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط**، تح و تع: أحمد مختار العيادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964م ، ص ـ ص : 16 -17.

[2]ـ عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع نفسه، ص: 450.

[3] ـ عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق، ص: 452.

[4] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق، ص: 455.

[5]ـ الناصري أبو العباس أحمد، المرجع نفسه، ج:1، ص:62.

المبحث الثاني: الحضور المذهبي في إيالة الجزائر.

1ـ المذهب المالكي في الجزائر:

سمي المذهب المالكي نسبة إلى الإمام مالك بن أنس، نشأ مالك في مدينة رسول الله، وفيها نزل الوحي عليه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وفيها عاش الصحابة والتابعين، فمنهم رضوان الله عليهم أخذ الناس العلم والأخلاق، وعلى طريقتهم ساروا في الاجتهاد والاستنباط، ومن هذا كله أسس الإمام مالك مذهبه وسمي مذهب أهل المدينة.

1-1ـ أصول وخصائص المذهب المالكي:

لكل مذهب خصائص وسيمات يتميز بها عن غيره من المذاهب في تعاطيه مع أصول الفقه، والنوازل والقضايا المختلفة، فالمذهب المالكي له خصائص انفرد بها مالك بن أنس في استنباطه للأحكام الشرعية، والآراء التي ذهب إليها وفتاويه التي أفتى بها، إلا أن مالك لم يعرف عنه أنه أصلها لأتباعه أو فرضها عليهم، وإنما تلاميذه هم من استنبطوا تلك الأصول والخصائص المتواترة عنه والثابتة من أقواله الفقهية"، لم يصرح الإمام مالك بالأصول والقواعد التي اتخذها في اجتهاده، ولم يدونها"[1] وحينما نقول خصائص مالك؛ هذا لا يعني القطع بانفراده التام بها، فقد يأخذ بها هو وغيره من المذاهب.

---

[1] ـ محمد أحمد شقرون، **مراعاة الخلاف عند المالكية وأثره في الفروع الفقهية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط:1، الإمارات العربية المتحدة، 1423هـ ـ 2002م ، ص: 97.

مفهوم أصول الفقه:

الأصل: هو المحتاج إليه.

الفقه: فهم غرض المتكلم من كلامه[1]، فأصول الفقه ـ حسب البعض ـ هي علم الأحكام الشرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، وأصولها هي أدلتها الاجتماعية[2]، وقد عرفها فخر الدين الرازي بمجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال به، وكيفية حال المستدل بها[3]، كما عرفها أبو الوليد الباجي: بما انبنت عليه معرفة الأحكام الشرعية[4]، أما أصول مالك الفقهية؛ فهي ما ذهب إليه مالك من أحكام اجتهادية، مراعياً في ذلك أصولا معلومة وأخرى مخصوصة[5].

ولقد بان الخلاف بين الفقهاء في عدد أصول المذهب المالكي، فمنهم من جعلها إحدى عشر أصلاً[6]، من بين هؤلاء الهسكوري حيث أحصاها في شرح البهجة بستة عشر أصلاً[7]، كما أحصاها القرافي في تسعة عشر أصلاً، وعدها ابن العربي عشرة فلو كان مالك وضع أصولها وضبطها لما وقع الخلاف حيث أشار القصار في مقدمته إلى سبعة، وعدها ابن العربي عشرة، وبعد جهود مضنية قام بها فحول العلماء بدأت تتضح معالم

---

[1] ـ فخر الدين محمد بن محمد بن الحسين الرازي، **المحصول في علم أصول الفقه**، ت: جابر فياض العلواني، ج:1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط:2، 1412هـ ـ 1992م، ص: 78

[2] ـ محمد المختار ولد أباه، **مدخل إلى أصول المذهب المالكي**، ت: محمد الشاذلي النيفر، دار بن حزم، ط:1، 1433هـ ـ 2011م، لبنان، ص:17.

[3] ـ فخر الدين محمد بن محمد بن الحسين الرازي، المصدر نفسه، ص:80

[4] ـ أبو الوليد الباجي، **إحكام الفصول في أحكام الأصول**، ت: عبد المجيد تركي، ج:1، دار الغرب الإسلامي، ط:2، 1415هـ ـ 1995م، بيروت، ص:175

[5] ـ محمد رياض، **أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي**، مطبعة النجاح، ط:1، 1416هـ ـ 1996م، الدار البيضاء، ص:98

[6] ـ **وحدة البحث العلمي بإدارة الافتاء**، راجعه: أحمد الحجي الكردي وأخرون، ط:1، الكويت، 1432هـ ـ 2015م، ص:73

[7] ـ محمد أبو زهرة، **مالك حياته وعصره أراؤه وفقه**، دار الفكر العربي، بدون:ط، ص:275.

المنهج الذي خطه مالك لنفسه، وأدرك المالكية أصول وقواعد الاجتهاد عند إمامهم فدونوها وشرحوها، وخرجوا الفروع عليها[1].

بيان الأصول التي بنى عليها مذهبه، قسمها إلى قسمين: عقلي ونقلي؛ وذلك فيما رواه عنه ابن وهب رحمه الله:" قال لي مالك: الحكم الذي يحكم بين الناس حكمان، ما في كتاب الله أو أحكمته السنة، فذلك الحكم الواجب الصواب، والحكم الذي يجتهد فيه العالم برأيه فلعله يوفق"[2]، فالأدلة النقلية وهي: الكتاب والسنة والإجماع وعمل أهل المدينة والاستحسان وقول الصحابي وشرع من قبلنا.

أما الأدلة العقلية فهي: القياس والاستحسان والمصالح المرسلة وسد الذرائع والاستصحاب والعوائد والاستقراء[3].

ومن الفقهاء من قسم الأصول إلى أصول عامة وأصول خاصة: فالأصول العامة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستصحاب والاستحسان وقول الصحابي والاستقراء، وأما الأصول الخاصة وهي: عمل أهل المدينة والمصالح المرسلة وسد الذرائع والعرف والعادات ومراعاة الخلاف.[4]

ومن الأدلة التي بنى عليها مالك مذهبه، خمسة أدلة من كتاب الله وهي:

1ـ نص الكتاب(القرآن الكريم)، النص عند الأصوليين: هو ما دل على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف على أمر خارجي[5]؛ اي ما دلّ على معناه دلالة قطعية لا تحتمل سواها.

---

[1] ـ محمد أحمد شقرون، المرجع نفسه، ص: 81

[2] ـ فاديني موسى، **أصول فقه الإمام مالك أدلته العقلية**، ج:1، دار التدمرية، ط:1، 1428هـ ـ 2007م، المملكة العربية السعودية، ص ـ ص:54ـ55.

[3] ـ فاديني موسى، المرجع السابق، ص:56.

[4] ـ محمد أحمد شقرون، المرجع نفسه، ص: 82.

[5] ـ عبد الله بن يوسف الجديع، **تيسير أصول الفقه**، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، بيروت، 1418هـ ـ 1997م، ص: 295.

2ـ ظاهر الكتاب وهو العموم؛ الظاهر هو الذي ظهر المراد منه بنفسه، مثاله قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ البقرة، من الآية: (275).[1]

3ـ دليل النص وهو مفهوم المخالفة.

4 ـ مفهوم الموافقة؛ لما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت موافقاً لمدلوله في محل النطق، ويراد به معنى الخطاب[2]، مثاله: قوله تعالى :﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ النساء؛ الآية: (2).

5ـ التنبيه على العلة، مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ الأنعام الآية: (21).

أما من خلال سنة رسول الله: فقد عدت خمسة مثل أدلة الكتاب[3].

بالإضاف إلى ذلك: الإجماع والقياس وعمل أهل المدينة وقول الصحابي والاستحسان وسد الذرائع وقد اختلف قوله في مراعاة الخلاف، فمرة يراعيه ومرة لا يراعيه وزاد أبو الحسن بقوله: ومن ذلك الاستصحاب[4]، وهناك قواعد عامة تتفرع عن هذه الأصول وقد تصل إلى مائتين وألف قاعدة تغطي جميع أبواب الفقه[5].

من أهم ميزات المذهب المالكي تنوع أصول ومصادر مذهبه، فإنها تتراوح بين النقل الثابت، والرأي الصحيح المستمد من الشرع والمستند إليه، أي أن مالك زاوج بين العقل والنقل والأثر والنظر، والموازنة بين ذلك؛ لا إفراط ولا تفريط[6].

---

[1] ـ عبد الكريم زيدان، **الوجيز في أصول الفقه** ، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 338.

[2] ـ علي بن محمد الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، تع: عبد الرزاق عفيفي، ج:3، دار الصميعي للنشر والتوزيع ط:1، 1424هـ ـ 3003م، ص:84.

[3] ـ عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، **أصول فقه الإمام مالك أدلته النقلية**،ج:1، ط:1، 1424ـ 2003، المملكة العربية السعودية، ص:338.

[4] محمد التاويل ، خصائص المذهب المالكي، المرجع نفسه، ص ـ ص : 13 ـ 14.

[5] ـ محمد التاويل، المرجع نفسه، ص: 15.

[6] ـ محمد التاويل، المرجع نفسه، ص:17.

وقد اشتهر مالك بن أنس بوقوفه موقفاً وسطاً بين مدرسة أهل الرأي في العراق ومدرسة الحديث في الحجاز، فكان لا يهمل الرأي ولكنه كان يأخذ به فيما لم يرد في المسألة نص ثابت من حديث أو أثر[1].

وفي هذا الصدد نقل عن شيخ الإسلام بن تيمية قوله:" ومما يوضح الأمر في ذلك أن العلم : إما رواية وإما رأي وأهل المدينة أصح أهل المدن روايةً ورأياً"[2].

2-1- الخصائص الفقهية في مذهب مالك:

من أبرز خصائصه المرونة في معالجة كثيراً من القضايا الشائكة، والاعتدال في أحكامه، الوسطية والاعتدال في أحكامه، كما يمتاز برحابة صدره وانفتاحه على غيره من المذاهب الفقهية والشرائع السماوية السابقة واستعداده للتعايش[3]، كما له قابلية التطور؛ حيث أثبت المالكية علميا بأن التخريج والاجتهاد في المذهب لم يغلق إذ لم يجمد الفقهاء على النصوص المدونة في الكتب[4]. وطريقة مالك في اتباع العمل بالدليل العقلي في ذلك ذلك شروط منها :

عدم وجود نص من الكتاب أو السنة الصحيحة التي بلغته، عدم وجود نص إجماع، وعدم وجود قول لبعض التابعين ممن يقتدى بهم[5]، فالشرط الأساسي في العمل بالدليل العقلي ألا يؤدي العمل به إلى إلغاء العمل بالدليل النقلي الثابت عنده[6].

هناك أصول أخذ بها مالك وقد يأخذ بها غيره من المجتهدين في أبواب الفقه، إلا أن هناك أصول انفرد بها مالك عن غيره، فحسب ما ذهب إليه الميامي: بأن المالكية

---

[1] ـ عمر بن عبد الكريم الجيدي، **العرف والعمل في المذهب المالكي**، مطبعة فضالة، المغرب، ص: 269

[2] ـ *محمد التاويل، المرجع نفسه، ص:17.*

[3] ـ محمد التاويل، المرجع نفسه، ص: 37.

[4] ـ عمر بن عبد الكريم الجيدي، العرف...، المرجع نفسه، ص:419.

[5] ـ فاديغا موسى، العرف والعمل في المذهب المالكي، المرجع نفسه، ص:69.

[6] ـ فاديغا موسى، المرجع نفسه، ص: 73.

يذكرون في كتبهم خمسة أصول يقولون إنه ينسب إلى مالك الانفراد بها وهي: المصالح المرسلة وسد الذرائع وعمل أهل المدينة والخروج من الخلاف والعوائد.

كما يذكر عنه الأصوليون من غير المالكية انفراده بالثلاثة الأولى دون غيرها وهي: المصالح المرسلة وسد الذرائع وعمل أهل المدينة[1].

المصالح المرسلة:

المصلحة لغة: كالمنفعة وزناً ومعنىً، فهي مصدر بمعنى الصلاح أو هي اسم للواحدة من المصالح.

المرسلة: من الإرسال وهو الإطلاق وعدم التقييد[2]، فالمصالح المرسلة تعني المطلقة من الاعتبار والإلغاء[3].

اصطلاحاً: هي المصلحة التي أهملها الشارع، فلم يدل دليل على اعتبارها أو إلغائها بخصوصها، مع دخولها في مقاصد الشريعة الإسلامية العامة، ولم يشهد لها بخصوصها دليلاً من الشرع، لا نص ولا إجماع[4].

إن العمل بالمصالح المرسلة ثبت العمل به عند الصحابة رضوان الله عليهم، خاصة في جمع القرآن الكريم في مصحف واحد ذلك بعد استشهاد الكثير من الصحابة في حروب الردة، ولم يعترض على ذلك أحد من الصحابة وهم أصحاب رسول الله ومن أغير منهم على الشريعة؟

---

[1] ـ محمد المختار محمد الميامي، **المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته خصائصه وسيماته**، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط:1، 1422هـ ـ2002، ص ـ ص: 413 ـ 414.

[2] ـ محمد مختار محمد الميامي، المرجع نفسه، ص:415.

[3] ـ محمد بن يحي بن محمد المختار الولاتي، **إيصال السالك إلى أصول مذهب الإمام مالك**، ت: مراد بو ضاية، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، 1427هـ ـ 2006م بيروت لبنان، 176

[4] ـ محمد الميامي، المرجع نفسه، ص: 415.

ومن أمثلة عمل الصحابة بالمصلحة المرسلة؛ هدم عثمان وغيره الدور المجاورة للمسجد عند ضيق المسجد لأجل مصلحة توسعته[1]، وهي حجة[2] عند مالك [3] والعمل بها ارتبط باسم مالك حتى اعتبر من خصوصيات مذهبه[4]، ومعنى ذلك أن مالك رحمه الله يأخذ بها كدليل ملزم، وفي حين كام موقف الإمام أبي حنيفة من الصالح المرسلة شبيها بموقف الشافعي منها، فإن كلاهما قد اشتهر عنهما أنهما لا يقولا بها[5]. ولعل توسع الحنفية في القياس وما ورد عنهم في اعتبار الاستحسان جعلهم لا يحتاجون إلى إعلان التمسك بالمصالح المرسلة[6].

ومما يشير أن أبا حنيفة وأصحابه كانوا يعملون بالمصلحة؛ ما يرويه أبو يوسف عنه من أنه:" إذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم، فعجزوا عن حمله ذبحوا الغنم وحرقوا المتاع وحرقوا لحوم الغنم كراهة أن ينتفع بذلك أهل الشرك"[7]، من خلال هذا يتبين لن أن أبا حنيفة كان يعمل بالمصالح المرسلة ولكنها لم تكن دينه وديدنه، ولم يعدها من بين أصول مذهبه، مثلما عمل بها مالك وتوسع فيها.

شروط العمل بالمصلحة المرسلة:

- أن تكون المصلحة حقيقة معترف بها من أهل الحل والعقد من الأمة.
- أن تصدر الفتوى في حكمها من العلماء ذوي الاختصاص[8].

---

[1] ـ محمد الأمين الشنقيطي، المرجع نفسه، ص:11.

[2] ـ وقد عرفها التهناوي بقوله : الحجة مرادف للدليل، المقصود منها إلزام الخصم وإسكاته، والحجة عند المحدثين الذي أحاطر علما بثلاثمائة ألف حديث متناً وإسناداً وأحوال رواته جرحاً وتعديلاً وتاريخا، ينظر محمد علي التهناوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون**، ت:علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ص:622.

[3] ـ محمد المختار الولاتي، المرجع نفسه، ص: 185.

[4] ـ محمد بلتاجي، **منهاج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري**، ج:2، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط:2، 1428هـ ـ 2007م، مصر، ص: 600.

[5] ـ محمد بلتاجي، المرجع نفسه، ص: 602.

[6] ـ محمد المختار ولد أباه، المرجع نفسه، ص:146.

[7] ـ محمد بلتاجي، المرجع نفسه، ص: 602.

[8] ـ محمد المختار ولد أباه، المرجع نفسه، ص: 148

ـ لم تستلزم مفسدة ولم تعارض مصلحة راجحة.

ـ لم تصادم نص من الوحي[1].

سد الذرائع:

ما كان حاجزاً بين شيئين، وأما الذريعة وهي الوسيلة[2]، وسد الذرائع؛ سد أبواب ذرائع الفساد[3]، ومعناها منع الأشياء التي ظاهرها الإباحة لا لذاتها وإنما لكونها تفضي إلى الفعل المحرم[4]، وهو ما درج عليه الإمام مالك بإبطال الحيل وفي المعاملة بنقيض المقصود، إذا كان المقصود باطلاً وألزم الوسيلة إذا كان الواجب لا يتم إلا به كل ذلك في نطاق اعتبار المصلحة العامة للأمة[5].

سد الذرائع من أدلة مالك التي يحتج بها في الشرعيات، ويعتمد عليها؛ فمتى كان الفعل السالم من المفسدة وسيلة إلى المفسدة منعنا منه، وهذا خاص بمذهب مالك[6]، ومن مراعاة الأوزاعي لمعنى سد الذرائع: أن الرجل لو تزوج المرأة في عقد صحيح لم يشترط فيه مدة للنكاح إلا أن في نيته طلاقها بعد شهر أو إذا انقضت حاجته في هذا البلد فإن الأوزاعي كان يقول: هو نكاح متعة باطل باعتبار نيته التي لم يصرح بها[7].

مسالة في سد الذرائع:

سئل الشيخ المفتي سيد ابراهيم الغمري ـ رحمه الله ـ عن الذي يخبب المرأة عن زوجها ويفسدها عليه حتى يطلقها، هل يمكن من تزوجها أم لا؟ فأجاب بأنه قال: أفتى

---

[1] ـ محمد الأمين الشنقيطي، **المصالح المرسلة، الجامعة الإسلامية**، المدينة المنورة مركز شؤون الدعوة، العربية السعودية، 1410هـ، ص:21

[2] ـ محمد المختار محمد الميامي، المرجع نفسه، ص: 426.

[3] ـ محمد بن يحي بن محمد المختار الولاتي، المرجع نفسه، ص:171.

[4] ـ محمد المختار محمد الميامي، المرجع نفسه، ص: 426.

[5] ـ محمد المختار ولد أباه، المرجع نفسه، ص:152.

[6] ـ محمد يحي بن محمد المختار الولاتي، المرجع نفسه، ص: 171

[7] ـ محمد بلتاجي، المرجع نفسه، ص: 357

الشيخ ابن عرفة أنها تحرم عليه، وأفتى أن فتوى ابن عرفة تؤدي لزنائهما مدى الحياة، أي بعدم تمكنهما من الزواج يبقيهما على الزنا.

فرد عليه الشيخ الفكون بقوله: "واحتججت عليه أنا بأن فتوى الشيخ منصور تؤدي إلى فساد أكثر الناس وإغراء الفسقة، وفتوى ابن عرفة سد للذريعة، فإذا علم كل أحد أنها لا تحل له لم يحرص على طلاقها فرجح الشيخ ما قلته وصوبه[1].

عمل أهل المدينة: هو ما اتفق عليه العلماء والفضلاء بالمدينة كلها أو أكثرهم في زمن مخصوص، سواء آ كان سنده نقلاً أم اجتهاداً[2]، فهو أصل من الأصول التي اشتهر بها الإمام مالك حتى أصبحت من خصائص مذهبه، فالمدينة المنورة دار الإسلام الأولى ونزول الوحي ومأوى الصحابة، وأما مالك فقد نشأ بالمدينة واكتسب العلم من الصحابة وشهد على أعمالهم مالم يشهده غيره، تلك الأفعال والأقوال سميت بعمل أهل المدينة، فكان له الفضل في التفرد بعمل أهل المدينة وهذا ما تواتر من أقوال أهل العلم، لكن هناك من فصل في المسألة بأن مالك انفرد عن الأئمة باعتبار أهل المدينة، الذي مستنده الاجتهاد، وأما ما كان مستنده النقل فإنه لم ينفرد عنهم به[3]،أما بخصوص مرتبة عمل أهل أهل المدينة في مذهب مالك، فهو عنده بمثابة الحديث المتواتر وعده مصدراً تشريعياً[4]، ومنهم من قال بأنه حجة خاصة بمالك[5].

شروط العمل بها: عدم وجود نص قرآني وعدم وجود نص حديث صريح[6].

---

[1] ـ محمد بن عبد الكريم الفكون، **نوازل قسنطينة**، ت: هواري تواتي وعائشة بلعابيد، دار الزيتون للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2018م ، ص:96.

[2] ـ محمد المختار محمد الميامي، المرجع نفسه، ص: 431.

[3] ـ محمد الميامي، المرجع نفسه، ص:434.

[4] ـ بشار قويدر ، **دراسات في النظم الإسلامية، منشورات حلب**، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، جامعة الجزائر ، الجزائر ، بوزريعة، الجزائر ، ص:68.

[5] ـ محمد المختار محمد الميامي، المرجع نفسه، ص: 431.

[6] ـ بشار قويدر ، المرجع نفسه، ص:68

تمسك المغاربة بعمل أهل المدينة:

حيث جزم بعض العلماء بأن العمل ـ بأصل عمل أهل المدينة. ببلاد المغرب بدأ فعلاً في القرن الثامن هجري، فنقلوا الشريعة إلى الحالة الاجتماعية مع الرغبة في وحدة الأحكام والقضاء بقدر الإمكان، وكانوا في بادئ أمرهم متأثرين بما يجري به العمل في الأندلس[1].

ثبت العمل بمقتضى مسألة عمل أهل المدينة في الجزائر العثمانية، من خلال ما نقله الورثلاني بخصوص رأي مالك حول البسملة بأنها ليست آية من الفاتحة، مقابل قول الشافعية: بأنها من الفاتحة، حيث قال مالك: تركها لا يوجب خللاً بل التبس بها مكروه لما فيها التلبس في قراءتها في أول الفاتحة إيهام أنها منها وهي ليست كذلك لأدلة عنده قولية وفعلية من أهل المدينة لأنه يقدم عمل أهل المدينة، وذلك قاعدة من قواعده[2].

3-1ـ الانتساب المجتمعي:

من المعروف أن المجتمع الجزائري في العهد العثماني كان منقسما في توجهاته المذهبية؛ بين مالكية وحنفية وبنسبة أقل في المذهب الإباضي:

تأتي في الدرجة الأولى سكان الجزائر الأصليين؛ وهو ما يقصد بهم الحضر (البلدية)[3] أو السكان القدماء لمدينة الجزائر، وكان هؤلاء جلهم مالكية؛ فالمالكية هم غالبية سكان البلاد من عرب وبربر والأندلسيين الوافدين إلى الجزائر بعد سقوط غرناطة سنة 1492ميلادي،

---

[1] ـ عمر بن عبد الكريم الجيدي، العرف... المرجع نفسه، ص:351.

[2] ـ حسين الورثلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، فونتانا الشرقية، الجزائر، 1326 هـ ـ 1908م، ص:312.

[3] ـ البلدية؛ وتعني ناس البلد، وهم خليط من قبيلة المعقل الموجودة في سهل متيجة ومن المغاربة الوطنيين من سلالة بني مزغنة، ينظر كورين شوفالييه، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر**، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص:16

في هذا الصدد يقول هاينريش:" أما المذهب المالكي الذي كأن يدين به أمويو إسبانيا وخلفاء قرطبة وجعلوه مذهبا لهم...فهو مذهب أغلب العرب والحضر"[1].

لم تتأثر هاته الفئات بانتشار المذهب الحنفي، رغم أن هذا الأخير حظي بالاهتمام والدعم السياسي والروحي من قبل السلطة العثمانية الحاكمة في البلاد، كما ارتبطت الصوفية والمرابطية بالمذهب المالكي من ناحية الانتماء الروحي، فنجد أغلب سكان البلاد يأخذوا أورادهم من شيوخ الطرق الذين ينتمون ـ أغلبهم ـ للمذهب المالكي.

1 ـ4 ـ الانتساب المؤسساتي:

حين نتحدث عن المؤسسات في الجزائر العثمانية لا نجدها تخرج عن الجيش أو المؤسسات الدينية والتعليمية؛ أما مؤسسة الجيش فلم تكن تستقبل سوى الأتراك والعلوج، كونهم لا يثقوا إطلاقاً بتجنيد السكان المحليين، ونستثني من ذلك رياس البحر، وقد اثبت الجزائريون كفاءاتهم في الإبحار، من أمثال البحارة الجزائريين الرايس حميدو[2] وغيره، وهناك جيش احتياطي شبيه بالمليشيات تنتمي إليه القبائل المعفية من الضرائب، وتسمى بقبائل المخزن.

المساجد المالكية:

تعد المساجد من أبرز المؤسسات الدينية والتعليمية، في الجزائر العثمانية، حيث كانت متعددة المهام، في مجالات: التعبد، والتعليم، والقضاء، والافتاء، وإصلاح ذات البين، وغيرها، ولهذا كانت تعنى بالاهتمام من قبل جميع فئات المجتمع، إلا أن هناك مساجد مالكية وأخرى حنفية، وقد ذكرت لنا المصادر عديد المساجد وكان أكثرها مالكية،

---

[1] ـ هاينريش فون مالتسان، **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا**، ت: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،ط:1، 1976،ص: 26.

[2] ـ الرايس حميدو؛ جزائري الأصل ولد بدار السلطان (الجزائر العاصمة) سنة 1770م، ينظر: علي تابليت، **الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية1770م ـ1815م**، ثالة، الجزائر، 2006م، ص:3.

من أبرز البحارة الجزائريين الذين لمعت أسماؤهم في الجهاد البحري وقد وصلت مغامراته البحرية للمحيط الأطلسي تم استشهاده في معركة غير متكافئة مع أحد الأساطيل الأمريكية؛ ينظر: علي تابليت، المرجع نفسه، ص:30.

يعطينا فونتير دو برادي(Ventur de paradis)[1] لمحة حول مساجد مدينة الجزائر حيث كانت اثني عشر جامعا كبيراً بها منارات وكثيراً من المساجد[2]، نذكر نماذج منها:

الجامع الأعظم: ويسمى بالجامع الكبير، وهو مقر لهيئة المجلس العلمي[3] وهو أعظم مسجد بالعاصمة ومساحته نحو مائتي متر مربع، وهو من الساجد المالكية، وتشييده يزيد على تسعة قرون في أول رجب من (409هـ 1018م)[4]، ترجح شوفالييه أن الجامع بني على أنقاض الكنيسة التي وصفها البكري في نفس القرن الحادي عشر ميلادي، ودلالات ذلك الحجارة الكبيرة التي بجوار الجامع[5].

جامع سيدي محمد الشريف الزهار: هو مسجد مالكي ويسمى أيضاً، زاوية سيدي محمد الشريف، بملتقى الطرق في حي الجبل بقرب جامع سافيير[6].

جامع سيدي رمضان: مسجد جامع من أبرز مساجد الجزائر وأقدمها في الجزائر لكن لا وجود لكتابة تدل على تاريخ إنشائه[7].

---

[1] ـ فونتير دو برادي، ولد بمرسيليا سنة 1739م وهو مستشرق فرنسي كان يجيد اللغة العربية والتركية، وعاش سنوات طويلة بالمغرب العربي والآستانة، حيث عمل بالترجمة ورحل كذلك إلى القاهرة قبل الحملة بثمانية أعوام، حيث وثق علاقته ببعض المشايخ وكبار الأقباط وعدد من المماليك عمل بالتدريس في مدرسة اللغات الشرقية بباريس، ووصل قبل الثورة الفرنسية إلى منصبه سكرتير الملك ومترجمه للغات الشرقية، وقد اصطحبه بونبارت في حملته على سوريا؛ ينظر: الصاوي احمد حسين، **فجر الصحافة في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1975، ص: 262.

2 Ventur de paradis,**Alger au xVIII. siècle,(1788- 1790),** presentatione et note par Abdrahmane Rabahi, Grand Alger livres ,Alger ,2006, P :215.

[3] ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج:2، دار الغرب الإسلامي، ط:1 ، بيروت، 1998م، ص256.

[4] ـ نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر. من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، ص: 155.

[5] ـ كورين شوفالييه، **المصدر نفسه**، ص:12.

[6] ـ نور الدين عبدالقادر، **المرجع نفسه**، ص:166.

[7] ـ نور الدين عبد القادر، **المرجع السابق**، ص:167.

الزوايا المالكية:

كان هناك العديد من الزوايا في الجزائر فعلى سبيل المثال: زاوية الجامع الكبير، زاوية القشاش بباب الجزيرة، وزاوية الشرفة بنهج السمن وغيرها من الزوايا.[1]

زاوية الجامع الكبير: كانت بإزاء نهج باب الدزيرة(الجزيرة) مشتملة على مسجد بدون منارة، ومدرسة للصغار، وطابقين فيها بيوت للعلماء الغرباء، أو الفقراء وقد وقف على بنائها المفتي المالكي الشيخ سعيد بن الحاج ابراهيم مما قبض بيده من دخل احباس الجامع الكبير وذلك سنة:(1039هـ - 1630م)وكانت بالقرب من مسجد سيدي عبد الرحمان الثعالبي[2].

مؤسسات الأوقاف:

مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين: ومن أهم مؤسسات الأوقاف؛ أوقاف مكة والمدينة، التي كانت تضاهي مؤسسة سبل الخيرات، كانت تدير بعض الأوقاف المحلية سواء كانت مالكية أو حنفية، ولها أهمية سياسية كونها تمثل وجه الجزائر خارجياً[3] حتى وأن الثانية مصادرها أقوى، إلا أن أوقاف مكة والمدينة، أقدم تاريخا ولها أهمية روحية و لها قدسيتها في قلوب عامة الناس لارتباطها بمهوى الأفئدة مكة المكرمة والمدينة المنورة.

مؤسسة أوقاف الجامع الكبير: يعود إليها التصرف في المساجد المالكية، وتأتي من حيث الأهمية والمكانة في الدرجة الثانية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين[4].

المؤسسات الخيرية الأندلسية: أسسها الأندلسيون بتشجيع من السلطة، هدفهم التضامن فيما بينهم، وخدمة فقرائهم، كما أسسوا جمعية، أشرفت على إقامة مسجد وزاوية ومدرسة،

---

[1] ـ حليمي عبد القادر، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م**، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، ط:1، 1972ص:272.

[2] ـ نور الدين عبد القادر، **المرجع نفسه**، ص ـ ص : 166 -167.

[3] ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع نفسه**، ج:1، ص ـ ص:238 - 239.

[4] ـ ناصر الدين سعيدوني، **الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، من القرن 17وحتى القرن19**، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 36.

خاصة بهم، وكانت مكونة من ستة أشخاص كلهم من المهاجرين الأندلسين ...وقد بلغت حسب بعض الإحصاءات ستين مؤسسة وقف[1].

أوقاف الأشراف: وكان الأشراف كذلك من الفئات المتميز في المجتمع ولهم أوقاف خاصة،[2] وقد تم تشييدها من قبل محمد بكداش وأوقف عليها،[3] يعود ريعها على 300أسرة تابعة لجماعة الأشراف.[4]

مؤسسة أوقاف الأولياء والمرابطين: وهي أقل أهمية من المؤسسات الأخرى، تتوزع على حوالي ثمانية عشر واليا داخل مدينة الجزائر. كما كانت هناك أوقافا خاصة بأولياء آخرين، مثل: أوقاف سيدي الجامعي بحوالي 25وقفاً سيدي أحمد بن يوسف الملياني وغيرها.[5]

مؤسسات القضاء المالكي:

كانت السلطة الدينية في بلاد المغرب الأوسط، بيد العلماء والشيوخ قبيل التواجد العثماني، وكانوا أغلبهم على المذهب المالكي، والقضاء جزء من ذلك النظام حيث كان مستقلاً عن السلطة السياسية، وهذا ما تؤكده المصادر التاريخية منها كتاب بن المفتي منه قوله:"... القاضي المالكي وهو مستقل من زمن العرب"[6]، ولكن في العهد العثماني أضحت في الجزائر محكمتان واحدة حنفية لأتباع المذهب الحنفي، الثانية مالكية لأتباع المذهب المالكي.

ونظراً للحرية المذهبية كانت أيضا مقصداً لبعض الأحناف، كما كانت تعقد عقوداً وفق مبادئ وأراء الحنفية، وهذه إحدى الوثائق الأرشيفية تبين لنا الأمر بوضوح" الحمد لله بعد

---

[1] ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع نفسه**، ج:2، ص:240.

[2] ـ سعد الله أبو القاسم، **المرجع السابق**، ج:2، ص:241.

[3] ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق**، ج:1، ص:235.

[4] ـ ناصر الدين سعيدوني، **الوقف في الجزائر... المرجع نفسه**، ص:37.

[5] ـ ناصر الدين سعيدوني، **الوقف في الجزائر...، المرجع السابق**، ص:37.

[6] ـ بن المفتي حسين، **المصدر نفسه**، ص:27.

أن استقر على ملك المكرم... الدباغ المذكور في الرسم... حضر وبالمحكمة المالكية إلى قاضيها الشيخ ابن عبد الله محمد بن صالح... حبس ووقف لله تعالى... مقلداً في ذلك مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه..."[1].

كان مقر المحكمة المالكية لمدينة الجزائر بالجامع الكبير الذي كانت تفصل فيه النـزاعات بين الأهالي، ويفصل في القضايا الشائكة ولا سيما التي يختلف فيها القضاة[2]، أما بخصوص المدن الأخرى فمن المؤكد أنها كانت تعقد جلساتها بالمساجد المالكية خاصة الكبيرة منها.

2 ـ المذهب الحنفي في الجزائر:

يعرف بالمذهب الحنفي نسبة إلى أبي حنيفة النعمان، أو هو أراء الإمام ابي حنيفة وأصحابه المجتهدين في المسائل الاجتهادية الفرعية[3]، كما يسمى مذهب أهل الراي، أو مدرسة الرأي؛[4] لاعتماده إعمال الفكر والاجتهاد الفقهي، وكان موطنهم الكوفة بالعراق، وقد مر بنا الكلام عن مدرسة الحديث التي ارتبطت بمالك بن أنس لنشأته بدار الحديث.

ويقال لأصحابه أهل الرأي، لأن الحديث كان قليلاً بالعراق، فاستكثروا من القياس ومهروا فيه[5]، ومنهم من قال: ان الحديث كان قليلاً بالعراق؛ ففضل كبار الصحابة الأخذ بالرأي على أن لا يكذبوا على رسول الله[6].

---

[1] ـ س ، م ، ش: ع: 60، رقم 58.

[2] ـ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع نفسه، ج:1، ص:258.

[3] ـ النقيب حمد بن نصير الدين، **المذهب الحنفي (مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته)**، ج:1، مكتبة الرشد، الرياض، ط:1، 1422هـ ـ 2001م، ص:39.

[4] ـ يعود وضع النواة الأولى لمدرسة الراي في الكوفة هو" عبد الله بن مسعود" كان قد بعثه عمر بن الخطاب ليعلم الناس، وكانت حركته واسعة، ونهج تلاميذه من بعده نفس منهجه، وكان عبد الله ابن مسعود أكثر تأثرا بعمر بن الخطاب في تفكيره، ينظر : مناع القطان، **تاريخ التشريع الإسلامي**، مكتبة وهبة، ط:5، القاهرة، 1422هـ ـ 2001م، ص:245.

ـ مناع القطان، المرجع نفسه، 290.

[5] ـ أحمد تيمور، **المذاهب الفقهية الأربعة**، دار الأفاق العربية، الاسكندرية، ط:1، 1421هـ ـ 2001م، ص: 50.

[6] ـ وهبة الزحلي، **أصول الفقه الحنفي**، دار المكتبي، دمشق، ط:1، 1421هـ ـ 2001م، ص: 13.

1-2ـ سيمات المذهب الحنفي:

المصادر أو الأدلة الفقهية عند الإمام أبي حنيفة سبعة: الكتاب، والسنة، وأقوال الصحابة، الإجماع، القياس، الاستحسان، العرف، فتوى الصحابي: فهي ما قاله الصحابي بالاجتهاد المحض ليكون حجة عل التابعي، لا على صحابي آخر[1].

روي عن أبي حنيفة أنه قال: آخذ بكتاب الله فإن لم أجد فبسنة رسول الله فإن لم أجد في كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله أخذ بقول الصحابة[2]، ثم يجتهد في المسألة، فعن نعيم بن حماد، سمعت أبا عصمة وهو نوح الجامع يقول: سمعت أبا حنيفة يقول: ما جاء عن رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ فعلى الراس والعين، وما جاء عن الصحابة اخترنا، وما كان من غير ذلك فهم رجال ونحن رجال[3]، ولم يأخذ الحديث إلا بعد أن يتحرى على رجال الحديث ويتثبت من صحة روايتهم، ويصير مشهورا ومتواترا بين الناس، وبهذا تضيق دائرة العمل بالحديث[4].

القياس: هو إلحاق منصوص على حكمه الشرعي بأمر منصوص على حكمه، لاشتراكهما في علة الحكم، توسع الحنفية في القياس كثيرا حتى تم استغناؤهم عن العمل بالمصلحة المرسلة[5]، كونه شدد شروطه في أخذ الحديث وهو ما دعاه للاعتماد كثيرا على على القياس، وهكذا كان أبو حنيفة يعمل رأيه في المسألة، ويجتهد في استنباط أحكامها دون أن يتقيد بقول سابق للصحابة أو التابعين.[6]

---

[1] ـ وهبة الزحلي، المرجع نفسه، ص: 12.

[2] ـ مناع القطان، المرجع نفسه، ص: 331.

[3] ـ الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، **مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبو يوسف ومحمد بن الحسن**، تح: محمد زاهر الكوثري وأبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، الهند، ص ـ ص: 32 ـ 33.

[4] ـ مناع القطان، المرجع نفسه، ص: 331.

[5] ـ محمد المختار ولد أباه، المرجع نفسه، ص146.

[6] ـ مناع القطان، المرجع نفسه، ص: 332.

الاستحسان: الأخذ بأقوى الدليلين[1]، فهو في الواقع يشبه ما يسمى عند رجال القانون الاتجاه إلى روح القانون وقواعده العامة الكلية[2]، ويعتبر من أصول الأدلة عند الحنفية[3]، وقالو إن المجتهد له أن يستحسن بعقله.

لكن المتأخرين منهم يرو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبقه إليه الأفهام ومن أمثلة ذلك: نص فقهاء الحنفية على أن الواقف إذا أوقف أرضاً زراعية يدخل حق المسيل وحق الشرب وحق المرور في الوقف تبعاً بدون ذكرها استحساناً[4].

2 ـ 2 ـ الانتساب المجتمعي:

الأتراك: كان الأتراك العثمانيون على المذهب النعماني، منذ بداية عهدهم بالإسلام، ولما قدموا إلى الجزائر حافظوا على مذهبهم، في وسط مجتمع أغلبية سكانه على المذهب المالكي، بالرغم من أنهم كانوا أقلية، وتشير بعض المصادر إلى تناقص تعدادهم مقارنة ببداية دخولهم للبلاد، حسب الإحصائيات، أنه قدر عددهم بعشرة ألاف في عهد خير الدين، وبلغو ثلاثين ألفاً في عهد البايلربايات، واثنان وعشرون ألفاً في سنة 1664م، ثم تقلص عددهم إلى خمسة ألاف في حوالي سنة 1789م، وإلى أربعة ألاف في سنة 1830م[5].

الكراغلة: وهم (المولدون) أتراك من أمهات جزائريات، فكان مذهبهم؛ مذهب أباءهم الحنفيين، بلغ عددهم حوالي ستة ألاف في الجزائر، وبالرغم من شغلهم لبعض الوظائف الإدارية فكانوا مقصيِّيِّنَ من المهام العمومية الهامة[6].

---

[1] ـ الباجي أبو الوليد، المرجع نفسه، ص:178.

[2] ـ الزحلي وهبة، المرجع نفسه، ص: 13.

[3] ـ القطان مناع، المرجع نفسه، ص: 332.

[4] ـ القطان مناع، المرجع نفسه، ص:332

[5] ـ إشبودان العربي، **مدينة الجزائر تاريخ عاصمة**، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، 2007، ص: 49.

[6] ـ إشبودان العربي، **المرجع السابق**، ص: 47.

2ـ 3ـ الانتساب المؤسساتي:

مؤسسات الأوقاف:

لم يختلف نظام الأوقاف في المذهب الحنفي عن نظيره المالكي؛ فهناك عدة مؤسسات تسهم في تسيير مؤسسات دينية وتعليمية، إلا أنها تمتاز بمصادر تموينية أقوى من الأوقاف المالكية، كونها تستمد قوتها من انتمائها للسلطة والحكام، والقادة، والسكان الأتراك والكراغلة، ضف إلى ذلك الخاصية الذاتية للمذهب الحنفي، الذي يجيز التحبيس على النفس والأهل، وإجازة العلماء المالكية؛ التحبيس وفق مبادئ المذهب الحنفي، كل هذا وغيره، ساهم في نماء وتطور مؤسسات الأوقاف الحنفية، نذكر نماذج من تلك **المؤسسات الوقفية الحنفية:**

مؤسسة أوقاف سبل الخيرات: أنشأها خوجة التركي سنة 999هـ ـ 1590م وهي من المشاريع الخيرية العامة[1]، تحتل المكانة الثالثة، وهي تشرف على أربعة عشر مسجداً كبيراً وصغيراً تلك المساجد لم يبقى منها بعد الاحتلال سوى ثمانية مساجد تحتوي على(381) وقفاً[2]، ومن أبرز ما قامت به المؤسسة أنشاؤها للجامع الجديد، الحنفي المسمى بجامع الصيد البحري[3]؛ ومن المتواتر أنها مؤسسة وقفية تشرف على أوقاف المساجد الحنفية والزوايا والمدارس التابعة لها وتتحمل نفقة موظفيها وطلبتها.

المساجد الحنفية:

إن بناء المساجد قبل تخطيط المدن لهو من سنة رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ حين اقبل على المدينة، أول بناء بناه هو مسجد قُباء، فهي ركن ومأوى المسلم

---

[1] ـ الجيلالي عبد الرحمان، **تاريخ الجزائر العام**، ج: 3، ديوان المطبوعات الجامعية، ط:7، الجزائر، 1415هـ ـ 1494م، ص: 424.

[2] ـ سعيدوني نصر الدين، **الوقف في الجزائر... المرجع نفسه**، ص ـ ص: 36 ـ37.

[3] ـ سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:1، ص:237.

وخير البقاع على الأرض، وقد سار المسلمون على نهجه، وتسابقوا لنيل الأجر والتقرب إلى الله، قال الرسول: "مَنْ بَنَى مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ"

وقد عرفت الجزائر في العهد العثماني؛ إقبال الأتراك على بناء المساجد والوقف عليها، وحسب أبي القاسم سعد الله أن أول جامع حنفي بني في العهد العثماني هو جامع سفير(صفر)، بل كان في كل عاصمة اقليم جامع حنفي[1].

المسجد الجديد: كان مقراً للمفتي الحنفي، الذي كان في مقام شيخ الإسلام باستانبول[2] تأسس هذا المسجد سنة 1660م بأمر من مليشيا الجزائر وبإشراف سبل **الخيرات**[3].

جامع السيدة: تسمى على اسم السيدة التي بنته وهي بنت مولاي الناصر- ملك بجاية- وكان مالكياً، فلما بنيت البلاد وجمعت تلك القرى ووضعا دار الإمارة بإزائه جعلوا له إماماً حنفياً [4] ومن عادة الأمير أنه يخرج إليه للصلاة، لأنه كان مقابل دار الإمارة[5].

مسجد كتشاوة: يقال أن اسمه(كيجي أوى) وتعني مرعى المعز؛ وهو مسجد حنفي، بنوه في السنين الأولى من القرن الحادي عشر ميلادي، وأعاد بناءه الداي بابا حسن باشا وزاد في توسعته سنة 1209هـ - 1791م[6].

القضاء الحنفي:

امتاز النظام القضائي بثنائية مذهبية، فقد أشرنا إلى أن السواد الأعظم من الشعب الجزائري كان يتبع المذهب المالكي، وهناك أقلية ممن كانوا على المذهب النعماني،

---

[1] - سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع نفسه، ج:1، ص - ص: 253 - 254.

[2] - سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج:1، ص: 259.

[3] - عبد الرحمان التنيلاني، **رحلات جزائرية رحلة عبد الرحمان التنيلاني إلى ثغر الجزائر عام 1231هـ - 1816م،** تح: خير الدين شترة، دار كراكدة للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، ص: 482.

[4] - نور الدين عبد القادر، المرجع نفسه، ص:158.

[5] - أحد توفيق المدني ، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1168هـ 1246هـ - 1754م - 1830م**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، **1974**، ص: 80.

[6] - نور الدين عبد القادر، المرجع نفسه، ص: 164.

كالأتراك والكراغلة والعلوج، وكان لهؤلاء محكمة خاصة بهم، تنظر في قضاياهم وفق المذهب الحنفي، وبخصوص تولية القاضي يذكر بن العنابي صفات ينبغي أن تتوفر في القاضي؛ منها:" أن يكون الأقدر والأحق، بحيث يكون ذكراً حراً مسلماً، سميعاً بصيراً ناطقاً موثوقا بعقله ودينه وعلمه وفهمه، عارفاً بأحوال المتولى عليهم...ويحرم على القاضي قبول الهدية من صاحب خصومة وعدم مباشرة البيع والشراء ولا يستقرض ولا يستعير..."[1].

هناك الكثير من المصادر والوثائق الأرشيفية التي تمكنا من الاطلاع عليها، والتي سنعرض بعض مضامينها في الفصل الثاني الخاص بمظاهر التعايش في مجتمع الجزائر العثمانية؛ والتي أثبتت وجود حرية قضائية يتمتع بها الفرد في مجتمع الجزائر دون وجود للإكراه المذهبي، فلكل فرد الحرية في أن يعرض قضيته على المحكمة المالكية أو الحنفية.

كان القاضي الحنفي يعقد وينظر في القضايا المطروحة عليه في بداية أمره بجامع السيدة وتواصل الأمر كذلك إلى غاية عام 1758م كان مقر المحكمة الحنفية بالرحبة القديمة، وأما تطبيق الأحكام الصادرة بحق الاتراك؛ فكانت تتم في سرية تامة، في دار الآغا[2]، بعيدة عن أعين العامة، حتى لا تنقص من هيبة السلطة و لا تمس بكرامة التركي، حيث أن هؤلاء كانت لهم مكانة وحظوة على بقية الشعب الجزائري، كما كان هناك قاضي خاص بالعساكر، فهم لا يتقاضون أمام محكمة مدنية، حتى لا تمس كذلك هيبة الجند.

---

[1] ـ سعد الله أبو القاسم، **رائد التجديد الإسلامي محمد ابن العنابي**، دار الغرب الإسلامي، ط:2، بيروت، 1990،ص:103.

[2] ـ سعيدوني ناصر والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في العهد العثماني، الجزائر في التاريخ ـ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،(بد: ط)، 1984م، ص: 23.

خاتمة الفصل:

عرفت بلاد المغرب الأوسط (الجزائر) كغيرها من البلدان الإسلامية؛ دخول مبكراً للمذاهب الفقهية السنية، وكان هناك تنافساً حاداً فيما بينها، كما تسللت إلى المغرب الإسلامي عموماً، مذاهب الخارجية، بالإضافة للمذهب الشيعي.

وبعد أن استقرت أوضاء بلاد المغرب الأوسط ظهرت السيطرة واضحة للمذهب المالكي ولم تتراجع قوته ومكانته، وضعفت بعض المذاهب كالمذهب الإباضي، واندثرت مذاهب أخرى منها المذهب الحنفي، ولكن مع دخول الأتراك العثمانيين للجزائر أعادوا معهم مذهبهم الحنفي، فظهر في الجزائر مذهبان متلازمان لأكثر من ثلاثة قرون، للأتراك وأحفادهم من الكراغلة والقليل من الجزائريين على المذهب الحنفي، وأما الغالبية العظمى من أهل البلد فكانت على مذهبها المالكي.

الفصل الثاني

مظاهر التعايش بين المالكية والحنفية في الجزائر العثمانية

إن دراسة التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني تتطلب الوقوف على حيثيات الموضوع بالنظر في الممارسة المذهبية، انطلاقاً من الاختلاف الفقهي والفكري السائد بين المذهبين، وكيف أثرت تلك الازدواجية المذهبية في علاقاتهم في ظل وجود عوامل سياسية واجتماعية تعمق الشرخ بينهما؛ كاتباع السلطة السياسية والعسكرية للمذهب الحنفي، ودعمها المطلق للعلماء الحنفيين، وتفضيلهم على نظرائهم من العلماء المالكية، مما قد يثير نعرات تدخل مشاعر الاستعلاء لدى اتباع المذهب الحنفي، وتؤجج نار الحقد بين أتباع المذهب المالكي، فتؤثر بذلك في العلاقات الاجتماعية والسياسية هذا كله يدفعنا إلى التقصي عن حقيقة العلاقة بين المذهبين آنذاك، هل اتسمت بالصراع والتصادم؟ أم امتازت علاقتهما بالتعايش؟

مفهوم التعايش:

ـ **لغةً:** عايشه معايشة: عاش معه[1]، كقولك عاشره، فتعايشا: كانا كذلك، ويقول الله عز وجل:﴿ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ الآية 20 سورة الحجر، يذكر الله تعالى: أنه صرفهم في الأرض صنوف من الأسباب والمعايش، وهي جمع معيشة[2].

قال بن الأعرابي لرجل: كيف فلان؟ قال: عيش وجيش؛ أي مرة معي ومرة علي[3]. وتعايشوا: عاشوا على الألفة والمودة ومنه التعايش السلمي[4].

---

[1]ـ محمد فريد وجدي، **دائرة كمعارف القرن العشرون**، ج:6، دار الفكر، بيروت، ص: 792.

[2]ـ إسماعيل بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، دار ابن حزم، بيروت، (ط:1)، 2000، ص:1044.

[3]ـ أحمد رضا، **معجم متن اللغة**،ج:4، 1960م، دار مكتبة الحياة، بيروت، ص:245.

[4]ـ محمود حمدي زقزوق، **الموسوعة الإسلامية العامة**، وزارة الأوقاف القاهرة،2003، ص:393 .

ـ **اصطلاحاً**: يقصد بالتعايش أن يعيش الرجل مع الخلق، فيسلم منهم وينصفهم من نفسه[1] وقد حث القرآن الكريم على التعايش بين الناس في سورة آل عمرن فقال تعالى:﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسلمونَ﴾ آل عمران ـ الآية 64، أي قال لأهل الكتاب من اليهود والنصارى {تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم} أي: هلمُوا نجتمع عليها وهي الكلمة التي اتفق عليها الأنبياء والمرسلون ...ليست مختصة بأحدنا دون الآخر، بل مشتركة بيننا وبينكم[2].

المتمعن في مفهوم التعايش يدرك أن واقع المجتمعات لا يخلوا من كدر الاختلاف والتدافع وهذا ما يستوجب المسايرة والتعايش بالحكمة والرصانة وتجاوز الخلافات، فالناس في الواقع ليسوا سواء ومن الطبيعي اختلافهم، لكن يتحتم على الإنسان أن يتعايش مع غيره، وهذا حال الجزائر آنذاك، فيكاد يتوافق المهتمون بتاريخها في عهد تبعيتها لآل عثمان أن أهلها من ترك وعرب وبربر كانوا في منأى عن الصراعات والتصادم، ودليل تعايشهم أمارات ومظاهر واضحة في مجالات مختلفة؛ كحبس الرجل المالكي وقفه على المذهب النعماني، واجتماع علماء المذهبين في فك القضايا والبحث في مبهم النوازل، والجلوس معاً للتعلم، وغيره مما سنفصل فيه لاحقا.

يذكر أ. بليسي بأن الطائفتان تعيشان في توافق وتسامح بقوله:"... يشكل الحنفيين والمالكيين طائفتين مسلمتين تختلفان في بعض الممارسات الدينية البسيطة، وبعض النقاط المتعلقة بالفقه...فالطائفتان تعيشان في وئام، بعيدتان كل البعد عن لعنة بعضهم

[1] ـ محمود حمدي زقزوق، المرجع نفسه، ص393.

[2] ـ عبد الرحمن السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تح: عبد الرحمن من معلا اللويحق، دار بن حزم، بيروت، (ط:1) ،2003، ص:117.

لبعض، كما يفعل الكاثوليك والبروتستانت..."[1]، هو محق كثيراً في ما ذهب إليه حيث لا يوجد هناك خلاف واسع بين المذاهب السنية الأربعة المشهورة؛ سوى في الفروع الفقهية، إلا أن هناك من أتباع المذاهب من تعصب لمذهبه الفقهي، وسفه مذاهب غيره فيتحدث تلك التجاذبات.

المبحث الأول: التعايش في مجالي الأوقاف والقضاء:

1ـ التعايش في مجال الأوقاف:

الوقف[2] نظام إسلامي قديم ظهر مع بداية أمر الإسلام وهو سنة المصطفى . عليه الصلاة والسلام . حين جاءه عمر بن الخطاب– رضي الله عنه – فقال له :"أني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب قط أنفس عندي منه فكيف تأمرني به فقال له عليه الصلاة والسلام: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بثمرها [3]؛ أي اجعله وقفا حبسا"[4].

نظام الأوقاف عرفته بلاد المغرب الأوسط منذ أن وفد الإسلام على المنطقة وتفيد بذلك عامة كتب الفقه والنوازل ولعل من أبرزها؛ كتاب المعيار للونشريسي، الذي أفرد للأوقاف مجلدا كاملا سماه نوازل الأحباس، حيث ضمنه مختلف نوازل الغرب الإسلامي، و التي تعود لمطلع القرن الخامس عشر هجري؛ من أسئلة وردود فقهية لجملة من العلماء، تثبت مدى استشعار أهل ذلك الزمن لدور الأحباس، والحرص على صيانتها من الضياع والاستغلال في غير موضعها، وتعظيم شأنها من قبل العلماء، إذ شملت الأوقاف جميع مناحي الحياة، من صدقات للفقراء وبناءً لدُور العبادة ودعم التعليم، ولم تقتصر

[1] . أ . بيليسي، **حوليات جزائرية**، تر: دليلة حياتي، أصالة للثقافة، الجزائر ،2013، ص: 11.

[1]ـ والحبُسُ يقع على كل حال شيء، وقف صاحبه وقفاً محرما لا يورث ولا يباع؛ من أرض ونخل وكرم ومستغل يحبس أصله وقفاً مؤبداً؛ ينظر: بن منظور، **لسان العرب**، ج4، دار صادر، بيروت، (ط :1)،2000، ص14.

[3] ـ عبد الجليل عبد الرحمن عشوب، **كتاب الوقف**، دار الأفاق، (ط:1)، القاهرة، 2000 ، ص:10.

[4] ـ ابن منظور، المرجع نفسه، ص: 14.

على داخل البلاد، بل خصص قسط كبير منها لفقراء مكة والمدينة يصل إليها في كل عام مع ركب الحج الجزائري.

كثرة الأوقاف والتنافس بين أهل المغرب في هذا الشأن؛ يوحي بمدى تطلعهم لنيل الأجر، ونشر الخير، وحفظ الوقف من الاندثار، وحرصهم على بلوغه لوجهته دون تأخر أو تردد؛ وهذه من سيمات الوقف على المذهب المالكي، إذ تميز عن غيره من المذاهب الأخرى بأنه وقف خيري؛ وهو ما كان يعرف ابتداءً على جهة من جهات البر والخير التي لا تنقطع، وهو الذي يقوم على حبس عين معينة على ألا تكون ملكاً لأحد من الناس، وجعلها وريعها لجهة من جهات البر، لتعم جميع المسلمين فيدخل في هذا الفقراء والمساكين واليتامى، وبناء المساجد والمدارس، وكل ما يحقق المصلحة العامة للمسلمين[1].

الوقف الخيري اختص به أتباع المذهب المالكي؛ على حد ما نقله ناصر الدين سعيدوني عن بن عرفة بقوله:" هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا..."[2] فالإمام مالك يشترط حوز المحبس كما يمنع الحبس على جنس معين من الأولاد كالذكر دون الأنثى، فالذي يهب ملكاً ما؛ يتعهد بأن يسمح للمؤسسة المهدى لها أن تشرع حينا في التمتع بذلك الملك[3]، وهناك من العلماء من يرى في تحبيس الإنسان على غيره توددا، أو على أولاده، خشية بيعه بعد موته وإتلاف ثمنه، أو خشية أن يحجر عليه؛ فيباع في دينه، أو كان رياء ونحوه، فإذا كان كذلك، فهو وقف لازم لا ثواب

[1]ـ محمد بن أحمد بن صالح الصالح، **الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع**، (ط:1)، 1422 هـ . 2001 م، ص:54.

[2]ـ ناصر الدين سعيدوني، **الملكية والجباية في الجزائر: أثناء العهد العثماني**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، (ط: 2)،2016، ص:64.

[3]ـ عثمان بن حمدان خوجة، **المرآة**، المصدر نفسه، ص:237.

فيه؛ لأنه لم يبتغي بيه وجه الله تعالى[1]، وهي شروط كلها تمتاز بنوع من الشدة والحزم، مقارنة بما يشترطه نظيره المذهب الحنفي المبين لاحقا.

وفي المقابل نجد أن المذهب الحنفي له خصوصيته؛ إذ انتهج سبيلا غير الذي نصَّ عليه المذهب المالكي في التحبيس، حيث اشتهر المذهب الحنفي بالوقف الأهلي (الذري)؛ إذ يصح عند الحنفية تحبيس الواقف على نفسه، ثم على من يليه من خلفه، لغاية انقطاع عقبه، وحينئذ يعود للجهة المعنية بالوقف؛ من مؤسسات أو جهات خيرية أخرى.

إذا نظرنا في المجال الزمني لدراستنا وجدنا الأحباس، عصب الحياة في الجزائر خلال العهد العثماني، فهي عماد الاقتصاد وأساس تمويل المؤسسات الثقافية والاجتماعية والإشراف على المساجد والزوايا والمكتبات، وكل شؤون الحياة داخل البلد وخارجه؛ حيث امتدت لتسهم في نفقة وإعانة مؤسسات منها: الحرمان الشريفان، الجامع الأعظم، سبل الخيرات، أهل الأندلس، الأشراف، والعيون، والمقابر، وغيرها من المؤسسات.

كثرت الأوقاف وارتفعت بشكل ملفت في العهد العثماني[2]، وهناك عوامل ساهمت في كثرة الأوقاف في الجزائر العثمانية نظراً لرغبة الواقف(المحبس) في توفير مصدر رزق دائم لنفسه وأفراد أسرته وحفظ حقوق عقبه من اليتامى والأرامل والقصر والمطلقات، وسعيه للحيلولة دون مصادرة أرضه والاستلاء عليها من طرف بعض الحكام[3].

---

[1]ـ منصور بن يوسف بن إدريس البهوتي، **دقائق أولي النهى لشرح المنتهى**، ج:2، عالم الكتب، بيروت، (ط:1)، 1414هـ . 1993م، ص ـ ص :397 ـ 398.

[2] ـ يعود تكاثر الأوقاف ونموها إلى تزايد نفوذ الزوايا والطرق الدينية وانعدام الأمن وكثرة المصادرات والتغريم وتكرر المظالم وتعدد الهجمات الأوربية والكوارث الطبيعية.

[3] . ناصر الدين سعيدوني، الجباية...، المرجع نفسه، ص: 66.

1-1- تسيير الأوقاف:

تنوعت مداخيل الأوقاف؛ مما أكسبها عناية مختلف فئات المجتمع حكاما ومحكومين، علماء وعامة، فكان لزاماً إخضاعها لنظام دقيق يرتب مداخيلها، وإيجاد رقيب لتصريف شؤونها؛ فأسست السلطة الحاكمة هيئة المجلس العلمي[1]، الذي يديره المفتي الحنفي رفقة رجال القضاء والإفتاء؛ من مالكية و حنفية وممثلي السلطة وأعيان البلد، يفصلون في أغلب القضايا، من بينها الوقوف والإشراف على الأحباس وتنظيمها.

يعتبر المجلس العلمي بمثابة محكمة استئنافية في زمننا هذا، وكان مقر انعقاده في الجامع الأعظم[2] كل يوم خميس[3]، لم يكن هذا خاص بمدينة الجزائر فقط، فقسنطينة مثلا؛ تأسست إدارة الأوقاف بها عام(1190هـ - 1776م) في عهد صالح باي، وبذلك أصبحت

---

[1]- ذكر في بعض المصادر بالمجلس الشريف وأنه كان يعقد كذلك بيوم الجمعة، ينظر كذلك بيوم الجمعة، ينظر:

ernest mercier, **histoir de constontine**, biblioIteque national de France, p – p : 216– 217

- ينظر أيضاً بخصوص تسميته بالمجلس الشريف:

- Ventur de paradis, **Alger au xVIII - siècle,(1788- 1790)** presentatione et note par Abdrahmane Rabahi, Grand Alger livres, Alger, 2006, p: **216**

[2]- الجامع الكبير؛ الذي يقع بالقرب من الميناء وقد شيد في أول رجب 490هـ الموافق ل14جون 1097م من طرف يوسف بن تاشفين، وكان مقراً للمفتي المالكي والمجلس العلمي ومنبر للمناظرات بين العلماء؛ ينظر: مختار حساني، **موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية**،ج:1، مدن الوسط، دار الحكمة، الجزائر،2007، ص:92.

[3]. ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، ت: فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، (ط: 1)، 2009، ص: 81 ، وقد ورد في كتاب ابن المفتي، أن الأسئلة تعرض على المجلس يوم الأربعاء بقوله: "وخصوصا يوم الأربعاء فإنه كانت تلقى فيه وتعرض على المجلس العلمي "، فإن وافقنا الصواب تكون العبارة تعرض عليه شخصيا؛ أي على والده ثم تعرض على المجلس العلمي في اليوم الموالي، وإلا قد وقع خلط عند ابن المفتي، فمن المتواتر عند كل المؤرخين أن المجلس العلمي بمدينة الجزائر كان يعقد بالخميس، ينظر: ابن المفتي، المصدر نفسه، ص: 36.

شؤون الأوقاف في هذه المدن تخضع لأحكام المجلس العلمي، الذي كان ينعقد مرة كل أسبوع في الجامع الرئيسي[1].

1- 2- حرية التحبيس:

كان المذهب المالكي المذهب الوحيد في البلد قبل مجيء العثمانيين ونتيجة لسيادة هؤلاء فقد عملوا على نشر المذهب الحنفي، ولكنهم لم يفرضوه على السكان[2]؛ حيث لم يكن للسلطة العثمانية دخل في الحياة العامة للبلاد المحكومة...بل ترك للناس حرية التصرف في مثل هذه الشؤون، وهكذا بقي سكان البلاد يتابعون حياتهم المألوفة، محتفظين بلغتهم، وعقائدهم، وقومياتهم، وطرقهم في الإنتاج[3]، ومن مظاهر عدم فرض المذهب الحنفي على الجزائريين؛ وجود أكثر المساجد في مدينة الجزائر مساجد مالكية، بالإضافة إلى أربعة عشر مسجداً تابعاً لأصحاب المذهب الحنفي، وهناك ما ينيف عن تسعة وثمانون مسجدا خاصا بأتباع المذهب المالكي، وفي بعض المصادر نجد أن عدد مساجد المالكية ناهز اثنان وتسعين مسجداً[4].

بالرغم من عدم إرغام السكان على اعتناق المذهب الحنفي إلا أن دعمه من قبل السلطة الحاكمة كان واضحاً، على حساب المذهب المالكي، ومثال ذلك ما ذكره الشريف الزهار بقوله:"...ففي الجزائر نفسها تم تحويل جامع السيدة من المالكية إلى الحنفية بسبب أهمية موقعه، فقد كان له إماما مالكيا ثم جعل له الأتراك إماما حنفيا"[5].

---

[1] . ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**...المرجع نفسه، ص: 24.

[2] . كوريين شوفالييه، المرجع نفسه، ص:72.

[3] . خير فارس، المرجع نفسه، ص:54.

[4] . ناصر الدين سعيدوني، **الوقف في الجزائر**... المرجع نفسه، ص: 93.

[5] . الشرف الزهار، المصدر نفسه، ص: 32.

ومن من ناحية أخرى لم يمنعهم انتماؤهم المذهبي من حبس بعض الحكام والرياس ـ رغم اتباعهم المذهب الحنفي ـ أوقافهم على مؤسسات مالكية، وخاصة المسجد الأعظم؛ نظرا لمكانته التاريخية عند العثمانيين؛ حيث اشترك في أحباسه كل من المالكية و الحنفية وبعض الحكام من أصحاب المناصب العليا ـ من العثمانيين ـ والمتمثلة في بيان العقود والأملاك والأحباس على المسجد الأعظم، فنجد مثلا:" نسخة الدار الكائنة قرب باب الواد أحبسها للجامع محمد الدولاتي باشا بتاريخ 1668م..."[1]، كما يذكر نور الدين عبد القادر:" أن الحاج حسين ميز وموروطو[2] قد شيد مسجدً جامعاً سنة (1097هـ ـ1686م) وكان له إماماً خطيباً، وإماماً للصلوات، وشيخاً (أستاذ) للفقه المالكي، وشيخاً للفقه الحنفي، ومحدثاً؛ أي شيخاً للحديث النبوي مع راوي"[3].

اطلع ديفوكس على وثائق شرعية تبين ما كان يجري في الحياة اليومية ذات الصلة بالمسجد الجامع : قد أقدم الرايس مصطفى(دانجزالي) بن ابراهيم التركي بحبس دار له سنة(1032هـ/ 1622م . 1623م) لمصلحة حزابي المسجد الجامع ليقرؤو القرآن صباحاً ومساءً ويعود أجر ذلك لروح زوجته فاطمة بنت مراد باي[4].

زودتنا وثائق الأرشيف بأدلة تثبت حضور حكام وسادة من المذهب الحنفي أمام المحكمة المالكية لحبس أوقافهم فيها ليس هذا فقط؛ بل يحبسونها وفق المذهب الحنفي داخل المحكمة المالكية، هذا يعكس مدى متانة العلاقات وقوة روابط الأخوة والتسامح،

[1] . عبد الحفيظ موسم، **التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية**، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد 10،ع:1، جوان 2019، الجزائر، ص:143.

[2] . الداي حسين ميزومورطو: من رياس البحر برز في النشاط البحري ابتداء من عام 1670م، ونظرا لانتصاراته ارتقى إلى منصب الداي، حكم من(1683م ـ1689م)؛ ينظر: عائشة غطاس، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، المرجع نفسه، ص:65.

[3]. نور عبد القادر، المرجع نفسه، ص:115.

[4] مصطفى بن حموش وبدر الدين بالقاضي، **تاريخ وعمران قصبة الجزائر. من خلال مخطوط ألبيرت ديفولكس**، موفم للنشر، الجزائر،(بد: ط)، 2007، ص:44.

الذي كان يسري بين المذهبين، داخل بلد الجزائر، وهذا نص لوثيقة أرشيفية تعزز ما سبق ذكره: "الحمد لله حضر بين شهيديه وبالمحكمة المالكية من بلد الجزاير المحروسة بالله تعالى المعظم عباس منزول آغا ابن محمد بن الكبير شهد وأشهدهما على نفسه أنه حبس جميع شطر ما على ملكه من جميع البلاد...ابتداءً على نفسه ينتفع بغلته ذلك من حياته مقلدا في ذلك بعض أيمة مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه وبعد وفاته يرجع ذلك الشطر المذكور لبعض فقراء الحرمين الشريفين..."[1].

في المقابل نجد أن المالكية لا يجدون حرجا في التحبيس على المذهب الحنفي، والأمثلة لا تكاد تحصى في ذلك، ومنه ما ذهب إليه حمدان خوجة في كتابه المرآة بقوله:"... فالمالكيين أنفسهم، فإنهم كانوا يحيلون عقودهم على تلك المحكمة (الحنفية) لتشجيع الواهبين، ومساعدتهم، ولمضاعفة موارد الطبقة المعوزة ..."[2].

هناك وثيقة أرشيفية تبين لنا بوضوح تحبيس المالكية على النفس مقلدين في ذلك بعض فقهاء المالكية كابن شعبان المالكي؛ هذا مقتطف من نص الوثيقة "الحمد لله...المكرم علي بن احمد وأشهدهم على نفسه أنه حبس ووقف لله...ابتداء على نفسه ينتفع بغلته وسكناه ومدة حياته مقلدا في ذلك قول ابن شعبان والمالكية فيما أجاز الحبس على النفس إن كان معقبا...ثم بعد وفاته يرجع حبسا ووقفا على ذريته وذرية ذريته ما تناسلوا وامتدت فروعهم...وبعد وفاتهما يرجع الحبس المذكور على عاقب المحبس...وإذا انقرض الجميع وأتى التمام على الرفيع والوضيع يرجع حبسا ووقفا إلى مكة والمدينة"[3].

---

[1] . س.م.ش،ع: 126 . 127، و:04.

[2] . عثمان بن حمدان خوجة، المصدر نفسه، ص :240 .

[3] ـ س . م . ش، ع:117ـ118، رقم:36.

و من خلال الوثيقة السابقة، يتجلى تسامح علماء المالكية مظهرين جواز التحبيس وفق تقاليد المذهب الحنفي، وإقبال الناس على ذلك؛ لما في المذهب الحنفي من مرونة، وتمتع صاحب الوقف بالمحبس هو وذريته لغاية انقراض نسله، يعود الحبس إلى الجهة المحبس لها.

من أقوى بايات قسنطينة صالح باي[1]؛ الذي مازال محل ذكرى لدى أهلها، نظير ما قدمه من إنجازات وقرارات تخص تنظيم الأوقاف بكل صارمة من أجل وضع حد للتجاوزات في مجال الأوقاف بمدينة قسنطينة، حيث ذكر فايسات بأن هذا الباي أصدر قراراً في":(10 ربيع الأول 1190هـ/ أفريل 1776م)، أسند بموجبه إلى القضاة والمفتين مهمة البحث عن جميع الأملاك المحبوسة التي كانت تشكل ملحقات المساجد، وأيضا المساجد نفسها التي حولت عن مهمتها الأولى، وتدوين نتيجة تحريهم على سجل تكون له أربع نسخ، واحدة عند أمين بيت المال، وواحدة عند شيخ البلاد، وأخرى عند القاضي الحنفي، والرابعة عند القاضي المالكي"[2]، وهذا لضمان الشفافية في التعامل مع أملاك الوقف وتخلق نوع من الرقابة بين هؤلاء العلماء الأربعة.

[1] ـ ولد صالح باي في إزمير بتركيا من أب تركي يسمى مصطفى عام 1739م، تسبب في مقتل قريبه بالخطأ سنة 1755م ففرَّ إلى الجزائر واشتغل في مقهي بمدينة الجزائر، وتمنكن من الالتحاق بفرقة المليشيا العسكرية وأرسل إلى قسنطينة لدعم الفرقة العسكرية بها، زوجه أحمد القلي بابنته ووحين صار بايا عينه قائدا على الحراكتة بالأوراس سنة 1765م، وفي عام 1771م توفي أحمد القلي فعين صالح باي في مكانه إلى غاية 1792م؛ ينظر: محمد الصالح بن العنتري، **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، تق: يحي بوعزيز، دار البصائر للنشر والتوزيع، ط:خ، 2009، ص ـ ص: 62 ـ63.

[2] ــ أوجان فايسات، **تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية(1517ــ 1837)** ت:أحمد سيساوي وهارون حمادو، كنوز يوغرطا للنشر والتوزيع ،،2019 ،الجزائر، (ط:1)، ص: 168.

1-3ـ إدارة علماء مالكية لأحباس حنفية:

أثبتت المصادر والمراجع أن علماء من المالكية كانوا على رأس مؤسسات الوقف الحنفية، حيث يذكر أبو القاسم سعد الله أن الأندلسيين عرفوا مكانة مرموقة في المجتمع الجزائري ولدى العثمانيين خاصة، فمثلا حميدة الأندلسي عين على رأس مؤسسة سبل الخيرات الحنفية، وسليمان الكبابطي الذي عينه خضر باشا على أوقاف جامعه، ومحمد بن جعدون الذي عينه محمد عثمان باشا وكيلا على أوقاف جامع سوق اللوح[1]، هذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أن الاختيار للوظيفة يتم عن طريق الثقة والأمانة في الشخص المُوَلَى، بغض النضر عن مذهبه.

هناك شخصية لعبت دورً كبيرا في إدارة أوقاف مكة والمدينة وهي شخصية شيخ البلاد، هذه الوظيفة كانت في أسرة عبد المومن قبل دخول الأتراك لبلد قسنطينة، ثم انتقلت إلى عائلة بن الفكون، كما كان لها شرف إمارة ركب الحج، الذي يضم قادة وأمراء من وعلماء وعامة؛ فيهم المالكي والحنفي، كلهم يخضعون لإمارة الشيخ الفكون[2] المالكي، وفي هذا يظهر الانصياع والطاعة والتأخي بين أتباع المذهبين المالكي والحنفي.

وأيضا فيما يخص إدارة أوقاف مكة والمدينة ـ هي مؤسسة حنفية ـ من قبل الأسر المالكية التي تولت منصب شيخ البلاد من أسرة عبد المومن أو عائلة الفكون فيما بعد، وهي صور حضارية يضربها أتباع المذهبين في توادهم، ويبرهنون على الصلة القوية التي تجمعهم، وأما عن شخصية شيخ البلاد فيقول فايسات: "شيخ البلاد تلك الشخصية

[1] . أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع نفسه، ج:1، ص: 240.

[2] ـ الشيخ الفقيه عبد الكريم الفكون ولد سنة (988هـ ـ 1580م) ، اشتغل بالتعليم والإقراء ، وإمارة ركب الحج لديه عدة مؤلفات أشهرها منشور الهداية في حال من ادعى الولاية، محدد السنان في نحور إخوان الشيطان، وغيرها من الكتب،(ت 1073هـ ـ 1663م)؛ ينظر: عبد القادر الراشدي، **فهرسة الشيخ عبد القادر الراشدي (ت 1194هـ ـ 1780م)**، تع: نصيرة عزرودي، دار خيال للنشر والترجمة، برج بوعريريج، الجزائر، ص ـ ص: 76 ـ77.

التي تعتبر المسؤولة عن الدين، والمرابط الخاص بقسنطينة...كان يدير حبوس مكة والمدينة ويحمل لقب أمير ركب الحج أو قائد قافلة الحجيج هذه الوظيفة التي كانت قبل استقرار الأتراك في الإيالة تابعة لعائلة بن عبد المومن ثم انتقلت إلى عائلة أولاد الفكون وبقيت فيهم ليومنا هذا"[1].

2- التعايش في مجال القضاء:

القضاء خطة شرعية؛ هدفها الأساسي حفظ الدين والأنفس وتحقيق العدالة بين الناس؛ فالقاضي يصدر الأحكام استنادا لأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن القاضي يتميز حكمه بالإلزام، على عكس نظيره المفتي، إذ يعتبر حكمه اختيارياً، وقبل أن نتطرق لمظاهر التعايش بين المذهبين بالجزائر العثمانية في باب القضاء؛ علينا أن نبين مفهوم القضاء لغةً واصطلاحاً.

2 -1- مفهوم القضاء:

- القضاء لغةً: ورد القضاء بمعنى الحكم، وأصله قضايٌ، لأنه من قضيت إلاَّ أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت، والجمع الأقضية والقضيَّة والجمع القضايا، وقال أهل الحجاز القاضي معناه في اللغة القاطع للأمور المحكم لها[2]والقضاء على وجوه؛ مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه، وكلُّ ما أُحكم عمله أو أُتم، أُو خُتم أو أُدي أداءً أو أُوجب أو أعلم أو أُنفذ أو أُمضي؛ فقد قُضي، والحكم يأتي بمعنى العلم والفقه والقضاء بالعدل وهو مصدر حَكَمَ يَحْكُمُ [3]، وورد القضاء في القرآن الكريم بمعنى الحُكم بين الناس قال الله

---

[1] - أوجين فايسات، المصدر نفسه، ص: 28.

[2] . ابن منظور، **المرجع نفسه**، مج:5، ج:36، باب الغين، ص3665.

[3] . عبد الرحمان ابراهيم عبد العزيز، **القضاء ونظامه في الكتاب والسنة**، السعودية : جامعة أم القرى، (ط:1)، 1989، ص: 23.

تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا٥٨ ﴾ سورة النساء :الآية:57،

وقوله تعالى : ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ٢٦﴾ سورة :ص ـ الآية:25.

ـ **القضاء اصطلاحاً**: وظيفة القضاء من أشرف الوظائف الدينية وأعلاها قدراً وأجلها مرتبة وتعتمد على التحدث بالأحكام الشرعية[1] وللقضاء عدة تعريفات تختلف حسب اختلاف المذاهب، وحسب آراء الفقهاء، وبوجه عام هو: النظر في القضايا وإثباتها أو نفيها لإظهار أحكامها على مقتضياتها[2] والقضاء منصب علي، تعصم به الدماء وتسفح، وبه تحرم الأبضاع وتنكح[3] وبه يجري الفصل بين الخصوم، قال النبي عليه الصلاة والسلام:" إنَّ الله مع القاضي مالم يَحفْ عَمداً"[4].

2-2ـ تنظيم خطة القضاء:

عرفت بلاد المغرب الأوسط ممارسة التقاضي على المذهب المالكي منذ زمن بعيد، قبل أن تدخل البلاد تحت حكم الدولة العثمانية، وتصبح إيالة من إيالاتها، ويسري عليها ما يسري في عاصمة الخلافة، حتى أنها سميت باستانبول الصغرى؛ من حيث الأهمية والتنظيم العام، ومن ذلك ضبط وتنظيم خطتي القضاء والإفتاء؛ إذ أصبح القضاء والإفتاء

---

[1] . محمد عبد الله بن فرحون، **تبصرة الحكّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، ج:1، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص:3.

[2] . عبد الرحمان ابراهيم عبد العزيز، المرجع نفسه، ص: 40.

[3] محمد عبد الله بن فرحون، المصدر نفسه، ج:1، ص:3.

[4] . أبو الحسن الأندلسي، **تاريخ قضاة الأندلس المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، بيروت : دار الآفاق الجديدة، (ط:1)، 1983، ص:3.

ضمن رعاية السلطة الحاكمة، وهذا ما ذكره ابن المفتي بقوله:"...بأن الأوامر القضائية يأخذها قاضيان وأن القاضي المالكي كان مستقل من زمن العرب، وأصبح زمن الترك يتولى الخطة تحت إمرتهم... والثاني قاضي الحنفية الذي لم يتولى الخطة إلا بعد أن استقر الترك بالجزائر[1] فكانا يعقدان جلستيهما كل يوم ما عدا يوم الجمعة[2]، في حين أن المسائل الهامة تنظر يوم الخميس[3].

بخصوص انعقاد المجلس العلمي بمدينة قسنطينة؛ فيؤكد فايسات بأن المحاكمات الخطيرة تتم يوم الجمعة، ويقصد بذلك مجلس الباي، الذي كان يعقد في دار الباي للنظر في بعض القضايا الشائكة، وهذا النظام كان سائدا في العهد الأموي، وعرف بديوان المظالم، وهذا نص الذي أورده فايسات:"...وتجتمع هاته المحكمة كل يوم جمعة لتحكم في القضايا الخطيرة برئاسة الباي أو قايد الدار ويكون أعضاؤها هيئة العلماء وهم المفتون والفقهاء..."[4]، ويرجعان في أحكامهما إلى كتاب الله وسنة رسوله ثم الاجتهاد، والقضايا تعرض أمام القاضي دون الحاجة إلى محامي، ودون نفقات باهظة، والحكم يصدر في أقرب الآجال[5].

2ـ 3ـ ثنائية التقاضي:

بالرغم من استناد النظام القضائي في الجزائر العثمانية إلى الشريعة الإسلامية، إلا أننا نجد تبايناً واختلافاً في مرجعية الأحكام القضائية، بين قضاة المذهبين المالكي والحنفي "...كان القضاء يتصف بثنائية الهياكل والأحكام القضائية فهناك القاضي

[1] بن المفتي حسين، المصدر نفسه، ص81.
[2] عبد القادر حليمي، المرجع نفسه، ص: 275.
[3] . ابن المفتي حسين، المصدر نفسه، ص: 81.
[4] . أوجين فايسات، المرجع نفسه، ص: 27.
[5] . عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص:275.

المالكي والقاضي الحنفي... فإذا كان الأمر يتعلق بالأتراك والكراغلة وبعض الحضر تستمد الأحكام من المذهب الحنفي، وكان للقاضيين حق الحكم في القضايا المدنية، كالسجن والضرب بالعصا والتغريم، ولكن الباي ينفرد بحق الحكم بالحياة أو الموت[1]، يعني بذلك حكم الإعدام لا يتم إلا بحكم صادر من الباشا، أما إذا كانت القضايا تخص الطوائف الأخرى من السكان فيعود في ذلك إلى أحكام المذهب المالكي..."[2].

بروز ثنائية الهياكل والأحكام القضائية تحتمل الاختلاف وعدم التوافق في ظاهرها، لكنه يعتبر في واقع الحال انفتاحا وفسحة للحريات وممارسة للتسامح المذهبي؛ تحسب للسلطة العثمانية التي لم تشدد على المذاهب المخالفة لمذهبها، أما ما تقدمنا به آنفاً لا يمكن أن يعمم على سائر مناطق البلاد؛ حيث لم تكن الثنائية في الهياكل القضائية تشمل كل مناطق البلاد وكذلك بالنسبة للجهاز القضائي المنظم التابع للبايلك، إذ يكاد يقتصر على المدن وبعض المناطق الخاضعة له.

وجود الثنائية القضائية مقترن بتواجد نفوذ السلطات العثمانية، بينما المناطق الجبلية والجهات النائية أو الممتنعة على الحكام يعود أمر القضاء فيها إلى شيوخها ومرابطيها، وأهل الرأي منها، كما تنعكس هذه الثنائية في استقلال كل نحلة دينية أو طائفة مذهبية أو مهنية بمحاكمها الخاصة[3]، وهذا ما دلتنا عليه بعض الدراسات بأن المذهب الحنفي لم يعرف انتشاراً واسعا في ربوع البلاد بل اقتصر على مواطن الاستقرار

---

[1] . أوجان فايسات، ا نفسه، ص:27.

[2] . ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في العهد العثماني**...، المرجع نفسه، ص: 22.

[3] . ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص: 23.

الواسع للأتراك العثمانيين، فلم يتعدى وجود المدرسة الحنفية وسط الجزائر وشرقها، وبوجود محتشم في غربها[1].

تظهر الثنائية المذهبية من خلال العلاقات بين المذهبين في مواطن تواجدهما جنباً إلى جنب وخصوصا في تسيير المجالس الجامعة بينهما والتطرق للقضايا المشتركة ونخص بالذكر المجلس الشرعي، فنجد أن القاضيان عمل جنبا إلى جنب مع بعضهما البعض وتعرضا لكثير من القضايا معاً، وهذا ما تثبته الكثير من المصادر خاصة الوثائق الأرشيفية.

فهذه وثيقة تثبت اجتماع المجلس العلمي بالجامع الأعظم، لدراسة قضية تقدمت بها امرأة أمين الجيجلية بعد أن هلك زوجها وكان عليه دين من المخزن، فأخذه وبقي دائنون لم يأخذوا مستحقاتهم، وطالب هؤلاء بإبطال الوقف، فتمعن علماء المذهبين في القضية، وأرجعوا ذلك للخبرة، حيث تشير الوثيقة إلى ما نصه :" فكما أنهم قابلوا تاريخ وثائق أرباب الديون مع تاريخ تحبيس جميع ما ذكروا ألفو تاريخ الحبس مقدم على تاريخ الديون المذكورة..."[2].

من خلال الوثيقة السابقة تبين أيضا أنهما توافقا على صحة الوقف وعدم إبطاله، مستندين على أقوال علماء المذهبين كابن يوسف الحنفي، وبن شعبان عند المالكية:" إن الحبس المذكور صحيح على كلا المذهبين، إما على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان،

---

[1] . صالح بوبشيش، **المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني**، الملتقى الوطني الأول المذهب المالكي في الجزائر، (2 -3 ربيع الأول1425هـ الموافق ل 21 -22أفريل2004م)، ص: 154.

[2] . س . م . ش، ع :55، و:38.

وهو قول أبو يوسف، وإما على مذهب إمام دار الهجرة النبوية مالك، فقال على النفس؛ الإمام ابن شعبان ...وبه جرى العمل ببلاد الجزاير...وعليه لا يجوز إبطال الوقف..."[1].

وكانت هناك علاقة طيبة وحميمية بين قضاة المذهبين؛ تتمثل في الاحترام والزيارات المتبادلة، ولعل من أبرز الشخصيات القضائية التي وردت على قسنطينة، في القرن الحادي عشر، القاضي العثماني المـعروف بالمولى علي، الذي نزل عند الفـكون، وتذاكر معه وكانت معه مكتبة عظيمة"[2].

2 .4. حرية التمذهب والتقاضي:

عرف أفراد المجتمع الجزائري حرية في التحول من مذهب لأخر دون حرج، فمن القضاة المالكية من غير مذهبه وارتمى في حضن المذهب الحنفي كابن المسبح القسنطيني؛ بتأثير من قبل عثمان باشا باي قسنطينة وأولاه الخطابة بجامع سوق الغزل، وبه كان يصلي الأمير، وولي قضاء الحنفية بقسنطينة مرارا"[3].

كانت هناك حرية تامة لدى الناس في الجزائر بخصوص التقاضي، حيث كان المالكي يلجأ إلى المحكمة الحنفية والحنفي يذهب إلى المحكمة المالكية، دون أن يجد أحدهما حرجا في نفسه، ولا يجد من يمنعه من علماء المذهب الأخر وليس هناك ما يدفعه لمحكمة معينة سوى رغبته ونيته؛ وهذا ما عبر عليه فونتير دي برادي بقوله:" كل فرد كان سيدا في اختيار القاضي الذي يريد أن يرفع إليه دعواه، سواء القاضي المالكي أم

---

[1] . س . م . ش ؛ ع :55، و38.

[2] . أبو القاسم سعد الله، **شيخ الاسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية**، دار الغرب الإسلامي، ط:1، بيروت، 1406هـ ـ 1986، ص: 36.

[3] ـ أبو القاسم الحفناوي، **تعريف الخلف برجال السلف**،ج:1، موفم للنشر، الجزائر، 1991 ص: 204.

الحنفي وأن المالكي لا يرفض شهادة الحنفي..."[1]، وقد ذهب حمدان خوجة إلى أبعد من ذلك حيث يعتب وجود محكمتين حنفية ومالكية فقط ضرورة لتشجيع الواهبين ومساعدتهم، لطبقة المعوزين وهذا نص ما ذهب إليه "...والمالكيون أنفسهم، فإنهم كانوا يحيلون عقودهم على تلك المحكمة لتشجيع الواهبين ومساعدتهم، ولمضاعفة موارد الطبقة المعوزة هذه هي الأسباب التي أدت إلى ضرورة إبقاء محكمتين وقاضيين "[2]

كما تدلنا أيضا الكثير من الوثائق الأرشيفية على حرية التقاضي، ولعل من أمثلة ذلك، التجاء أحد الأتراك المسمى أيوب قايد الزبل للمحكمة المالكية، لعتق أمة ـ رغم أنه حنفي المذهب ـ ولا يريد شيئا سوى وجه الله وهذا مقتطف من الوثيقة :" الحمد لله بالمحكمة المالكية أشهد المكرم السيد أيوب قايد الزبل في التاريخ ابن يحي التركي شهيديه على نفسه أنه عتق جميع إمائه المسماة مباركة...عتقا ناجزا ألحقها بحراير المسلمات مالهن وعليهن تذهب في بلاد الله حيث شاءت ... قصد بذلك وجه الله العظيم..."[3]، هذا مظهر من مظاهر الحرية والتسامح بين أفراد المجتمع الجزائري بخصوص اختيار المحكمة التي يشاء.

كما لدينا قضية أخرى بين محمد حسين خوجة والمدعى عليه أخو الحاج علي وهما من الحنفية؛ حيث ترافع الخصوم أمام محكمة مالكية كما هو مبين في هذا المقتطف من الوثيقة:" أمام العلامة ... قاضي المالكية والجزاير المحمية بالله تعالى الواضع رسمه فيه..."[4].

1 ـventur de pradi. Ibid : P ,114

2 ـ عثمان بن حمدان خوجة، المصدر نفسه، ص: 240.

3 أرشيف ماوراء البحر، إكس بروفانس، DSCO 2182, 1MO M 1/z2.

4 . س . م . ش، ع: 26، و:27.

ولدينا أيضا قضية أخرى تظهر مدى حرية الشخص في اختيار الجهة التي يريد التحاكم أو التحبيس أمامها دون التعصب لمذهبه؛ حيث تقدم أحد الأتراك المدعو بن ابراهيم برتبة أده باشي بغرض عتق مملوكته المسماة مبروكة، وذلك بالمحكمة المالكية وهذا مقتطف من الوثيقة:" الحمد لله بالمحكمة المالكية أشهد الكرم ابن ابراهيم اده باشي... شهد على نفسه أنه عتق جميع إمائه المسلمات مبروكة ونعتها بذكره كبريتة اللون متوسطة القامة عربية اللسان... وسوده فوافق على ذلك الموافقة التامة بتاريخ أواخر شوال اثنين وأربعين ومائتين"[1].

هناك من المالكية من يلجا للمحكمة الحنفية مطمئنا لحكمها ورجيا عدالتها، دون الاعتبار لمكانة الشخص سواء كان من العامة أو من أعيان البلد، دون النظر إلى انتمائه المذهبي، ومن أدلة ذلك: لجأ موسى نقيب الأشراف للمحكمة الحنفية رفقة زوجته لفك عصمة الزواج، هذا من خلال وثيقة أرشيفية تبين ذلك، من نصها الآتي:"...حضر وبالمحكمة الحنفية في بلد الجزائر أمام قاضيها في التاريخ...المطلق السيد موسى المذكور...مع مطلقته حنيفة المذكورة على جميع باقي صرافها وقيمة قفطانها..."[2].

كما سجلت لنا وثائق الأرشيف الوطني قضية نزاع حول إرث ـ خلفه الهالك حسين بن حميدة ـ بين ورثة المتوفى وعبدالقادر البراملي الذي ادعى أن له دين على الهالك مقدر بثلاثين دينارا عينا نظير فداء رقبته من يد الكفرة وله أيضا دينا على عم الهالك مصطفى بن خليل مقابل فديته كذلك وقد رفع النزاع لقاضي الحنفية[3]، الشاهد من القضية ثبوت تحاكم المتنازعين أمام محكمة حنفية رغم أنهم من أتباع المذهب المالكي.

---

[1] ـ أرشيف ما وراء البحر، إكس بروفانس، DSCO 2084,1MOM 1/z2.

[2] . س . م . ش، ع: 117 . 118، و: 36.

[3] .س . م . ش .، ع: 23، و: 25.

فهذه الولية عائشة بنت أحمد وهي مالكية وزوج أمها كذلك، تقدمت أمام المحكمة الحنفية، لتوكيل زوج أمها المسمى الأخضر النـايلي، ينوب عنها وله الحق في توكيل من يشاء في إرث والدتها ياسمينة بنت محمد، ويقوم مقامها وعرفها السيد أحمد أمين جماعة القبايـل في التاريخ ابن السيد عمر حمزاوي[1]؛ في هذا دليل قاطع على تمتع أفراد المجتمع الجزائري بالحرية في التقاضي؛ فلكل منهم الحق في اختار المحكمة التي يشاء ووقت ما يريد، ومن اللافت للنظر في هذه الوثيقة أن أحد العدول الذي عَرَّفَ الوكالة ووثق الشهادة من جماعة القبائل، وهو طبعا من المالكية، ما يدلنا على أمر مهم وهو وجود عدول من المالكية يعملون في المحاكم الحنفية ويوثـقـون الأحكام، مما يوحـي لـنا بالـثقة المتـبادلة بين أفراد المجتمع الجـزائـري، وظهور انفتاح حضاري وتناسق اجتماعي.

المبحث الثاني: التعايش في مجال الإفتاء:

1ـ مفهوم الإفتاء لغة واصطلاحا:

ـ الإفتاء لغةً: أفتى بمعنى أبان، وأفتى الرَّجل في المسألة، واستفتيته فيها فأفتاني إفتاءً، وفتىً وفتوى؛ إسمان يوضعان موضع الإفتاء، ويقال أفتيت فلانا رؤيا رآها؛ إذا عبرتها له، قال الله تعالى:﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفۡتِنَا فِي سَبۡعِ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖ لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ٤٦﴾ سـورة يوسف، الآية: 46، وأفتيته في مسألته إذا أجبته عنها، والفتيا والفُتوى والفَتوى ما أفتى به الفقيه[2] وهو يفتي أي يبين المبهم، ويقال: الفتيا فيه كذا، واهل المدينة يقولون : الفتوى[3].

---

[1] . أرشيف ما وراء البحار، أكس آن بروفانس: **DSCO2601/1mim4/z8**

[2] ـ ابن منظور، المرجع نفسه، ج:37، ص: 3348.

[3] ـ الخليل ابن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، ت:عبد الحميد هنداوي، لبنان، دار الكتب العلمية،(ط:1)، 1424هـ . 2003م، ج:3، ص:301.

ـ **الإفتاء اصطلاحا:** هو الإخبار بالحكم الشرعي اعتماداً على الكتاب والسنة وإجماع الأمة [1] بمعنى إصدار الحكم من قبل المفتي، والإخبار به للمستفتي من غير إلزامه بالحكم.

ويشترك الإفتاء مع القضاء في إصدار الحكم ويختلفان في الإلزام به فالقاضي يلزم حكمه على من تقاضى عنده[2] ويرى صاحب كتاب الإحكام: بأنَّ الحكم إلزام، والفتيا إخبار؛ أي القاضي مجبر والمفتي مخبر،[3] وإن أريد أنه يخبر عن حكم الله أنه إلزام، فالفتيا كذلك.[4]

2ـ شروط المفتي:

المفتي من استكملت فيه ثلاث شرائط :الاجتهاد، والعدالة، والكف عن الترخيص والتساهل، فالمفتي من كان عالما بجميع الأحكام، والمستفتي؛ من لا يعرف جميعها،[5] وزاد بعضهم عن ذلك: أن يكون المفتي مسلما، ثقة، مأمونا، متنزها عن أسباب الفسق و خوارم المروءة، فقيه النفس، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التصرف والاستنباط،

---

[1] ـ أبو عبد الرحمان المغربي، **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل،** السعودية: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ج: 8، ص: 75.

[2] ـ محمد بن عبدالله بن فرحون، المرجع نفسه، ص: 9.

[3] بدر الدين الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه،** ت : عبد الستار بوغدة، الكويت،(ط:2)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1413هـ1992م، ص316.

[4] . شهاب الدين القرافي، **الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام،** ت:عبد الفتاح بوغدة، لبنان، دار البشائر الإسلامية، (ط:2)1416هـ 1990م، ص:31.

[5] . بدر الدين الزركشي، المصدر نفسه، ص:305.

متيقظا، سواءٌ فيه الحرُ والعبد والمرأة، والأخرس إذا كتب أو فهمت إشارته.[1] هذا بصفة عامة عن شروط المفتي .

وكما ذكرنا سابقا فإن علماء الجزائر كانوا على المذهب المالكي قبل مجيء الأتراك العثمانيين وقد ذكر بن المفتي ذلك بقوله "...وأما من السادات المالكية فإن خطة الفتوى بالجزائر فقديمة لأن هذه المدينة دار علم وصلاح..."[2].

3ـ تعيين المفتي الحنفي:

وَفَدَ العثمانيون إلى الجزائر وأعادوا نشر المذهب الحنفي فيها وجلبوا معهم علماء أحناف لإقامة المذهب الحنفي كونه مذهب السلطة السائد في استانبول، وكان مفتو الحنفية الأوائل يأتون من الدولة العثمانية رفقة الباشوات وبعد نهاية مدة خدمتهم ينتقلون إلى وظائف أخرى[3].

عرف المفتي الحنفي بشيخ الإسلام ـ هذا اللقب خص به المفتي الحنفي دون غيره ـ ولكن هناك من العلماء من لقب بشيخ الإسلام ولم يكن حنفيا كالشيخ عبد الكريم الفكون، والشيخ حسين بن محمد العنابي، بالإضافة إلى عائلة عبد المــومن، حيث ذكر فايسات: أن سيدي عبد المومن كان أخر ممثل لعائلة قوية، توارث أبناؤها منصبي شيخ الإسلام وأمير ركب الحج؛ وهما المنصبان اللذان انتقلا إلى عائلة الفكون.

كما نجد أن أبو راس الناصري ينقل لنا أن أحمد بن عمار لقب باسم شيخ الإســـلام بقوله:"...شيخنا الذي ارتدى بالنزاهة يافعاً وكهلاً، وكان للتلقيب بشيخ الإسلام

---

[1] يحي بن شرف النووي، **أداب الفتوى**، ت: بسام عبد الوهاب، سوريا،(ط:1)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،1408هـ . 1988م، ص19.

[2] . ابن المفتي، المصدر نفسه، ص93 .

[3] . ابن المفتي، المصدر السابق، ص:28.

أهلا..."[1] ولا ندري هل كان مشهورا بهذا اللقب ولقب به من قبل السلطة أم هو من لدن أبي راس فقط، فتقول جميلة معاشي في هذا الصدد:"...وإذا لقب بعض العلماء والشيوخ من الأسر الدينية بالجزائر بهذا اللقب احتراما وتبجيلا لمكانتهم الدينية فحسب"[2].

كان للمفتي الحنفي باستامبول في أحايين كثيرة نفوذا كبيرا لحد خلع الباشا، أو اقتراح تنصيبه على رأس الإيالة، كما كان يستشار في جل مسائل الدولة، من قبل الوزراء بل حتى من السلطان نفسه، هذا ما ذهب إليه عبد العزيز محمد الشناوي:" ... كان الصدر الأعظم والوزراء، وفي بعض الأحيان السلطان نفسه؛ يلتمس رأيه في المسائل الهامة...كان السلطان لا يقدم على حرب دون أن يستصدر من شيخ الإسلام فتوى..."[3].

4ـ علاقة الحكام بالعلماء المالكية:

منذ بداية دخول العثمانيين للبلاد، كانت علاقتهم وطيدة مع علماء الجزائر وأعيانها، فقد استنجد هؤلاء بالإخوة بربروس المتواجدون في جيجل ـ بعد تحريرها من الجنويين في (1514م)ـ للدفاع عن مدينة الجزائر فلبوا النداء وهرعوا لنجدة إخوانهم، وبعد استشهاد عروج في واد المالح أصر خير الدين على ترك مدينة الجزائر؛ حينها أفتى

[1] أبو راس الناصري، **فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ومنته**، ت: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1990، ص:48.

[2] . جميلة معاشي، **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ (16م) إلى 13هـ(19م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، بدون: ط، ص: 238

[3] ـ عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج:1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة،1980، ص ـ ص :398 ـ 399.

علماء مدينة الجزائر: بحرمة تركه للمدينة وعدم جواز جهاده في مكان أخر؛ فالجزائر دار جهاد أولى من غيرها، لتكالب الكفرة عليها؛ فتركُها بمثابة التولي يوم الزحف[1].

ومن الأمثلة التي تثبت لجوء السلطة للعلماء والأخذ بفتواهم وأراءهم في أمور البلد، كاستفتائهم في مسألة الأسرى الإسبان الذين أُسروا أثناء الحملة على مدينة الجزائر، وقد كان عددهم 36 أميرا وضابطا فأرسل الملك "شارل كان" في فدائهم 100ألف قطعة ذهبية، إلا أن العلماء أفتوا بعدم جواز قبول فدائهم؛ لأنهم عندما يرجعون إلى بلادهم يكونون أكثر إذاء للمسلمين، فامتثل خير الدين لأمرهم، وأمر بإعدامهم جميعا، ثم أرسل الملك الإسباني بعد ذلك عارضا 7000قطعة ذهبية مقابل استعادة جثثهم فأفتى العلماء بأنه لا يجوز بيع الميتة، وكذلك التزم خير الدين بذلك[2].

5ـ ترسيم خطة الافتاء المالكي:

عملت السلطة العثمانية على استقرار الأوضاع، حيث لم تتدخل في فرض مذهبها على السكان، ولم تلغي المذهبين المالكي والإباضي، بل كان لها الفضل في ترسيم وظيفة الإفتاء المالكي وقد كان من قبل يتم التوجه للعلماء ـ أهل الثقةـ يستفتون فيفتوا من دون أن تسند لهم وظيفة الافتاء؛ هذا بناءً على قول ابن المفتي: حيث ورد في تقييداته ما نصه:"... وكان العلماء الذين يوثق بهم يستفتون فيجيبون من غير تخصص أحد في

[1] ـ التولي يوم الزحف هو الإعراض الانصراف والإدبار الفرار أمام العدو من أرض المعركة؛ فينتشر الرعب بين الجند مما يؤدي إلى الفشل والهزيمة، وهو من السبع الموبيقات؛ ينظر: محمد حسان، **السبع الموبيقات**، دار بن رجب للطبع والنشر والتوزيع، ط:1، القاهرة، 1430هـ ـ 2009م، ص: 105 .

[2]ـ محمد دراج، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512 . 1543)** ناصر الدين سعيدوني، الأصالة للنشر والتوزيع،(ط:1)، 1433هـ . 2012، الجزائر، ص:371.

الفتوى..."[1]؛ أي أن الإفتاء كان حرا لا يخضع للسلطة ولم يندرج ضمن الوظائف الرسمية للدولة.

تمت تولية المفتي المالكي وفرضت له أجرة، وكان هذا الشيخ يجلس في غرفته بالمسجد الجامع، ليجيب عن استفسارات وأسئلة السكان، ويشرف على إدارة مصاريف وأحباس هذا المسجد، ولم تقتصر وظيفة المفتي على الافتاء، فكان يصلي بالناس صلوات الظهر، والجمعة، والعيدين[2].

6ـ مكانة المفتي لدى السلطة:

نظرا لمكانة الفتوى عند المسلمين، فقد نال المفتي بالجزائرـ سواء كان مالكيا أو حنفيا المرتبة الأولى في صف العلمـاء، ويبـرز لنا ابن المفتي صورة لمكانة العلماء عند حكام الجزائر آنذاك بقوله "وحضرت يوما لفرجة الديوان لما قدم قبجي باشا ورأيت بأم عيني قاربغلي حسن شاوش الدولاتي يقبل يد والدي ويد سيدي أحمد بن سعيد مفتي المالكية ويد ابن الحنفي ويد قاضي المالكية سيدي محمد بن القوجيلي"[3].

من ذلك ما ذكره صاحب حوليات الجزائر:"...وفوق رتبة القاضي نجد مفتيين أحدهما حنفي والأخر مالكي"[4]، يقوم بتعيينهم الداي وكلاهما يستقران في مدينة الجزائر، إلا أن المفتي الحنفي هو المفضل لدى حكومة الأتراك العثمانيين، يحمل هذا المفتي كما سبق

---

[1] ـ ابن المفتي، المصدر نفسه، ص: 94.

[2] ـ مصطفى بن حموش . **بدر الدين بالقاضي تاريخ وعمران مدينة الجزائر من خلال مخطوط :ألبيرت ديفولكس،** موفم للنشر، الجزائري، 2007،(بدون: ط)، ص . ص:44 . 45.

[3] ـ ابن المفتي، المصدر نفسه، ص: 89.

[4] ـ أ . بليسي المرجع نفسه، ص: 11.

ذكره لقب شيخ الإسلام وهو شخصية كبيرة وقوية، وهو يتلقى استئنافات الأحكام التي يعيدها القاضي في محكمة يترأسها تدعى المجلس[1].

لكن تضعضعت تلك المكانة بسبب سلوكيات بعض المفتين؛ فقد ذكر بن المفتي حادثة تدل على سبب من أسباب تراجع تلك المكانة :"... كانت مكانة العلماء معتبرة لدى الحكام الأتراك ولكنها تراجعت والسبب في ذلك هو سلوك المفتي الحنفي محمد النيار الذي أدخل عادة تقبيل أيدي الحكام بعد أن كان العكس هو الحاصل فيما سبق..."[2].

رغم تفضيل المفتي الحنفي من قبل السلطة على نظيره المالكي، فقد ظل المفتيان المالكي والحنفي يعملان جنبا إلى جنب في حل المسائل والتعرض للنوازل، وكل ما يعرض على المجلس العلمي في كل يوم خميس، ففي وثيقة أرشيفية توضح ذلك وهذا مقتطف من نصها:"...اجتماع السادات العلماء بالمجلس منهم ... السيد الحاج محمد مفتي السادات الحنفية ابن السيد مصطفى والسيد مصطفى مفتي السادات المالكية بالجامع الأعظم، فكان يجتمع المجلس برئاسة المفتي المالكي ؛ لأنه ينعقد في الجامع الكبير- المالكي - وقد خص الجامع بهذه المكانة في نفوس العثمانيين، لأنه المكان الذي كتبت فيه الرسالة التي سلمت من قبل أعيان الجزائر إلى السلطان العثماني - سليم الأول - بهدف انضواء البلد لرحاب الدولة العثمانية، خوفا من سقوطها في يد الإسبان، على حسب ما ورد في رسالة أعيان الجزائر.

لم يجد بعض البايات حرجا في تعيين علماء مالكية، في خطة الإفتاء على المذهب الحنفي، فمثلا الباي عثمان قد عين الشيخ محمد بن المسبح خطيبا بجامع سوق الغزل؛

---

[1] . أ . بيليسي، المرجع السابق، ص: 11.

[2] . ابن المفتي، فته الإله... المصدر نفسه، ص . ص :28 . 29 .

الذي كان يصلي به الباي[1]. كما تولى أحد العلماء المالكية الرئاسة الدينية بالجامع الأعظم في مدينة الجزائر، وهو العلامة المحدث الشيخ محمد بن علي الخروبي، إضافة إلى ذلك تم تعيينه سفيرا للدولة بأمر من حسن باشا بن خير الدين[2].

ومنهم أيضاً محمد بن أحمد البوني الذي أجبره السلطان ـ يقصد به الباي ـ على الفتيا[3]، ولم يكن هناك أي حرج عند العلماء المتقدمين؛ بخصوص الانتقال من مذهب لأخر، حيث ساق أبو راس الناصري عدة أمثلة على ذلك منها قوله : "وأما من انتقل من مذهب إلى مذهب من المذاهب الأربعة، فقال الغزالي: يجوز ذلك في كل ما ينقض فيه حكم الحاكم، كما صاغ أمثلة أخرى في قوله: ومنهم عبد الرحمن ابن الشحناء الحلبي، كان حنفيا ثم انتقل مالكيا، وعبد الخالق بن الحسن "ابن الفرات " كان حنفيا ثم رجع مالكيا[4].

وهناك دليل يثبت بأن مرجعية الفتوى تتعلق بالثقة في المفتي لا في مذهبه؛ حيث كان أبو راس الناصري يفتي بالمذاهب الأربعة[5]، وكانت له في معسكر مصرية (خزانة أو مخزن)، سماها بيت المذاهب الأربعة، وحين أراد ترميمها، ذكر ذلك للباي محمد ابن ابراهيم فبعث له مائة ريال [6] وقد ذكر ذلك بنفسه في مؤلفه فتح الإله؛ إذ ذكر جملة من العلماء الذين أفتوا بجواز التمذهب على سائر المذاهب الأربعة، بقوله:" أما الذي

---

[1] . جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص:248.

[2] ـ نااصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ...المرجع نفسه، ص:138.

[3] ــ محمد بن ميمون، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية**، ت: محمد بن عبد الكريم، دار الوعي، الجزائر (ط:1)، 2018/1439، ص: 166.

[4] ــ أبو راس الناصري، فتح الإله ومنته...، المصدر نفسه، ص: 156 -157.

[5]ـ أبو راس الناصري، فتح الإله...، المصدرالسابق، ص: 155 ـ 156.

[6]. محمد ابن يوسف الزياني، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، ت: المهدي البوعبدلي، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 303.

كان يفتي الناس بالمذاهب الأربعة ...ومؤِلف هذا الكتاب محمد أبو راس الناصري، وفقه الله[1].

ومن بين مظاهر المحبة بين المشايخ والعلماء هو الثناء على بعضهم البعض من ذلك عالم الجزائر ومؤرخها أبو راس الناصري الذي يثني على أحد مفاتي المذهب الحنفي بمكة المكرمة ـ في كتابه فتح الإله ـ بقوله :" شيخنا الشيخ عبد الملك الشامي ثم القلعي، ذو الجانب المرعي، الذي ليس فضله يخفى، الإمام الحنفي، مفتي مكة المكرمة..."[2]، حتى وإن كان المفتي الحنفي من مكة وليست ضمن الحيز الجغرافي للدراسة إلا أن ما يستنبط من ذلك أن علماء الجزائر لا يكنون ضغائن لنظرائهم من المذهب الأخر.

وقد تولى ابن الشاهد الفتوى والتدريس بجامع "حسين ميز وموركطو باشا" سنة (1196هـ ـ 1782م)، وثبت أيضا أنه من موظفي الجامع الكبير، وكان يتقاضى مرتبا من أوقاف جامع حسين ميز وموركطو، ومن أحزاب الجامع الكبير[3]، والشيخ محمد ابن الشاهد نفسه من طلبة السيخ محمد ابن بن محمد بن علي وابن الشاهد أندلسي الأصل جزائري النشأة وقد تولى الإفتاء المالكي سنة (1192هـ ـ 1200هـ)[4].

وقد أثنى أبو راس على السيد محمد بيرم مفتي الحنفية فقال:" ومنهم شيخنا الذي هو لكل أرمل وغريب مؤنس، مفتي الحنفية بتونس السيد محمد بيرم..."[5]، وقوله كذلك:" ومنهم شيخنا الإمام المشهور...الحبر الحنفي"[6].

---

[1]ـ أبو راس الناصري، **فتح الإله ومنته**... المصدر نفسه، ص ـ ص : 155 ـ156.

[2]ـ أبو راس الناصري، **فتح الإله** ...المصدر نفسه، ص14.

[3]ـ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج: 2، ص: 274.

[4] ـ نور الدين عبد القادر ، المرجع نفسه، ص ـ ص:213 ـ 214.

[5] . أبو راس الناصري، فتح الإله...المصد نفسه، ص: 52.

[6] . أبو راس الناصري ، المصدر السابق، ص: 57.

وهذا الشيخ الحسين الورثيلاني يذكر: أنه لما زار مدينة قسنطينة؛ التقى بكل من فيه ذرة علم من علماء وصلحاء البلد، وفي جملة من خصه بالذكر؛ الشيخ شعبان بن جلول قاضي الحنفية، الذي وصفه بالأديب والعالم الذي حيزت له العلوم فأخذ من كل علم نصيب، كما التقى بالشيخ سيدي علي بن الكيرد العثماني، ونسب إليه الولاية والصلاح وغيرها من الأوصاف الحسنة[1].

كما كان أيضاً علماء المذهبين يجتمعون في غير مناسبة، يتبادلون عبارات المحبة والأخوة، ويخرجون معا؛ سواءً للتنزه أو في سبيل نشر العلم، والإجازات، فهذا الشيخ أحمد المقري يذكر: أنه حل بمحروسة الجزائر وخرج يوم الخميس في الخامس والعشرين من ذي الحجة سنة (1027هـ ـ 1618م)، إلى رأس تافورة صحبة جماعة من الأعيان، منهم مفتي الحنفية الخطيب محمود بن حسين بن قرمان[2]، وقد مدحه بقصيدة نورد منها بعض الأبيات، التي تظهر الحفاوة وتعكس المحبة والاحترام :

ذاك الإمام أبو الثنا	ذو المجد والرتب المنيفة
صدر الشريعة والذي	أحيى علوم أبي حنيفة
حرس الإله جنابه من	سطوة الدهر العنيفة[3]

ومن ذلك محمد بن مالك القاضي المالكي؛ الجزائري، قد مدح أحمد باي تونس بقوله:

يا ملكي كن شافعي	لدي امير حنفي
يبسط قبض اليد في	صلاته المعتفي [4]

[1] . الحسين بن محمد الورثلاني، **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار**، فونتانا الشرقية، الجزائر، 1326 هـ ـ 1908م، ص ـ ص: 693 ـ 692.

[2] . أحمد المقري ، **رحلة المقري** ...المصدر نفسه، ص:11.

[3] . أحمد المقري، المصدر السابق، ص . ص : 73، 74.

[4] . أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج: 2، ص: 264.

كما ثبت أن المفتي ابن علي كان يزور دار محمد ابن ميمون، فوجد عنده ابن حمادوش والمعروف أن ابن ميمون كان صديق الاثنين، وكانت أيضا بين ابن عمار وابن علي علاقات ودية ومبادلات شعرية راقية[1].

ولم يفوت محمد القوجيلي الفرصة عندما زار مفتي استانبول أسعد أفندي؛ حين دخل عليه مستأذنا، ولما ألمت بسعيد قدورة نوائب الدهر، وغضب عليه وجق الجزائر وأرسلوه إلى استانبول، فأرسل أحمد المنجلاتي قصيدة قوية إلى المفتي أسعد أفندي مدافعا عن سعيد قدورة ومعرفا له بعلمه وصلاحه، وهذا شطر مما جاء فيها:

سرب القطا سر بالسلام واسعد وانهض إلى قمر السعادة أسعد

مفتي البسيطة شمسها وهلالها وإمامها وهمامها والمهتدى

إلى أن بلغ فيها ما خاطب به المفتي الحنفي أسعد أفندي يبين له مكانة فقيه الجزائر سعيد قدورة وفضله، وأن ما أصاب الشيخ إلا بسبب الوشاة تدعهم الغيرة والحسد، وجاء فيها ما يلي:

قدام بابكم فقيه جزائر باتت فضائله لم يحسد

استاذنا علامة الغرب بعلومه يحكي سراج المسجد

وقد كلفوه ركوب البحر غيرة من علمه بإشارة من حسد[2]

وكذلك للقوجيلي قصيدة مدح فيها المفتي بن قرواش.

[1] ـ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ج:2، ص ـ ص : 275 ـ 276.

[2] ابو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع نفسه، ج :2، ص : 277.

وما يلفت النظر فقد تم تحويل جامع السيدة من المالكية إلى الحنفية بسبب أهمية موقعه، حيث كان له إماما مالكيا ثم جعل له الأتراك إماما حنفيا[1]، رغم هذا لم يثير حفيظة علماء و أتباء المذهب المالكي، وقوبل الأمر بكل رحابة صدر وأخوة، ما كان ليحدث ذلك، لو لم يكن هناك تسامح وتآلف بين أتباع المذهبين، وعدم وجود ضغائن أو تربص بعضهم ببعض.

وفي سنة (973هـ -1567م) ازداد استبداد الأتراك فعزم السكان على الثورة ولكنهم فضلوا العقل والحكمة بإبلاغ سيد مدينة الجزائر بشكواهم؛ فقاموا بتكليف عبد الكريم الفكون صحبة المفتي عبد اللطيف المسبح برفقة أعيان المدينة فاستقبلوا في قصر الباشا محمد بن صالح[2].

حقيقة الأمر أن من صفات العلماء الوقار والاتصاف بمكارم الأخلاق، والفضائل، والتحلي بالحكمة، فمن السذاجة أن يرضى هؤلاء بالدنية في دينهم وأخلاقهم، والخوض في مسائل ثانوية واختلافات مذهبية، لكسر وحدة الأمة؛ بل هم حصنها المنيع الذي يجنبها الفتن والمحن، ما تناولناه سابقاً أكيد فهو غيض من فيض، فأواصر الأخوة بين أفراد المجتمع الجزائري قوية ومتعددة، ولو حدث عكس ما ذكرنا لشاع وتواتر، وأما ما نقله بعض المؤرخين من خلافات بين علماء المذهبين، إنما هي نزاعات فردية دافعها الغيرة والحسد وكانت تحدث حتى بين علماء المذهب الواحد.

7- مسائل ونوازل تم تناولها بين علماء المذهبين:

هناك خلاف وقع بين أحمد بن سيدي سعيد مفتي المالكية وما بين النيار مفتي الحنفية في مسألة الزوجة إن أساء إليها الزوج فحكم النيار بالسكنى بين قوم صالحين وآخرين، ألا

[1] . أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج الشريف الزهار...، المصدر نفسه، ص: 32.

[2] - أوجين فايسات، المرجع نفسه، ص: 64.

ترى لو كان سكناهما بين قوم صالحين آ يستقران في السكنى هناك أو يؤمران بالانتقال إلى قوم أخرين؟ فاختلفا في الاستقرار، والانتقال، فترافعا إلى الأمير، وحضر معهما علماء البلد فانقسم هؤلاء إلى فريقين، وبعد الحوار تغلب فريق النيار[1]، فالشاهد من المسألة أن هناك قضايا خلافية بين العلماء عامة وبين علماء المذهبين خاصة، إلا أنه يغلب فيها منطق الحوار والمناظرة بحضور العلماء والأعيان، وإذا استعصى الأمر ترفع للحاكم، وهذا أمر طبيعي يحدث في كل المجتمعات الإنسانية.

نجد أيضاً من المسائل والنوازل التي شغلت علماء ذلك الوقت مسألة "الدخان"؛ حيث تناظر حولها علماء الجزائر على اختلاف مذاهبهم وأعطوها أهمية كبرى، يوضح ذلك ما أورده محمد بن عبد الكريم الفكون في نوازله بقوله:" وكتب الفقيه العلم مفتي حضرة الجزائر المحمية أبو الربيع سليمان الأوراري، سائلاً الشيخ الفقيه مفتي القسطنطينية حين وجهه جيش الجزائر صحبة مفتيها وغيره من الفقهاء للدار العلية في قضاء مآربهم عن الدخان"[2].

وقد استَشْهَدَ أبو راس الناصري بفتوى أحد علماء استانبول، حيث ذكر في كتابه: وجوب تعزير شارب الدخان، وبالحرمة جزم أبو السعود عالم اسطنبول حيث قال :

حرام شربه لاشك فيه فحال منعه بين المحال

تيقن ليس فيه غرض، ضر وما فيه سوى إتلاف مال[3]

---

[1] ـ نور الدين عبد القادر، المرجع نفسه، ص ـ ص: 290 ـ291.

[2] ـ محمد بن عبد الكريم الفكون، **نوازل قسنطينة**، ت: هواري تواتي وعائشة بلعابيد، دار الزيتون للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2018، ص711؛ وينظر أيضاً: أبو القاسم سعد الله، **شيخ الاسلام**...، المرجع نفسه، ص ـ ص : 159 ـ 160.

[3] ــ أبو راس الناصري، **فتح الإله ومنته**...، المصدر نفسه، ص : 161.

من أبرز علماء الجزائر الذين شغلتهم مسألة الدخان وخاضوا فيها كثيرا؛ الشيخ عبد الكريم الفكون الذي ألف فيها رسالته المسماة "محدد السنان في نحور إخوان الدخان " ولم يجانبها الشيخ عبد القادر الراشدي حيث ألف فيها هو الأخر كتابه الذي سماه " تحفة الإخوان في تحريم الدخان" وعزز حججه بأدلة وأقوال علماء من المالكية، منهم: الشيخ أحمد الزروق من قوله ما يلي:

وكم من أطود العلوم يا فتى — تحريم الدخان عنهم اتى

كسالم السنهوري واللقاني — الشيخ إبراهيم أهل الشان[1]

ولقد وقف على كتاب الراشدي أحد شيوخ الحنفية العالم السيد محمد بن كوجك علي فقال عنه:

أترك اللهو وشرب القصب — الحـــق ولازم مذهـــبـــي

لا تقل في التبغ صاح جائز — ليس هذا من أصول المذهب

فعد من حجة داحضة — ردها أستاذ أهل المـــغـرب[2]

ويعني بقوله: أستاذ أهل المغرب ؛ الشيخ عبد القادر الراشدي. ومن أبرز القضايا والنوازل الخطيرة؛ مسألة اليهودي (المختار) الذي سب النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ وقد حكم عليه الشيخ عبد الكريم الفكون بالإعدام مما أثار حفيظة الانكشارية، وأغضب قاضي المدينة الذي اتهمه بالتدخل في شؤونه، ورغم تدخل الباي شخصيا لالتماس العفو

[1] ــ عبد القادر الراشدي، **تحفة الاخوان في تحريم الدخان**، ت: عبد الله حمادي، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، 2021، الجزائر ـ قسنطينة، ص ـ ص:212 ـ213.

[2] ــ عبد القادر الراشدي . تحفة الإخوان... المصدرالسابق، ص: 216.

لليهودي، ولكن تمسك الشيخ بحكمه لغاية تنفيذ الحكم[1]، وفي هذه النازلة الخطيرة اجتمع رأي أغلب علماء المذهبين، ومن أمثلة ذلك؛ فتوى الشيخ محمد الولي بإحراق اليهود والنصارى إذا أعلنوا سب الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ معتمدا في ذلك على مجموعة من الأحاديث والروايات التاريخية، وإضافة إلى ذلك ألف رسالة في الموضوع سماها (السيف الممدود في عنق من أعان اليهود)[2].

وهناك مسألة تخص معاوضة أوقاف يتقاسمها الجامع الأعظم وبعض الصبية وكذا مسجد الشواش، فأراد مصطفى باشا بناء دار للبارود فوقها، ما استدعى ذهاب مفتي المالكية الحاج علي والسيد أحمد إمام مسجد الشواش وتوجهوا للقاضي الحنفي وأخبروه باقتراح مصطفى باشا طالبين منه حكما شرعي يخص المعاوضة فأجاز ذلك[3].

ذكر أبو القاسم سعدالله أن هناك وثيقة تقول: أن أحدهم، وهو عبد القادر بركات حضر لدى القاضي مع شاهديه، وأخبره أنه أخذ بالشفعة البحيرة الموجودة بالدخلة، وقال: أنه اشتراها من صاحبها الصغير اللغموشي، وأخبر القاضي المالكي أنه أخذها على مذهبه النعماني (الحنفي)[4]، وإنما جاء إلى القاضي المالكي ليخبره فقط، من خلال هذا يتبين تلك المحبة، والثقة التي وضعها عبد القادر بن بركات في المفتي المالكي؛ فقد جاء ليخبره دون أي حرج من إبداء مذهبه وقابله القاضي المالكي بالاستماع وبكل طيبة خاطر، فهذا يبرز لنا مظاهر التعايش والتآخي في بلد الجزائر آنذاك.

وفي هذا السياق يورد سعد الله مسألة أخرى لعالم حنفي يسمى أحمد البوني، استدل فيها بأقوال جهابذة من العلماء المالكية؛ وهي رسالة من أهل قسنطينة يستفتونه في قضية

---

[1] . جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص ـ ص : 64 ـ65 .

[2] ـ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج: 2، ص:81

[3] . س . م . ش، ع:56، و: 35.

[4] . أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج: 2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص: 288.

انقسم حولها العلماء متمثلة في طفل ماتت أمه وألف أباه، وعندما طالبت به جدته لأمه أبى وبكى وقد أفتى البعض من العلماء ببقائه مع والده، وأفتى أخرون بنقله لجدته، وكل يستدل في المسألة بأقوال شرعية فأجاب البوني: بأن الوالد أحق بالطفل، وليس للجدة أصلا حق في ذلك مستدلاً برأي خليل المالكي وشراحه من المتأخرين واستدل أيضا برأي بن مالك[1].

ومن المعروف أن بعض القبائل كانت تساند الإسبان رغبة ورهبة، فصاروا لهم جنداً وخدماً وأضحوا جواسيس لهم على إخوانهم من المسلمين[2]، وقد سماهم المسلمون آنذاك "بالمغاطيس"[3] فاختلف الناس فيهم لحد تكفيرهم وإخراجهم من الملة، من ذلك الشيخ عبد القادر المشرفي الذي ألف فيهم رسالته المشهورة، "بهجة الناظر".

ومن هذا المنطلق" قدم الباي محمد الكبير استشارته للعلماء في أمر المغاطيس ـ الذين بوهران ـ هل يؤمنهم خوفاً أن يذهبوا مع الاسبان وينتصروا فأشاروا عليه بتأمينهم، فبعث إليهم كتابه يأمرهم بالقدوم عليه آمنين، فبعثوا إليه يقولون له: ابعث لنا بالأمان مع بعض المرابطين لتطمئن نفوسنا فبعث إليهم بقاضي البلد السيد عبد الله بن حواء وخطيب المسجد الأكبر السيد أحمد والسيد محمد بن فريحة، فقدم منهم نحو الأربعين"[4]، وبهذا الفعل

---

[1] ـ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ج:2، ص:82.

[2] ـ محمد بن يوسف الزياني، المصدر نفسه، ص:188.

[3] ـ المغاطيس : التي تطلق على إحدى القبائل التي ساندت الإسبان وكانوا لهم عونا على المسلمين وتدعى قبيلة" كريشتل" ويقال لهم المغطسون، ويحكى أنهم غطسوا إمامهم الذي يصلي بهم، بأن باعوه للإسبانيين غفلة منه، فكانوا يأتون للدووايير على هيئة حضر متجولين ينقلون الأخبار للإسبان وإذا قبضوا على طفل أو كبير حملوه لوهران وباعوه للإسبان؛ ينظر: عبد القادر المشرفي، **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر**، تح: محمد بن عبد الكريم ، دار الوعي، الجزائر، ط:1، 1438هـ ـ2017م، ص:14.

[4] ـ ابن سحنون الراشدي، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح وتق: المهدي بوعبدلي ، اعتنى به عبد الرحمان دويب، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2013 ، ص: 446

الذي قام به الباي محمد الكبير أظهر حسن نيته، والصفح عن المخطئين من المغاطيس مؤثراً بذلك المصلحة العامة للمسلمين، بغض النظر عن انتمائهم المذهبي.

ويمتاز فتح وهران بمشاركة مئات الطلبة من أهل العلم من طلبة المعاهد والزوايا ورجال الافتاء والقضاة والمدرسين في الكفاح المسلح، وكان ممن استشهد في ميدان الشرف يوم الفتح محمد بن حواء قاضي مدينة معسكر[1]، حيث كان الرباط يجمع من الجند والطلبة والعلماء، منهم المالكي والحنفي، هدفهم الأسمى مجاهدة العدو الصائل على بلاد الإسلام، متناسين انتماءاتهم المذهبية.

8ـ نماذج لعلماء جزائريون تولوا خطة الإفتاء الحنفي:

الشيخ عبد القادر الراشدي[2] العالم الذي تولى وظيفة الفتوى الحنفية في عهد صالح باي أواخر القرن الثامن عشر (12هـ)[3]، ومحمد بن المسبح الذي عينه الباي عثمان وحوله من المالكية الى الحنفية، أما الشيخ محمد الكتاني ففي بداية حياته كان قاضي الجماعة بقسنطينة وفي نهاية مشواره صار نائبا للقاضي الحنفي...كما كان تلميذا للشيخ الوزان، ومعاصرا لقاسم الفكون الذي كان يبادله كرهاً شديداً.

[1] ـ عبد الرحمان الجيلالي، المرجع نفسه، ج:3، ص:270.

[2] . هو عبد القادر بن محمد الراشدي، توفي في حدود(1194هـ/ 1780م) أصله من الرواشد(مدشر من مداشر فرجيوة بميلة)، تولى القضاء والفتيا بقسنطينة مرارا ، ومال إلى الاجتهاد، فسبب له متاعب وأخرج من القضاء، له عدة تأليف منها: رسالة في "تحريم الدخان"، كتاب "عائلات قسنطينة وقبائله وعربها وبربرها" ، رسالة في "وزن الأعمال"؛ ينظر : عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص:194.

[3] . أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام...، المرجع نفسه، ص: 38

المبحث الثالث: التعايش في مجالات مختلفة:

1ـ الجانب العلمي:

من أبرز مظاهر التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي الجانب العلمي، تعليما وتلقينا ومناظرات وإجازات علمية، في مختلف المجالات العلمية العقلية والنقلية: قرآن وحديث ونحوه.

فهذا الشيخ المقري[1] طلب منه فقهاء الجزائر وأهلها ومن كان بها من الزوار و ألحو عليه تدريسهم علم النحو والبيان وهذا على حد قوله في الأبيات التالية:

يا فقهاء حضرة الجزائر ومن بها قاطن وزائر

طلبتم لدي علم النحو والبين سدد السهام نحوي

والمقري نفسه أجاز أحد علماء الحنفية في بلد الله الحرام الشيخ حنيف الدين نجل الإمام عبد الرحمان مفتي الورى في مذهب النعمان مفتي الحنفية بالديار الحجازية حيث قرأ عليه موطأ مالك والصحيحين[2] وبعض كتب الستة[3].

ولقد درس أبو راس الناصري على يد مفتي الحنفية بتونس السيد محمد بيرم، حيث قرأ عليه الفقه الحنفي بقوله: "قرأت عليه فقه أبي حنيفة ب:مختصر الكنز وغيره، أذهب إليه

---

[1] ـ هو شهاب الدين أبو العباس بن محمد بن أحمد بن يحي بن عبد الرحمن ابن أبي العيش بن محمد المقري التلمساني ولد عام:(985هـ ـ 1578م) من قرية مقرة الواقعة بين بريكة والمسيلة، انتقل جده الخامس عبد الرحمن في حدود القرن السادس هجري صحبة الشيخ أبي مدين الغوث إلى مدينة تلمسان واستقر بها، توفي في سنة: 1041هـ ـ 1631م)؛ ينظر: أحمد المقري، رحلة المقري...، المصدر نفسه، ص: 05.

[2] ـ الصحيحين : صحيح البخاري ومسلم، وأما كتب الستة فهي كالتالي: سنن أحمد والترمذي والنسائي.

[3] ـ أحمد المقري، المصدر نفسه، ص: 81.

في داره ومقره ..."[1]، وهذا ابن مرزوق قد أجاز أحد طلبته في جملة من العلوم و التأليف المشهور منها كتاب مختصر القدوري تفقها وهو من كتب الحنفية[2] كما ذكر لنا ابن المفتي بان الدولاتي حسين خوجة شريف من تلامذة القاضي الحاج المهدي المالكي.

وتتلمذ الشيخ المفتي فتح الله وأحمد النيار على يد الشيخ محمد الساسي العنابي وقد ذكر صاحب الدرة المصونة في الأبيات التالية ما يثبت ذلك:

بالعالم القاري فتح الله مفتي البلاد الخاشع الأواه

وبالفقيه أحمد النيار عمدة كل ضابط وقـاري

وكان مفتيا بهذا البلد مِـــدبا ونافعا فيٍ غـــد

كما تتلمذ على يد جده محمد المسبح:

وبمحمد الأسن الرابح القارئ المبارك المسبح[3].

ومن خلال ما ذكره أبو راس الناصري أن شيخه في علم المعقول وتلميذه في الفقه المنقول، الشيخ عبد القادر السنوسي بن دحو...رحل لمصر في طلب العلم، فأخذ بها عن لأبي الفيض مرتضى الحنفي[4]، فهذه صورة توضح مدى جدية طلاب العلم الجزائريين لا تثنيهم الانتماءات المذهبية عن نهل المعارف والعلوم أينما حلوا وارتحلوا، ومن سماتهم التي عرفوا بها آنذاك الاحترام لكل العلماء على اختلاف مشاربهم.

[1] ـ أبو راس الناصري، فتح الإله ومنته...، المصدر نفسه، ص:52.

[2] ـ ابن مريم التلمساني، المصدر نفسه، ص: 205.

[3] ـ أحمد البوني الدرة المصونة في صلحاء بونة، المصد نفسه، ص: 82.

[4] ـ أبو راس الناصري، فتح الإله ومنته...، المصدر نفسه، ص: 15.

وأما محمد بن العنابي، فقد تلقى العلم على يد المفتي المالكي، علي بن عبد القادر بن الأمين (ت: 1236هـ ـ 1820م)، وهو يروي عنه صحيح البخاري، كما تأثر به وقلده في منح الإجازات لمن أدرك حياته[1]، فمحمد بن العنابي حنفي المذهب وقد تتلمذ على يد علي بن الأمين ولم يقف الأمر عند التتلمذ بل تأثر به وقلده والتقليد ينم عن المحبة والتقدير.

وقد تم إنشاء زاوية؛ مدرسة شيخ البلاد سنة(1201هـ ـ1787م)،[2] أسسها الحاج ممد خوجة[3] جعل من بين موظفيها الأساسيين مدرسا دون أن يشترط فيه أن يكون حنفيا على الرغم من كون المدرسة حنفية المذهب[4]، كما كانت المدرسة الكتانية، التي بناها صالح باي سنة(1189هـ ـ 1776م)[5]، مركز إشعاع علمي ومقصدا للطلبة من أرجاء البلاد، و كانت نموذجاً لمدرسة هدفها الأسمى هو نشر العلم تكرس التعايش ولا تراعي الانتماء المذهبي؛ وهذا ما تؤكده جميلة معاشي بقولها:"...كانت تضم عشرون طالبا كلهم من المالكيين، وثلاث معلمين من الأهالي[6]، ومن بين شروط المدرسة أن يكون الفتيان من حفظة كتاب الله عن ظهر قلب من مالكية أو حنفية شريطة عزوبيتهم[7].

ولما كان ازدهار اي بلد مرهوناً؛ بمدى اهتمام أهله بالعلوم والمعارف المختلفة؛ ولا يتأتى ذلك إلا في ظل سلطان محب للعلم مكرما للعلماء الأجلاء أصحاب الهمم، وقد نقل لنا فايسات صورة قد ينفرد بها صالح باي ـ مقارنة بمن سبقه من بايات الجزائر ـ بقوله:"

[1] ـ سعد الله أبو القاسم، **رائد التجديد الإسلامي محمد ابن العنابي**، دار الغرب الإسلامي، ط:2، بيروت، 1990، ص: 29.

[2] ـ فوزية لزغم، **الإجازات العلمية**، المرجع نفسه، ص: 81.

[3] ـ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع نفسه، ج:1، ص: 282.

[4] ـ فوزية لزغم، الإجازات العلمية، المرجع نفسه، ص:81

[5] ـ جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص: 248.

[6] ـ جميلة معاشي، المرجع السابق، ص: 248.

[7] ـ أوجان فايسات، المرجع نفسه، ص: 166.

لقد كان التعليم واحدا من اهتمامات صالح باي"[1]، فبحنكته قد اجتمع عليه جملة من علماء أخيار كان همهم رفع مستوى التعليم، ويضيف فايسات في شأن اهتمام صالح باي بالتعليم ما نصه:" وقد وجد من يشاطره في رؤاه وهم ثلاثة رجال ذوي علم كبير: الشيخ عبد القادر الراشدي؛ المفتي الحنفي وشعبان بن جلول قاضي حنفي، والعباس قاضي مالكي؛ الذين وحدوا جهودهم مع جهوده من أجل رفع الدراسات العميقة والأداب الجميلة"[2]، فهؤلاء العلماء جمعهم الصالح العام ولم تفرقهم انتماءاتهم المذهبية.

وقد درس عبد الرحمان باش تارزي على الأزهري محمد بن عبد الرحمان الزواوي، مؤسس الطريقة الرحمانية، فعبد الرحمان باش تارزي جمع بين التعلم على المذهبين الحنفي والمالكي[3]، وقد ورد في التحفة المرضية بأن: محمد بن عبد الرحمان الزواوي أخذ عن الشيخ عبد الرحمان باش تارزي الحنفي[4]، وابن الشاهد من كبار شعراء الجزائر في العهد العثماني وكان كأستاذه ابن عمار يجمع بين الشعر والعلم[5]، ولقد كانت هناك مبادلات شعرية ما بين ابن عمار والشيخ ابن علي قد ضمنها ابن عمار في عدة مواضع من رحلته منها:"...وهذا الرجل الصالح من عشاق الشمائل المحمدية...شيخنا أبو عبد الله محمد ابن محمد الشهير بابن علي..."[6]، ويصف علاقتهما الطيبة والأيام الجميلة بينهما؛ بأنها أيام أنس ما مضت للنعمان بالشقيقة[7]، ويقول عنه ما نصه:"... وكان أستاذنا شيخ الإسلام أبو عبد الله ابن علي يحفظها ويطارحني بها وهذا مطلعها"

---

[1] ـ أوجان فايسات ، المرجع نفسه، ص: 167.

[2] ـ أوجان فايسات، المرجع السابق، ص: 167.

[3] . فوزية لزغم، المرجع نفسه، ص، 116 .

[4] ـ محمد ابن ميمون الجزائري، المصدر نفسه، ص: 69

[5] . ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي... المرجع نفسه،ج:2، ص:274.

[6] . أحمد بن عمار، **نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب**، فونتانة، الجزائر، 1320هـ . 1902م، ص: 35.

[7] . أحمد ابن عمار، المصدر نفسه، ص: 40

أقل وجدى فليبرهن مقتدى فـما أضـيع البـرهان عند المقلد[1]

وفي مجال التبادل العلمي والثقافي أيضاً يظهر التعايش بين المذهبين؛ من خلال الإقبال على شراء كتب حنفية لصالح المسجد الأكبر المالكي، فقد اشترى سيدي سعيد قدورة في جملة كتب اشتراها للجامع، منها شرح العيني وهو لمؤلفه بدر الدين الحنفي؛ اشتغل هذا الأخير بعدد من العلوم وولي قضاء الحنفية بالقاهرة[2]، كما تولى "بن محمد بن النيقرو الأكبر سي أحمد" لمسجد ستنا مريم، ويسرد الحديث بزاوية الأندلس، وولده الثاني محمد فقيه نجيب تولى مكان أبيه التدريس بجامع ميزومورطو بباب عزون[3]، وكان الحاج زروق بن محي الدين بن عبد اللطيف من المالكية ويحضر في مجلس مصطفى بن العنابي الحنفي، هذا ما أكده ابن المفتي بقوله:" ...وكـان الحـاج زروق شـريكي في مجلـس سيدي مصطفى العـنابي..."[4]، وقد عمل الشيخ العباسي قاضي المالكية كمعلم في مدرسة سيدي لخضر التي بناها صالح باي؛[5] رغم أنها كانت حنفية والشيخ مالكي المذهب، وهناك الكثير من الأمثلة في هذا الصدد، لكن من الواضح لم تكن تثير انتباه المؤرخين والكتاب نظراً لبداهة الأمر.

وممن اشـتهر من العـلماء فـي النصـف الأخـيـر مـن القرن الحادي عشر الهـجري " يحي بن محمد الشاوي المليانــي"[6] قصد بلاد الكنانة ودرس بالأزهر ومن ثم

---

[1] . أحمد ابن عمار، المصدر نفسه، ص: 231.

[2] . ابن المفتي حسين، المصدر نفسه، ص: 97.

[3] . ابن المفتي حسين، المصدر السابق، ص: 112.

[4] . ابن المفتي حسين، المصدرالسابق، ص:113.

[5] ـ نور الدين عبد القادر، المرجع نفسه، ص: 219.

[6] ـ هو يحي بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى أبو زكريا، الشاوي: عالم بالنحو، مفسر وفقيه مالكي، أصله من مليانة له شرح "التسهيل" لابن مالك و"النبل الرقيق في حلقوم الساب الزنديق" ، ت: (1096هـ ـ 1685م)؛ ينظر: عادل نويهض، المرجع نفسه، ص:246.

شخص إلى تركيا، فحضر مجلس العلم الذي انعقد بحضرة الخليفة العثماني، فشارك في مباحث واعترف الجميع بفضله، وجلس للإقراء في دار الخلافة[1].

2ـ التعايش في الجانب الاجتماعي:

2 ـ 1ـ الزواج والمصاهرات:

من بين أهم مظاهر التعايش بين الشعوب والقبائل مسألة الزواج والمصاهرة، وقد عرفت الكثير من الدول ما يعرف بالزواج السياسي الذي جعل وسيلة لاستقرار الأوضاع و ورابطة توثق تآلف القلوب ومن الأمثلة التاريخية نذكر منها مثلا: زواج بعض أعيان بني هلال من بنات المعز بن باديس الصنهاجي بعد دخولهم بلاد المغرب وتغلبهم على أهلها، حتى يأمن شرهم ويضمن مكانته ويحافظ على أملاكه.

ساهمت الكثير من الأمور في تقارب العثمانيون من الجزائريين منها مسألة الزواج، خاصة أن أغلب الجنود العثمانيون كانوا يأتوا عزاباً، بالإضافة لرابطة الإسلام وداعي الجهاد، فتزوج الكثير من الأتراك بجزائريات، ونتج عن ذلك فئة عرفت بطائفة الكراغلة[2](المولدون)[3].

فالمصاهرات مست فئات مختلفة من تجار وعلماء وأعيان، فالداي علي خوجة مثلاً: كان صهره الحاج مصطفى وهو تاجر حضري[4]، ولدينا حسين باش(أخر الدايات) فقد قيل أنه كان متزوجاً من إحدى حفيدات الشيخ بن يوسف الملياني، العالم الصوفي

---

[1] ـ محمد الطمار، المرجع نفسه، ص:257.

[2] محمد الطمار، المرجع السابق، ص: 276.

[3] . الكراغلة : هي فئة ظهرت في بلاد الجزائر من أباء أعاجم وأمهاتهم جزائريات، كانوا لا يتساوون في الحقوق السياسية مع الأتراك ؛ سواء كان ينظر لهم أنهم أتراك من الدرجة الثانية، واما الدافع الفعلي خوفهم منهم من الانقلاب عليهم و الاستلاء على السلطة، وهذا ما حدث فعلا في عدة مرات وفي مناطق مختلفة.

[4] ـ عائشة غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع نفسه، ص: 24.

المشهور[1]، وهناك باشوات أخريين ممن كانت لهم مصاهـرات مع شيوخ القبائل وأعيانها، ولا شك أنها كانت لأجل النفوذ والسيطرة في تلك المناطق وحشد تأييدها لضمان بقاء العثمانيين، أو على الأقل ضمان عدم تحالفها مع قبائل أخرى، ضد العثمانيين.

لكن السؤال المطروح هل كان يتم زواج الجزائريين بنساء تركيات؟؟ تجيبنا الوثائق التاريخية بحقيقة ذلك، فهذه وثيقة أرشيفية تتحدث صراحة عن زواج امرأة تركية بجزائري مزابي ووكلته لينوب عنها ويرثها، وهذا مقتطف من نص الوثيقة: "... الحمد لله حضرت لدى المحكمة الحنفية...الولية أليفة بنت عثمان التركي وأشهدتهما على نفسها أنها أوكلت زوجها المكرم السيد علي المزابي أبن ابراهيم ينوب عنها..."[2]، فلم يكن في الأمر نفرة أو خلفية مذهبية.

وهناك من كان حنفيا وأمه مالكية المذهب، والأدلة كثيرة على ذلك، من الأمثلة :"ما أورده خليفة حماش في أطروحته بأن: علي ابن القائد محمد بن علي آغا (وهو حنفي المذهب)، وقد توفي عن أمه فاطمة بنت محمد بن علال السلاوي وهي مالكية كما يدل على ذلك نسب جدها"[3] أي بمعنى أنها كانت تحت عصمة رجل حنفي ولها أبناء حنفيين على مذهب والدهم، فكان في الأسرة تجمع المذهبين معاً.

كما أورد مثالا أخر عن التسامح وعدم ممارسة الإكراه المذهبي لا على الأزواج ولا على الأبناء، ولو كان مستشريا في ذهنية الفرد الجزائري ما ساد التعايش داخل الأسرة الواحدة، بل كانت المودة والرحمة والبر، وهل هناك من هو أحرص على مصلحة الأبناء كالأمهات؟ لو كان هناك خوف من الأخر أو نكرانه؛ ما تركت لهم الحرية في البقاء على

---

1 ـ سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي...، المرجع نفسه، ج:1، ص: 465.

2 . أرشيف ما وراء البحار بأكس بروفانس، DSC0 2480/ 1mim4/z8 ؛ ينظر الملحق رقم: 12.

3 . خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف :فاطمة قشي، 1227 هـ / 2006م، ص: 805.

المذهب الذي هم عليه، فهذه عائشة بنت الحاج عبد الله البراملي الأندلسي وهي مالكية المذهب (حسب نسب والدها) وأما ابنتيها فاطمة وللنونة ابنتي مصطفى وقد كانتا على المذهب الحنفي[1].

ولدينا نموذج أخر مشابه لما سبق، قد يقول قائل أن النموذج الأول بأن الأم كانت مالكية فلا حول لها ولا قوة أمام زوجها الحنفي؛ فنجد مثال أخر ساقه لنا أبو القاسم سعد الله في كتابه: بأن فاطمة بنت محمد خوجة (حنفية المذهب) وكان أولادها أحمد بن حمود الرحيط (على المذهب المالكي)[2].

ومن ذلك الحاج سعيد قاضي المالكية كانت زوجته عزيزة بنت سيدي محمد بن سيدي سعيد، وكانت قبله زوجة لمفتي الحنفية حسين أفندي.[3]

3ـ مظاهر مختلفة للتعايش المذهبي في الجزائر:

هناك قضاي مختلفة أظهرت لنا مدى حرص الإخوة من المذهبين على التواصل الدائم والحرص على دوام العلاقات الطيبة، دون التصادم والصراع المذهبي، فثبتوا طيلة الثلاثة قرون من الثنائية المذهبية، على التعايش والتعاون بما يخدم الصالح العام للإسلام والمسلمين، ووحدة البلد، نذكر هنا بعض القضايا التي تجلت فيها تلك الأخوة:

ومن بين الشواهد على التعايش، صلاة المالكية في المساجد الحنفية؛ ينقل مولاي بلحميسي عن أبي القاسم الزياني صاحب الترجمانة الكبرى ـ لما قدم إلى الجزائر ـ أنه

[1] . خليفة حماش، المرجع السابق، ص:805.
[2] . خليفة حماش، المرجع نفسه، ص: 807.
[3] . ابن المفتي، المصدر نفسه، ص: 107.

توجه مع أصحابه للصلاة في المسجد الجديد الذي يسمى جامع حسن باشا، وصلى به الجمعة[1].

ومن السلوكيات الحضارية التي تحلى بها أهل الجزائر في مقدمتهم علماءهم وهي؛ عدم التعرض للعثمانيين بالنقد المباشر، إلا عن طريق الإيحاء، ومن الأمثلة على ذلك نجد أن الورثيلاني كان ناقما على العثمانيين في عدم الاهتمام بالمساجد وإهمالها، ولكن أشار إلى ذلك بقوله:" وما أرى ماحل بمغربنا من الوهن إلا بسبب أمثال هذا"[2]وهذا القول لاق قبولا وأثر في صالح باي الذي دفعه للاعتناء بالمساجد وتنظيم أوقافها، ومحاسبة القائمين عليها، وجدد بعضها[3].

وهذا الباي محمد بن عثمان الكبير، وكإبدائه لحسن نوياه اتجاه الجزائريين والصوفية خاصة، عمد لبناء مشهد الولي الصالح محمد بن عودة، كما شيد مشهد أحمد بن يوسف الملياني، صاحب الطريقة الشاذلية، بخميس مليانة[4].

من خلال دراستنا لهذا الفصل المتعلق بمظاهر التعايش بين المذهبين نستنتج ما يلي: يمكننا القول أن مجتمع الجزائر كانت له قابلية للعيش المشترك بين جميع أفراده، في جو تسوده روح الأخوة والتقارب وقد تبين لنا ذلك من خلال ما وقفنا عليه من مظاهر اجتناب الفتن والصراع المذهبي، بل عكس ذلك راح كل من الطرفين لنسج علاقات الحب والتواد، حيث عملا علماء المذهبين بجنب بعضهم البعض في المجلس العلمي ؛ في إدارة الأوقاف، وحل القضايا التي تعرض سواء للتقاضي، أو لأجل الاستفتاء

---

[1] ـ بالحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون :ط، الجزائر ،1981م، ص: 185.

[2] حسين الورثيلاني، المصدر نفسه، ص:266 .

[3] ـ سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع نفسه، ج:1، ص: 251.

[4] ـ ابن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص: 141.

والنوازل، تسامح بينهم في مسائل الوقف وقد أجاز علماء الجزائر من المالكية التحبيس وفق مبادئ المذهب الحنفي القائل بحق انتفاع المحبس بما حبس على نفسه وعلى ذريته لغاية فناء عقبه، فيعود المحبس للجهة التي حبس عليها، كما رأينا ازدواجية القضاء وحرية الأفراد في التقاضي أمام المحكمة التي يشاء، دون شعور بأي عائق، كما لاحظنا معاً، بل هناك من القضاة الجزائريين تولوا خطتي القـضاء والافتاء على المذهب الحنفي، كما كانت هناك مصاهرات وزواج بين عـائلات حنفية وأخرى مالكية، ولا يفوتنا أخذهم للعلوم من بعض أو معاً، وإجازة بعضهم لبعض، فهذا كله يجعلنا نقر بحقيقة التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني.

الفصل الثالث

أثر التعايش وانعكاساته على المجتمع الجزائري

لقد أثبت لنا التاريخ أن التطور والازدهار الحضاري مرهون بوجود ظروف وبيئات مناسبة يسودها الأمن والاطمئنان والتآخي بين أفراد المجتمع، ولاحظنا معاً في الفصل السابق مظاهر كثيرة تثبت لنا التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي بالجزائر، فماهي الأثار والانعكاسات على التي ترتبت عن ذلك التعايش في المجالات الدينية والثقافية والاجتماعية؟

المبحث الأول: المجال الديني:

برز التعايش جليا بين المذهبين في الجوانب الدينية، وقد فصلنا ذلك في الفصل السابق؛ من خلال ذكر نماذج ظهر فيها التآخي والتسامح، وقد لاحظنا أن العلماء المالكية ـ الجزائريين ـ أجازوا التحبيس وفق أصول المذهب الحنفي، بغية تحفيز الناس على التحبيس، دون الاعتبار المذهبي، وهدفهم من ذلك سوى؛ وجه الله ثم الصالح العام، كما ثبت تحبيس الكثير من الحكام على مؤسسات وجهات مالكية، وقد ساهم ذلك التعايش في انتشار المذهب الحنفي، ومما يحسب للعثمانيين أنهم قاموا بترسيم الافتاء كخطة بعد أن كان حرا لا دخل للسلطة فيه، ولا ننسى مساهمة بعض الحكام في نشر ودعم بعض الطرق الصوفية كالطريقة البكداشية والقادرية والشاذلية وغيرها، وهناك أمر مهم لابد من الإشارة إليه؛ وهو طبيعة التأثير والتأثر لا يمكن حصرها في الجانب الديني فقط، فالتأثير يتسرب لمجالات أخرى، ومنه يمكن القول أنه لو لم يكن هناك تعايش بين المذهبين؛ ما أقبل السكان على عادات وتقاليد وأفكار اجتماعية عثمانية.

1ـ انتشار المذهب الحنفي في الجزائر:

ساهمت الكثير من العوامل في انتشار وتوسع المذهب الحنفي، كدعم السلطة الحاكمة المتكونة أساساً من الأتراك العثمانيين، الذين كانوا على المذهب الحنفي، وكان لهؤلاء الحكم والسطوة، وبأيديهم الأموال وعندهم الجاه، فلا غرابة أن يدعموا مذهبهم الحنفي مادياً ومعنوياً، لكن ما يهمنا هو مدى تأثير ومساهمة التعايش المذهبي في انتشار المذهب الحنفي؟ وكيف ساهم في تمسك المالكية بمذهبهم؟

لما جاء العثمانيون إلى الجزائر ودانت لهم سيادة البلد تمكنوا من نشر مذهبهم الحنفي، فهناك عديد المظاهر التي توحي لنا بالانتشار السريع الذي عرفه هذا المذهب بين أفراد المجتمع الجزائري؛ منها أنهم أتو رفقة علمائهم الأحناف عينوهم في خطتي الإفتاء والقضاء، ليستشيروهم في كل ما يشكل عليهم في دينهم ودنياهم، وأعطوا المفتي الحنفي صلاحيات واسعة مثلما يحظى بها نظيره في استانبول[1] وفُضلَ العلماء الأحناف عن نظرائهم من علماء المذهب المالكي، وتم بناء المساجد الحنفية وظهر التنافس من قبل فئات الأتراك في بنائها والتحبيس عليها، بالإضافة لانتشار الأوقاف الحنفية وبناء الزوايا والمدارس كلها من أجل خدمة المذهب والعمل على انتشاره، وسنفصل في تلك المظاهر كي نبين مدى انتشار المذهب الحنفي في البلاد.

1ـ 2ـ القضاء والافتاء الحنفيين:

إن القضاء والافتاء في الدول الإسلامية ـ خلال الفترة الحديثة ـ يأخذ تشريعاته من مصادر الشريعة الإسلامية، فلم يكن هناك خلاف في ذلك، إلا أن كل دولة اتخذت لنفسها مذهباً معينا، والدولة العثمانية لم تكن بدعاً من ذلك، فكانت تلتزم المذهب الحنفي وتُحَكِّمُهُ في مجالي القضاء والافتاء، وبعد انضواء الجزائر تحت حكم الخلافة، بدأ تعيين شيخ

[1] ـ عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع نفسه، ص: 399.

الإسلام الحنفي من الأستانة رأساً لمدة سنتين[1]، يعين شيخ الإسلام باعتباره رئيس القضاة الشرعي كلهم، وقسمت الدولة العثمانية إلى منطقتين قضائيتين رئيسيتين هما: الروملي والأناضولي.

ـ منطقة الأناضولي القضائية: تتبعها بلاد الأناضول والبلاد العربية والاسيوية ومصر.

ـ منطقة الروملي القضائية: وتتبعها شمال إفريقيا.[2]

ومن المعروف أن العثمانيون لما قدموا إلى الجزائر، كان منهم المجاهدين، والعلماء القضاة والمفتين، والجند، والصناع، وغيرهم من مختلف الفئات، ونخص هنا بالذكر العلماء والقضاة الذين كانوا يسهرون على تطبيق تعاليم المذهب الحنفي، وكان للمفتي الحنفي المكانة والرياسة الدينية، وهذا ما ذهب إليه هابنسترايت بقوله:" أما رئيس الهيئة الدينية فهو المفتي الذي تبعث به استانبول"[3] ومن كلامه يثبت ما ذهب إله جل الكتاب حول مسألة تعيين المفتي والقاضي الحنفيين من قبل السلطان العثماني، فهو يمثله في الإيالات العثمانية، ويعتبر الشخصية الثانية بعد الداي أو الباشا من حيث الترتيب السياسي.

وكان للمفتي والقاضي الحنفيين عضوية المشاركة في الديوان الصغير أو ما يعرف بديوان الباشا[4]، وقد ذكرت المصادر العثمانية، أنه كان له من النفوذ ما يؤهله للاعتراض

---

[1] ـ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، **الجزائر في التاريخ**...، المرجع نفسه، ص: 137.

[2] ـ جميل بيضون وأخرون، **تاريخ العرب الحديث**، دار الامل للنشر والتوزيع، ط:1، إربد ـ الأردن، 1416هـ ـ 1991م، ص: 59.

[3] ـ ج. أو. هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس**، تق وتع وتر: ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص:45؛ ينظر أيضا: ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**...، المرجع نفسه، ص ـ ص: 22 ـ 23.

[4] ـ كان يضم الباشا وآغا الإنكشارية، والمفتي والقاضي الحنفيين المعينين من طرف الباب العالي، والخوجات الأربعة الكبار، وأربعة وعشرين من كبار ضباط الإنكشارية برتبة آية باشي، بالإضافة إلى موظفين ساميين : الخليفة أو الكاهية، الخزناجي، الباي لرباي، القبطان رايس، وأما الديوان العام فكان يضم حوالي ألف شخص؛ ينظر: آمين محرز، **الجزائر في عهد الأغوات(1659 ـ 1671)** دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،(بد: ط)، ص ـ ص: 24 ـ 25.

على المسائل السياسية[1]، وهذا في بداية أمر الدولة العثمانية، أما بعد أن تجذرت أركانها وتغير حالها، تراجعت مكانة العلماء وتضعضعت، وهذا حال العلماء دائما حين يشغلون أنفسهم بالسياسة والتقرب من الحكام والتزلف لهم؛ بغية الجاه والاسترزاق.

المهم فقد تمكن الجيل الأول من العلماء الأتراك ـ بدعم السلطة ـ من التأثير بصفة إيجابية على الحياة الفكرية والعلمية؛[2] حيث ساهم هؤلاء العلماء في جلب علوم وثقافات جديدة، خاصة وأن أولئك العلماء لم يقتصر مجيئهم على بلاد الأناضول؛ فقد جاؤوا من شتى البلدان، وهذا بدوره أدى إلى التلاقح الفكري والتنوع والاجتماعي؛ فكانت بمثابة فسيفساء ثقافية داخل المجتمع الجزائري طيلة التواجد العثماني.

وهكذا قد أنشئت محكمتين مالكية وحنفية، تتميز كل منهما بمفتيها وقاضيها استجابة لاستقلالية كل مذهب[3]، فتم إرساء المذهب الحنفي إلى جانب المذهب المالكي، وتبع ذلك تأسيس مدارس وجوامع للحنفية، ثم ظهر جيل ثان من علماء الحنفية [4]، أصبح القاضي والمفتي يعينان من طرف ديوان الجزائر[5]، وبدأ تعيينهم من أبناء الأسر الجزائرية، ومن الكراغلة؛ فأول من تم تعيينه من أبناء البلد ـ من العثمانيين ـ هو حسين بن رجب شاوش حيث ذكر بن المفتي ما نصه:" ووالدي أول القلغار في الخطة... وسنه ثلاثون عاماً ، ومكث في الفتوى اثنتي عشر سنة"[6]، وهذا التحول في طريقة التعيين يستدل به البعض على على بداية استقلال قرارات الجزائر عن استانبول، منهم هابنسترايت الذي يرى:" ديوان

---

[1] ـ **عبد العزيز الشناوي، المرجع نفسه، ص:398.**

[2] ـ لندة الأرقش واخرون، **المغرب العربي الحديث من خلال مصادره**، مركز النشر الجامعي، ميديا كوم، 2003، ص:298.

[3] ـ مصطفى بن حموش، فقه العمران ....، المرجع نفسه، ص: 24.

[4] ـ ليندة الأرقش، المرجع نفسه، ص: 298.

[5] ـ هابنسترايت ، المصدر نفسه، ص:45.

[6] ـ أبن المفتي ، المصدر نفسه، ص:36.

الجزائر الذي لم يعد يعترف بالسلطان العثماني إلا باعتباره الولي الشرعي للمسلمين"[1] إلا أن هناك من يرى خلاف ذلك بأن خطتي القضاء والإفتاء لم تكن تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لحكام الجزائري، أو لم تكن تشكل خطراً على سلطتهم، ونستشف ذلك من خلال ما ذهبا إليه سعيدوني والبوعبدلي في كتابهما الجزائر في التاريخ:" ونظراً لكون النظام القضائي كان يقتصر على المسائل المدنية الصرفة، فإن الحكام لم يروا مانعاً من السماح لبعض الحضر والكراغلة بتولي المناصب القضائية"[2] كما يمكننا أن نستنتج من هذا التحول في التعيين؛ ظهور الثقة المتبادلة وزوال نظرة الخوف بين أهل الجزائر والسلطة العثمانية.

أما بخصوص القضاء في الجزائر العثمانية إجمالاً، فهو يخضع لتنظيم محكم وواضح المعالم، فهناك قضايا تتعلق بالجرائم الكبيرة كالدماء وخيانة الدولة والتآمر عليها وغيرها، فكانت من اختصاص الداي أو الباشا أو الباي في حدود بايلكه [3] وكانت محكمة الباي في بيته، حسبما ذكر لنا أبو القاسم الزياني حين زار قسنطينة، وقد دعاه الباي لبيته، حيث قال:" دخلنا الدار وصعدنا في المدارج إلى محل جلوسه في محكمته" [4] وكان للداي أو الباي الحق الحق في إصدار الأحكـام بخصوص الإعدام، أما المسائل المدنية فكانت تحت إشراف قاضيين، أحدهما مالكي لغالبية السكان، والأخر حنفي للأتراك والكراغـلة وبعض العرب[5]، رغم هذا كانت هناك حرية لأتباع المذهبين في اختيار المحكمة التي يريدونها دون إلزامهم من أي جهة كانت فهناك كثير من الوثائق الأرشيفية التي تثبت ذلك، منها هذه الوثيقة التي تبين لجوء السيد قويدر بن رحمة قايد الفحص ـ المالكي ـ للمحكمة الحنفية في بلد الجزائر لابتياع " أمة " من شخص هو الأخر مالكي وفق المذهب الحنفي؛ وهذا نص الوثيقة:"

---

[1] ـ هابنسترايت، المصدر نفسه، ص: 45.

[2] ـ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ... المرجع نفسه، ص:23.

[3] ـ عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية، ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط:1، بيروت ،1997،ص:72.

[4] ـ الزياني أبو القاسم، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً وبحراً**، تح وتع: عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع ، المغرب، ط: 1412هـ ـ 1991م، ص:155.

[5] ـ أوجان فايسات، المرجع نفسه، ص: 27.

الحمد لله حضر لدى شهيديه وبالمحكمة الحنفية ... المكرم قويدر بن رحمة قايد الفحص ... أنه ابتاع من السيد محمد بن عدة الوهراني جميع أمته الزهرا على المذهب الحنفي والطريق النعماني رضي الله عنه وعن سائر الأئمة ...وعقد بتاريخ أواخر شوال عام خمسة وأربعين ومائتين وألف"[1]، لم يمنعهما مذهبهما المالكي من التوجه للمحكمة الحنفية لتثبيت عقد بيع أمة ووفق المذهب الحنفي، كما نلاحظ عبارات الترضي والدعاء من قبل القاضي الحنفي علىساير الأئمة من المذاهب الأخرى بما فيهم الإمام المالكي.

كانا القاضيان يعقدان جلستيهما كل يوم ما عدا يوم الجمعة[2]، وينظران في القضايا المدنية، من بيوع وقضايا أسرية، وغيرها[3]، ويرجعان في أحكامهما إلى كتاب الله وسنة رسوله ثم الاجتهاد، والقضايا تعرض أمام القاضي دون حاجة لمحامي ودون نفقات باهظة[4]، وكانت هناك سرعة كبيرة في معالجة القضايا وتنفيذ أحكامها، فور صدور الأحكام[5]، وبخصوص القضايا التي لا تتمكن المحكمة من حلها فترفع للمجلس العلمي بالجامع الأعظم[6]، أما فيما يتعلق بمقر المحكمة الحنفية فكان بمدينة الجزائر بالقرب من باب الواد[7] في الجامع الجديد[8].

الجديد[8].

يساعد القاضي عدلين لتوثيق الأحكام والعقود، وقد لاحظنا في بعض الوثائق التي تطرقنا لها في الفصل السابق أنه لا يشترط في العدل أن يكون حنفياً أو مالكيا سواء في

---

[1] ـ **أرشيف ما وراء البحار، أكس آن بروفانس:** DSC02812/1mim4/z8

[2]ـ عبد القادر حليمي، المرجع نفسه، ص:275.

[3] ـ عمار بوحوش ، المرجع نفسه، ص: 71

[4] ـ عبد القادر حليمي، المرجع نفسه، ص:275.

[5] ـ مصطفى بن حموش، المرجع نفسه، ص:24.

[6] ـVenture de Paradis, ibid, p-p :216-217

[7] ـ عبد الحميد دودو، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان(1830 ـ 1855)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص: 34.

[8] ـ عبد الرحمان الجيلالي، المرجع نفسه، ج:3، ص: 158 وينظر كذلك: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**...، المرجع نفسه ج:1، ص:259 ، هذا الجامع تم بناءه من قبل المهندس الحبيب، بأمر من البولكباشي خليل آغا.

المحكمة المالكية أو المحكمة الحنفية، ولتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة يوفد عسكريين يحضرون الجلسات القضائية، ويتولون تنفيذ أحكامها دون توان[1].

2ـ ثبات المذهب المالكي:

رغم الظروف المواتية لانتشار المذهب الحنفي، وبالرغم من كون الحكام أحناف، إلا أنهم لم يفرضوا مذهبهم على السكان، وذلك لاهتمام العثمانيين في الجزائر باستخلاص الضريبة والمحافظة على النظام[2]، دون التركيز على سواهما، وقبل ذلك؛ فإن المذهب المالكي مترسخ في أهل الجزائر منذ القديم، كما قال ابن المفتي:" وأما السادات المالكية فإن خطة الفتوى بالجزائر قديمة، لأن هذه المدينة دار علم وصلاح..."[3]، ولا شك في تجذر المذهب المالكي منذ بداية دخول المذاهب إلى المنطقة، لكن ما نحتاج إليه في هذه الدراسة هو معرفة مدى ثباته في ظل ريح التغيير القادمة من بلاد الأناضول؟

في هذا الصدد يقول جوليان:" إن بلاد المغرب كلها تكاد تتبع تعاليم مذهب فقهي واحد؛ هو المذهب المالكي: ولم يتبنى المذهب الحنفي سوى أحفاد الأتراك المستقرين بالبلاد الجزائرية والتونسية "[4]، إن المالكية التي ترتبط بها الصوفية والمرابطية بمسلكها الشعبي بقيت بقيت لمدة طويلة شكلا من أشكال الإسلام انتشاراً والأكثر تجذراً ورسوخاً[5]، فقد بقي المذهب المالكي محافظا على تفوقه وسيادته في البلاد بالرغم من مساندة العثمانيين لمذهبهم الحنفي، فنجده منتشراً في ربوع البلاد كلها، مقارنة بنظيره الحنفي ـ كما تبين ذلك سابقاـ فقد بقي محصوراً إلا في بعض المدن التي يتواجد بها نفوذ الأتراك كدار السلطان والمدن الكبرى.

---

[1] ـ مصطفى بن حموش، فقه العمران... المرجع نفسه، ص : 25.

[2] ـ كورين شوفالييه، المرجع نفسه، ص:72.

[3] ـ ابن المفتي ، المصدر نفسه، ص: 93.

[4] ـ شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ج:2، تع: محمد مزالي والبشير بن سلامة، ط:2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983، ص ـ ص: 389 ـ 390.

[5] ـ كورين شوفالييه، المرجع نفسه، ص: 72

وما ميز الوافدون الجدد ويحسب لهم، هو عدم التضييق على المفتي والقاضي المالكيان وعدم منعهما من ممارسة حقيهما في مهامهما حتى بعد أن انتشر المذهب الحنفي في جهات مختلفة من البلاد؛ بل كانت تلك الثنائية المذهبية والتنافس بينهما حافزاً وتأثيراً أدى لازدهار المذهب المالكي وزودته بعوامل النماء والتجذر؛ فقد تم ترسيم خطتي القضاء والإفتاء ـ المالكيان ـ وإدراجهما ضمن الخطط الرسمية للدولة هذا ما يبنه لنا بن المفتي بقوله:" ويأخذ الأوامر القضائية قاضيان: الأول قاضي المالكية وهو مستقل من زمن العرب، وأصبح زمن الترك يتولى الخطة تحت إمرتهم"[1].

كان الإفتاء والقضاء قبل تواجد الأتراك مستقلان، لا يخضعان لأي سلطة أو جهة، ولا يراعيان في أحكامهما سوى الورع والتقوى والضمير؛ أي أنه لم يخصص مفتي بعينه لاستفتائه، بل الأمر متروك للمستفتي، حيث يختار العالم المعروف ومن تواتر خبره بين الناس ووصف بالعلم والنزاهة، ويتم استفتاءه فيفتي في المسائل، وقد رأينا الكثير من العلماء من ألفوا كتباً في النوازل مثل نوازل الفكون، والدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي زكريا يحي المغيلي المازوني وغيرها؛ حيث كانت الأسئلة فيها مباشرة من قبل المستفتين، أو كل من أُشْكِلَ عليه أمر من أمور دينه ودنياه، فابن المفتي يدلنا على ذلك بقوله: "وكان العلماء الذين يوثق بهم يستفتون فيجيبون من غير تخصص أحد في الفتوى"[2].

وكان العثمانيون شأنهم شأن المجتمعات الإسلامية يرفعون من مكانة العلم والعلماء، ولكن لم يدم ذلك طويلاً حتى تغير الحال وتهاوت تلك المكانة أمام أطماع العلماء وتزلفهم للحكام؛ حيث يذكر بن المفتي أنه رأى قاربغلي حسين شاوش الدولاتي يقبل يد والده ويد سيدي أحمد بن سعيد مفتي المالكية ويد ابن الحنفي القاضي ويد قاضي المالكية سيدي محمد

[1] ـ ابن المفتي، المصدر نفسه، ص: 81.
[2] ـ بن المفتي ، المصدر السابق، ص: 93.

بن القوجيلي ولكن لما تولى المفتي الحنفي محمد النيار كان أول من حطَّ من قيمة العلماء وأهانهم بتقبيله يد أهشــي مصطفى[1].

التزام خير الدين بربروس بالفتوى التي مفادها عدم جواز قبول فداء الأسرى الإسبان آنذاك وامتثل لفتواهم[2]، كما لا حظنا عدة وثائق تثبت حضور المذهب المالكي ممثلا في محكمته؛ و من أمثلة ذلك لجوء أحد أتباع المذهب الحنفي وهو عباس منزول آغا إلى المحكمة المالكية؛ والذي حبس جميع ملكه وفق المذهب الحنفي في أواخر صفر(1173هـ ـ 1760م) هذا مقتطف من الوثيقة: " الحمد لله حضر (كذا) شهديه بالمحكمة المالكية من بلـد الجـزايـر المحروسة بالله تعالى المعظم عباس منزول آغا بن محمد بن الكبير به شهد وأشهدهما على نفسه أنه حبس جميع شطر ما على ملكه من جميع البلاد الكاينة بوطن يسر الشرقي... مقلداً في ذلك بعض أيمة مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان..."[3]، حافظ علماء المذهب المالكي على حضورهم منذ بداية التواجد العثماني، فقد تبين لنا مما سبق أن خير الدين كان يستشير علماء الجزائر في مسائل الحرب والسلم، والتزامه بالفتوى التي تقضي بحرمة مغادرته للجزائر؛ وتركها عرضة للهجمات الإسبانية، وفيه دلالة على المكانة التي كان يحظى بها العلماء في بداية العهد العثماني.

كما هو مشهور أن الجامع الأعظم المالكي كان مقراً للمجلس الشرعي الذي تستأنف فيه الأحكام، وهو ملجأ لحل القضايا والخلافات، فهناك وثيقة حبس تعود لأمين جماعة الجيجلية وكان الوقف استقر عند زوجته الولية عائشة بنت محمد، إلا أن أمين الجيجلية كان عليه دين وأراد داءنوه إبطال الوقف ولكن المجلس الشرعي بعد نظره في العقود رفض إبطال الوقف، وما يهمنا من الوثيقة جملة من الأمور منها: انعقاد المجلس الشرعي في الجامع الأعظم

---

1 ـ ابن المفتي، المصدر السابق، ص: 89.

2 ـ تم التطرق للقضيتين بإسهاب في الفصل الثاني؛ الخاص بمظاهر التعايش بين المذهبين، ص: نقلا عن محمد دراج، **الدخول العثماني** ...، المرجع نفسه، ص: 371.

3 ـ س . م . ش: 126 ـ 127. و. رقم: 4.

المالكي، وكذلك حضور المفتي والقاضي المالكيين بجانب نظرائهم من الحنفية[1]، رغم حضور علماء المالكية دوما في جميع ميادين وأحداث المجتمع الجزائري، إلا أنه لا يمكننا إنكار التفضيل الذي خص به علماء المذهب الحنفي من قبل الحكام العثمانيون، سواء في المناظرات أو في الفتاوى، أو في الرواتب.

ما يثبت استحواذه على عامة السكان كثافة المساجد المالكية مقارنة بالمساجد الحنفية؛ فمن مجمل ثلاثة ومائة مسجداً في مدينة الجزائر؛ أربعة عشر منها فقط للحنفية، والباقي كله مساجد مالكية، رغم أن مدينة الجزائر هي قاعدة الحكم ودار السلطان، دون الحديث عن المناطق الكثيرة التي يندر فيها التواجد التركي، وهذا يعكس لنا مدى القاعدة الشعبية التي كان يكتسيها المذهب المالكي آنذاك، وهناك أمر أخر بخصوص تولي الخطط المالكية فلا نجد ـ على حد علمي ـ أحداً من الأتراك تولى الإفتاء أو القضاء المالكيان في الجزائر، وبقيت الخطط المالكية حكراً على أبناء الجزائر، قد يعود ذلك لكثرة العلماء المالكية، وعدم إلمام غيرهم من الأتراك بالفقه المالكي.

من أثار التعايش بين المفتيين المالكي والحنفي على الحياة الاجتماعية نورد مثالا يبين إرساء دعائم الأمن والاستقرار داخل المجتمع والقضاء على الفتن؛ فلما حدثت الاضطرابات وخلع الناس البيعة بمدينة قسنطينة سنة(975هـ -1568م) فقاما العالمان الشيخ أبا محمد عبد الكريم بن الفكون والشيخ عبد اللطيف المسبح ت:(980هـ - 1537م)، ببذل جهودهما في حث الناس على الصلح والعافية والدعوى لحقن الدماء، وعملا على وأد تلك الفتنة[2].

---

[1] ـ س . م . ش، ع: 55، و. رقم: 38.

[2] ـ سعد الله أبو القاسم، **شيخ الإسلام الفكون ...**، المرجع نفسه، ص: 41.

3ـ تشجيع الطرق الصوفية: تعددت الطرق الصوفية في العالم الإسلامي حتى بلغت ما يقارب ثمانين طريقة، وعرفت الجزائر منها ثمانية طرق رئيسية وهي: القادرية والشاذلية والخلواتية والرحمانية والتجانية والعيساوية والطيبية والسنوسية والعمارية[1].

من الملاحظ أن الأتراك كانوا في تكوينهم الديني والنفسي والحربي من أتباع الطرق الصوفية، فالطريقة البكداشية كانت منذ ظهورهم، تقودهم وتؤثر فيهم وتحميهم، وتدفع بهم إلى الجهاد والمغانم وتبارك أعمالهم، فكانوا يدينون لرجالها بالولاء ويتبركون بهم، ثم تعددت الطرق الصوفية وانتشرت بينهم، ومن أبرز الطرق التي اشتهر بها العثمانيون؛ البكداشية، والنقشبندية، والقادرية، والمولوية[2]، انتشرت الطريقة البكداشية في أوساط الانكشارية، حتى أن الدولة اضطرت لتشجع طرق أخرى لتحد من خطرها كالمولوية والنقشبندية والقادرية، ومع ذلك لم تنتشر البكداشية والنقشبندية بين الجزائريين بشكل واسع.

لقد ورد على الجزائر الكثير من العلماء والدراويش من أمثال الملا علي الذي أقام في قسنطينة والجزائر، والشيخ فتح الله ومحمد تاج العرفين من تونس، ولا شك أن بعض من أفكارهم وأورادهم ومذاهبهم تغلغلت بين أفراد المجتمع[3]، فالعياشي يذكر في رحلته أنه أخذ الطريقة النقشبندية وتلقن أورادها وأذكارها من قبل أبي مهدي عيسى الثعالبي في الثامن عشر من ذي الحجة عام اثنين وسبعين وألف هجري، وذلك بمنزله بباب حزورة أحد أبواب المسجد الحرام[4]، وأما الثعالبي فقد أخذها من الشيخ صفي الدين القشاشي المدني[5]، والعياشي نفسه كان دوما على رأس ركب الحج المغربي الذي كان يمر أثناء سيره بالكثير من المناطق داخل الجزائر ويحتك حينها بأهلها، وقد تكون انتقلت من الثعالبي المذكور إلى بعض

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، المرجع نفسه، ج: 3، ص: 251

[2] ـ سعد الله أبو القاسم **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج: ص ـ ص: 459 ـ 460.

[3] ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج:1، ص:494.

[4] ـ عبد الله بن محمد العياشي، **الرحلة العياشية(1661 م ـ 1663م)**، تح وتق: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ج:1، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، (ط: 1) 2006، ص: 340.

[5] ـ عبد الله بن محمد العياشي، المصدر نفسه، ج: 1، ص:36.

الحجاج الجزائريين، ولا ننسى أيضا الجنود الأتراك كما ذكرنا سابقاً، فقد كان من بينهم من ينتسب للبعض من تلك الطرق، ضف إلى ذلك الزواج والمصاهرات بين الأتراك و العائلات الجزائرية.

ولما قدم الأتراك للجزائر كانت الطريقتان الرئيسيتان المتنازعتان في المغرب، هما الطريقتان القادرية والشاذلية، لكن الأكثر انتشارا بين الجزائريين كانت الطريقة الشاذلية، وكان تأثيرها يأتي من المغرب الأقصى وتونس عن طريق طلب العلم[1] نظراً لوجود حاضرتين ذائعتي الصيت آنذاك؛ الزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب.

ولم يكن الصراع بين الطريقتين القادرية والشاذلية؛ حاداً بقدر حدته بالمغرب الأقصى، كون بني وطاس يوالون الأتراك؛ والقادرية امتداداً لنفوذهم بالمغرب، لهذا لاقت القادرية التضييق من قبل الأشراف السعدين بعد صعودهم للحكم[2].

وقد اتخذ الأتراك سياسة صوفية مبنية على الطريقة القادرية، وقربوا رجالها منهم وأحاطوهم بالعناية وخصوهم بالاحترام وأجزلوا لهم العطاء والسخاء؛ نظير خدماتهم[3]، وشجعوهم ببناء الزوايا خاصة وأن الزاوية تنسب لمؤسسها، وتكسبه شهرة وجاهاً، ولم يكن بناء الزوايا حكراً على رجال التصوف وحدهم، فإلى جانب هؤلاء المتصوفة كانت العائلات الكبيرة تسهم في ذلك[4]، ونجد من العلماء الأحناف من انتسب لبعض الطرق الصوفية المحسوبة على المذهب المالكي، مثال ذلك الشيخ باش ترزي الذي كان ينتسب لأكبر طريقة تنتشر بالشرق الجزائري، وهي الطريقة الرحمانية، وقد ساهم هذا الشيخ الحنفي في بناء زاوية تنسب له تسمى: زاوية باش تارزي، مقرها بقسنطينة، وما يهمنا من هذا المساهمة التي لعبتها هذه الزاوية في تدريس القرآن، و نشر العلوم بين الناشئة، بالإضافة لما كانت تقدمه

---

[1] ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج:1، ص:493.

[2] ـ صالح عباد ، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514 -1830**، دار هومة، ط:2، الجزائر، 2012، ص:25.

[3] ـ عبد الرحمان الجيلالي المرجع نفسه، ج:3، ص:255.

[4] ـ سعد الله أبو القاسم، **شيخ الإسلام...**، المرجع نفسه، ص:29

من خدمة للمجتمع عامة، وللطلبة والمدرسين خاصة، بغض النظر أن هدفها الرامي لنشر أفكار الطريقة وتعاليمها.

4ـ المجلس العلمي:

كان المجلس العلمي ينعقد في الجامع الكبير، كل يوم خميس صباحا، فينظر في القضايا المطروحة عليه، كالأوقاف، والقضاء، والفتاوى والنوازل أو ما يشكل على الباشا في مسألة ما، كما كان منبراً للمناظرات بين العلماء، وينظر في القضايا التي تخص أهل الذمة، من ذلك قضية معاوضة أرض خاصة بأوقاف الجامع الكبير بدار ملك لليهود، حتى يتم فيها دفن موتاهم، فتوجهوا للداي بطلبهم، وبدوره أحالهم للمجلس الشرعي الذي أصدر فتواه بقبول المعاوضة.

وكان المجلس يضم المفتيان والقاضيان من المذهبين؛ المالكي والحنفي، وكبار العلماء، والقضاة، كما كان يحضره الباشا أو نائبه، والعدول لتوثيق العقود وتثبيتها، وتجتمع هذه المحكمة ـ المجلس العلمي ـ في قسنطينة كل يوم جمعة، ليُحْكَمَ في القضايا الخطيرة برئاسة الباي أو قائد الدار ويكون من ضمن أعضائها هيئة العلماء؛ وهم المفتون والفقهاء[1]، أما بدار السلطان ـ مدينة الجزائر ـ فكان ينعقد المجلس بالجامع الأعظم كل يوم خميس، منذ الصباح، يضم الموظفين المعنيين، كما كان أيضا يحضره علماء اشتهروا بالعلم والمعرفة.

لم ينحصر وجود العلماء الذين وفدوا على المجلس العلمي في مشاهدة ما يحدث داخل المجلس؛ بل كانت لهم مساهمات علمية في معالجة بعض القضايا المعاصرة، وفتح المجال لهم للمناظرات، وخاصة في أبواب النوازل، ومن أمثلة ذلك الشيخ أبو راس الناصري، الذي يؤكد لنا مشاركته بالمجلس يوم الخميس عام أربعة عشر ومائتين وألف، وقد سئل في مسألة القهوة وكذلك قضية الدخان في شمه أو سفه، وما حكم متعاطيهما في الشرع القويم ـ وهاتين

---

[1] ـ أوجان فايسات، المرجع نفسه، ص: 27. ينظر كذلك: Ernest Mercier, **histoir de costantine** ,imprimerie:jérome marle et f.Biron, Editeurs 51,1903, p – p: 216 217.

المشكلتين كانت من نوازل ذلك الوقت ـ فأجابهم عن تلك الأسئلة، حيث نقل لهم أقوال العلماء فيهما، كقول الشيخ الأجهوري، وقول الشيخ زروق والشيخ أحمد المقري وغيرهم من العلماء[1].

خلاصة القول أن مثل هذه المجالس كانت تعود بالنفع الكبير على المجتمع الجزائري، سواء في إدارة الأوقاف، أو المساهمة في حل المشاكل والقضايا الاجتماعية والسياسية والدينية، كما كانت تلك المجالس محل للمناظرات بين العلماء على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم، ومصدرا للفتاوى العلمية ولا يتسنى هذا كله إلا إذا كان هناك توافق بين المذهبين، وبدون التعايش ستتضرر المصالح العامة للمجتمع.

5- ازدهار الأوقاف:

لعبت الأوقاف دوراً كبيراً في الجزائر خلال الفترة العثمانية، حيث كانت مورداً وشرياناً لمختلف مناحي الحياة، وقد ساهمت في جميع الميادين، سواء منها الدينية أو الثقافية، أو الاجتماعية، و الاقتصادية، وحتى السياسية، حيث كانت موردا رئيسيا للمساجد والمدارس والزوايا والعيون والأضرحة، والفئات الخاصة والعامة، وغيرها، وكانت الممون الوحيد الذي ترتكز عليه الحياة الثقافية والدينية، كما عملت الأوقاف على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة، وتجدر الإشارة والتنويه للدور الذي لعبه الوقف الأهلي[2] الذي عرفته البلاد مع دخول المذهب الحنفي للجزائر، حيث يسمح لصاحبه استغلال وقفه طيلة حياته ثم ينتقل إلى أهله وهكذا لغاية انقطاع عقبه، وبهذه الطريقة تستفيد الكثير من الأسر التي تلجأ للوقف الذري، هذه السماحة التي تمتع بها المذهب الحنفي وليونته في باب الوقف، دفعت الكثير من أتباع المذهب المالكي لتبني الوقف الأهلي[3]، خاصة بعد فتوى العلماء

---

[1] ـ للاستزادة ينظر: أبو راس الناصري، **فتح الإله ومنته**...، المصدر نفسه، ص ـ ص:159 -160.

[2] ـ سعيدوني ناصر والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**...، المرجع نفسه، ص:26.

[3] ـ سعيدوني ناصر، **الوقف في الجزائر** ...، المرجع نفسه، ص: 187.

المالكية بجواز ذلك، وتُبين لنا الكثير من المصادر عديد الأفراد الذين أوقفوا أملاكهم وفق مبادئ المذهب الحنفي.

كما نستنتج أهمية تلك الفتاوى التي أبدت مرونة في التعاطي مع شؤون الوقف؛ والتي كانت وسيلة للمحافظة على المصالح الشخصية للواقفين، والمستفيدين من الوقف، ووسيلة للتأقلم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي، بغض النظر عن الدوافع الدينية التي يستند عليها تأسيس الأوقاف[1].

ومن أبرز الإصلاحات التي قام بها صالح باي ما أشرنا إليه في الفصل السابق، والتي ذكرها لنا "فايسات" حول تكليف القضاة ورجال الإفتاء؛ من مالكية وحنفية بإعادة التدقيق في أصول أوقاف المساجد التي أوقفت عليها تلك الأحباس، وجردها في سجلات، ثم يكلف بحفظها كل من القاضيين المالكي والحنفي وشيخ البلد وأمين بيت المال، وفي هذا القانون نوع من الرقابة بين هؤلاء العلماء وخاصة بين القاضيين المالكي والحنفي، وإعادة التدقيق في أصول الأوقاف؛ تضمن بقاء الوقف في الجهة التي أوقف من أجلها، وتحول دون تعرضه للفساد[2].

بالرغم من توفر النية الحسنة لكثير من الواقفين سواء من الحكام أو من أهل الخير من مختلف الفئات، و رغم كثرة أوقاف بعض المؤسسات لحد كبير، إلا أن الوقف بقي لا يرقى للمستوى المطلوب شأنه شأن العلوم والمظاهر الحضارية الأخرى، فمشكلة عدم تطور الوقف؛ هو انعكاس لروح العصر في كامل الأقطار الخاضعة للسلطة العثمانية، فلم يكن هناك تخطيط محكم ومدروس يهدف لاستغلال الأوقاف في قطاعات أخرى، بل ما زاد المشكل إشكالاً، ما أشار إليه سعد الله بقوله:" تجد الباشا الجديد حاقداً على سلطة سلفه،

---

[1] ـ ناصر الدين سعيدوني، **الوقف في الجزائر** ... المرجع السابق، ص:187.

[2] ـ ينظر أجين فايسات، المرجع نفسه، ص: 168.

فيلغي سياسة خصمه، ولا يزيد في تطوير ذلك الوقف، فظلت الأوقاف فردية تتوقف بنهاية صاحبها"[1].

أما التأثير الإيجابي في مسألة الوقف في الجانب السياسي، فقد عملت مؤسسة الحرمين الشريفين على تشريف الجزائر، وتمثيلها في أقدس بلد عند المسلمين يستقطب أكبر تجمع للحجيج، ومن خلال تلك الإعانات والهداية التي يودعها أهل الجزائر بمختلف شرائحهم، تمثل وجه الجزائر وقوة البلد وتعزز الوحدة الإسلامية بين المسلمين.

ومن بين الأوقاف التي تكتسي أهمية كبيرة، أوقاف الجامع الكبير، الذي كانت أوقافه متنوعة يسهم فيه الحكام والمحكومين نظرا لرمزيته التاريخية، وكونه مقر المجلس العلمي، وهو الشيء الذي ساهم في كثرة أوقافه، ويذكر سعد الله بأنه الجامع الكبير من المؤسسات الغنية، وقد استطاع سعيد قدورة الذي تولت أسرته وكالة أوقاف الجامع، أن يبني زاوية ومدرسة من فائض تلك الأوقاف[2].

وهناك أوقاف خصت بفئة معينة دون سواها؛ منها زاوية الأشراف التي بناها بكداش وأوقف عليها، حيث تنص الوقفية على أن لا يقيم فيها سوى الشريف غير المتزوج، ولايقوم على الدرس والإمامة بها إلا الشريف، وأن الفائض من الأوقاف يوزع على فقراء الأشراف[3] المولودين في الجزائر[4]، بالرغم من أنها تمس فئة محدودة، إلا أن ما نستفيد منه في هذا الأمر؛ هو تضامن بكداش الحنفي مع هاته الفئة المالكية، والدور الذي لعبه بهذا السلوك

---

[1] ـ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**،ج:1 المرجع نفسه، ص:234.

[2] ـ أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص:243.

[3] ـ كان لنقابة الأشراف نقيب يتمتع بمكانة مرموقة لدى رجال الدولة والمجتمع يساهم في اجتماع الديوان وحضور ترسيم الباشا ، من أشهر العائلات التي تولت رأسة النقابة؛ عائلة الزهار وعائلة المرتضى.، وكان هذا التميز سببا في انتشار ظاهرة ادعاء الشرف حتى أنك لا تجد عالما أو صالحا قد اشتهر أمره بين الناس إلا واسمه مقرون بعبارة الشريفأو الحسني، وهو نوع من التخلف الحضاري، حتى بلغ بالبعض كالجامعي وأحمد البوني بادعائهم أن محمد بكداش كان شريفا؛ **ينظر**: **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص:241.

[4] ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص:242.

الأخوي في رفع الغبن وإماطة الغبن عن كثير من أفراد هذه الفئة والمساهمة في تعليمهم، بالإضافة ما ينجر عن ذلك من فائدة ونفع عام لصالح المجتمع الجزائري برمته.

انتشرت الأوقاف بصيغ متعددة وأصبحت ظاهرة العصر، فهناك أوقاف تخص المسائل والأغراض الدينية كالطواف بالكعبة باسم الواقف وقراءة أذكار وأحزاب من القرآن الكريم على الواقف[1]، فالأوقاف كانت روح العصر إذ كانت تساهم في قراءة القرآن ونشر الأذكار بين عامة الناس، وهو نوع من التعليم ونشر الثقافة آنذاك، فمن لا يتقن القراءة والكتابة يمكنه سماع القرآن وحفظه عن طريق السمع.

كما كان الوقف يمس حتى فئات من النصارى واليهود، فأحد النصارى كان مكلفاً بكنس ميضات جامع عبدي باشا، وكان يأخذ نصيبه من وقف هذا الجامع[2]، يمكن القول بأن الوقف كان مردوده عام على المجتمع الجزائري بكامل أطيافه.

6- استحداث الرباطات: (رباط وهران أنموذجاً)

اختلف في تعريف الرباط حتى بين علماء الدين أنفسهم، فالرباط عند الفقهاء هو عبارة عن احتباس النفس في الجهاد والحراسة، وأما الرباط عند المتصوفة فهو عبارة عن الموضع الذي يلتزم فيها العبادة[3].

والمرابطون: جمع مرابط، وهو من يلزم الثغر مدة لحراسة المسلمين، وذلك من المطالب الشرعية، التي حض عليها القرآن الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾: آل عمران الأية:200.

وقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها".

[1] ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج:1، ص:244.

[2] ـ سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ج:1، ص:244.

[3] ـ محمد ابن مرزوق التلمساني، **المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا الحسن**، در وتح: ماريا حيسوس بيغيرا، تق: محمود بو عياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1401 هـ ـ 1981م، ص: 411.

فمن فوائد الرباط أنه بمثابة ثكنة عسكرية من حيث بعدها عن المدن، وفي ذلك فوائد عديدة منها، انقطاع المرابط عن أشغال الحياة اليومية، والتفرغ للمرابطة مما يشعره بعظمة المهمة التي يؤديها وليس مجرد روتين، ومنها أن يضمن الابتعاد عن عيون الجواسيس، بالإضافة لما يتلقاه المرابط من علوم وتحصيل وغيرها من عوامل التثبيت على مقارعة العدو، وفي هذا الشأن نجد بن سحنون الراشدي يحصر فوائده في الآتي:" فمن فوائد الرباط أنهم يكثرون من مناوشة العدو ويضيقون عليه الحصار كما ضيقو على الجواسيس الذين يعرفون بالمغاطيس؛ من بني عامر وأحلافهم"[1].

من خلال ما سبق يتبين لنا أنها تجمع لمنتسبيها العلم والجهاد، وهذا ما سبقنا إليه سعد الله بقوله:" فالرباطات كانت قلاعاً من جهة وزوايا ومدارس متنقلة من جهة أخرى"[2]، ويضرب مثلا بأن مثل هذا التعريف يستوجب إلحاق زوايا كانت تقوم مقام الرباطات خلال العهد العثماني؛ من ذلك زاوية محمد بن علي المجاجي التي كانت زاوية ومدرسة ورباط، وضف إليها الزواية الدرقاوية والتجانية والرحمانية فكل هاته الزوايا كانت تنشر تعاليم تخالف النظام العثماني[3].

وكان الباي محمد بن عثمان الكبير جمع الطلبة واستنفرهم لقتال العدو بغية استرجاع وهران من الاحتلال الإسباني الذي جثم عليها طويلاً، فجمع الطلبة بمنطقة يفري، إلا أن البعض من الناس استهجن الأمر واستهان به ظن منهم أنه لا فائدة منه، لكن سرعان ما رأوا حسن تدبير الباي، من خلال تضييق الطلبة على الإسبان وقتالهم في كل حين، لغاية استرجاع وهران من أيديهم[4].

---

[1] ـ ابن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص:251.

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج:1 ص:272.

[3] ـ أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص ـ ص:272 ـ273.

[4] ابن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص: 149.

ويعد الشيخ أبو طالب محمد بن علي من أشهر المدرسين بمازونة ونظرا للجهود التي قام بها في الجهاد ضد النصارى في الرباط بوهران وسعت له السلطة العثمانية المدرسة ببناء بيوتها وجامعها، وقد كان عدد الطلبة بالمدرسة في حياته كبيراً، حيث أخذ معه إلى الرباط بوهران مائتي طالب[1]، فهذا الرباط كان يجمع الطلبة على اختلاف أفكارهم المذهبية، يشد بين قلوبهم الإسلام والتوق للشهادة في سبيله، أو استرجاع الوطن وتطهيره من العدو.

ولم تكن الحياة اليومية في الرباط مجرد القاء خطب ودروس دينية وعسكرية وإعداد العدة وتكثير العدد، بل رغبهم وحفزهم الباي محمد الكبير بتأليف الكتب، حيث أمر بعض الطلبة بجمع فتاوى العلماء في"جوائز الملوك"، فجمع له ذلك في رسالة، فأثابه على تأليفه بسبعين ديناراً، وجمع له بين كلام شارح السلوان في البازي، وصاحب التذكرة في أقل من كراسة، ثم أمر المؤلف ابن سحنون باختصار كتاب الأغاني ، فاختصره في نحو ثمانين كراسة، فأثابه بمائة سلطاني، ثم أمره بجمع كتاب" طب القاموس"[2].

ولعل أكبر فائدة حققها التآخي بين المذهبين هو التماسك في وجه العدو وتكللت بتطهير أخر قطعة من البلد بتحرير وهران، وما نتج عنه من ذل للعدو الذي قدم الاعتذار وحمل الماء من عيونها إلى استانبول، كعربون للندم والإذلال الذي لحق بهم على أيدي الجزائريين، إضافة لما كان من تآخي بين الطلبة، وما أنتجه الرباط من مؤلفات ومذاكرات ومناظرات علمية، كلها في رصيد الجزائر.

المبحث الثاني: الجانب الثقافي.

1. المجال العلمي:

يعتبر التعليم أساس بناء التقدم الحضاري للأمم والتجمعات الإنسانية، فهو شديد النفع شريطة الأخذ بأسبابه ووضع خطط محكمة لبلوغ أهدافه، والدارس لواقع الجزائر العثمانية في

[1] ـ لزغم فوزية، المرجع نفسه، ص: 143.

[2] ـ بن سحنون الراشدي، المصدر نفسه، ص: 155.

باب التعليم يجد اختلافاً وتباينا؛ فهناك من يمدحه، وهناك من يذمه، فنجد أغلب من زاروا الجزائر آنذاك صرحوا بأن أغلبية السكان يحسنون القراءة والكتابة، ونجد حتى المؤرخين الذين رافقوا حملات التوسع الاستطاني في الجزائر يؤيدون هذا الرأي، في حين هناك من يحكم على الجزائر بالتخلف في ذلك الوقت، وحجتهم شد الرحال من قبل علماء الجزائر نحو الزيتونة بتونس، وكذلك القرويين بالمغرب الأقصى؛ بالرغم من طول بعاع علماء الجزائر، وتفوقهم على نظرائهم ببلدان أخرى في شتى العلوم، إلا أنهم أجمعوا على عدم مواكبة طرق ووسائل التعليم لمتطلبات العصر؛ فالغالبية من العلماء يعمدون إلى تحصيل العلوم الدينية دون غيرها، فتجدهم إما يلخصون طويلا أو يشرحون متوناً، ومن شذَّ عن التقليد واتجه نحو التجديد؛ إما أن يُبَدَعْ أو يُفَسَقْ، مثل ما حدث للشيخ عبد القادر الراشدي حتى مع تلاميذه وطلابه، كما نادى ابن العنابي بالتجديد، من خلال مؤلفه السعي المحمود في نظام الجنود[1].

وكان التعليم يرتكز كذلك على المبادرات الشخصية؛ لكنها كانت بحاجة للدعم والتمكين، إلا أن ذلك لم يحدث، وهذا يقودنا إلى تبني الفكرة القائلة بأن العثمانيين لم يشجعوا التعليم ولم يمنعوه، فيعزى إليهم تخلف التعليم كونهم لم يأخذوا بأسباب النهوض به، فالتعليم بحاجة إلى التخطيط الرشيد والتوجيه المحكم ومن مظاهر قلة الاعتناء بالتعليم عدم بناء حواضر تنافس الزيتونة بتونس أو القرويين بالمغرب، والاكتفاء بالجهود الفردية للعلماء، أو مبادرات العائلات العلمية، التي حملت على عاتقها المساهمة في تنوير المجتمع.

وما ميز الجزائر في ذلك الوقت اختفاء حواضر علمية وبروز أخرى، حيث بدأت كل من بجاية وتلمسان في التراجع العلمي والثقافي، لتزدهر مدينة الجزائر وأصبحت تستقطب العلماء والأدباء[2]وذلك لأنها أصبحت دار السلطان وعاصمة البلاد، ومرسى السفن التي كانت تمثل شريان الاقتصاد، فكثرت فيها الأوقاف وشيدت المساجد والمدارس وبرز فيها

---

[1] ـ **أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:2، ص:11**

[2] ـ شوقي ضيف، **عصر الدول والإمارات(الجزائر ـ المغرب الأقصى ـ موريتانيا ـ السودان)**، ط:1، دار المعارف، القاهرة، ص:83.

العلماء الكبار من أمثال الشيخ سيدي سعيد قدورة وغيره من العلماء، وبالتالي أصبحت قبلة يشد إليها الرحال.

وبقيت قسنطينة محافظة على مكانتها العلمية بل زاد نشاطها مع الدخول العثماني خاصة وأنها عاصمة بايلك الشرق، وليس الخبر كالعيان، فالشيخ الحسين الورثيلاني، الذي زار قسنطينة، ووصف واقعها بوضوح، حيث يقول:" ...لا تخلو عن العلم غير أن تدريسه فيها يكون في بعض الأوقات كالشتاء وأول الربيع، وأما سائر الأوقات فلا؛ فليس فيها العلم الغزير ولا انعدامه رأسا... فولاتها لم يشتغلوا ببناء المدارس ولا بكثرة الأوقاف والأحباس"[1]، وقد نعزو ذلك الانقطاع في التدريس لفترة طويلة من منتصف الربيع لغاية بداية الشتاء، إلى ظروف العلماء المادية، حيث كان أغلبهم لا أجرة له سوى بعض الإكراميات من قبل الطلبة أو أهل الخير المحبين للعلم، وحتى من الطلبة من يحمل على عاتقه إعالة أهله، ومن المعروف أن المجتمع الجزائري يعتمد على الفلاحة، حيث تنطلق أعمال جني المحاصيل مع أواسط الربيع والصيف والخريف، ولهذا يضطر هؤلاء للاشتغال بدل من طلب العلم.

ومن جهة أخرى نجد هناك مبادرات طيبة من بعض الحكام، من أمثال صالح باي في بايلك الشرق، والباي محمد بن عثمان الكبير في بايلك الغرب، وغيرهم ممن ساهموا بقدر كبير في نشر العلم وتقدير العلماء، من خلال الاحتكاك بالعلماء والطلبة وتقريبهم، وجمعهم للعلماء في المساجد وبيوتهم الخاصة، وفتحهم معهم للأسئلة والمناظرات العلمية.

ومن حرص الباي محمد بن عثمان الكبير على العلم واهتمامه بالعلماء فقد أشاد به أبو راس الناصري نظير دعمه له في تسهيل عملية التدريس وهذا مقتطف من النص الذي أورده أبو راس الناصري:" ثم إن البايات أمراء بلادنا لما علموا كثرة الطلبة وازدحامهم عندي...عملوا

---

[1] ـ حسين الورثيلاني، المصدر نفسه، ص: 685.

لي كرسي[1] فاستعنت به على الدرس غاية الاستعانة."[2] نلاحظ في غالب الأمر أن الساسة يوجسون خيفة من كل عالم تزاحم عنده الطلبة أو المريدين، إلا أن هذا الباي لم يكن كذلك وقد ضرب لنا مثلاً في عدم قناعته فتجد له بصمة في كل مورد ديني أو علمي.

ولما أنزل الباي محمد بن عثمان الكبير للطلبة برباط يفري؛ أمر السيد المصطفى بن عبد الله ـ وهو إذ ذاك معهم ـ بتقييد الحوادث الواقعة فيما تعلق بالجهاد، وما يصل من رزق وغيره فقيد منه قليلا ثم اشتغل عن التقييد إلى أن حصل الفتح، فهو الأن يتلقى الأخبار من أفواه الرواة ويجمعها من الرسائل وغيرها ويضمها إلى ما قيده حتى يصير كتاباً،[3] ولا ندري إذا ما تم ذلك الكتاب وما مصيره بعد وفاة جامعه بسنوات قليلة بعد تحرير وهران في عام (1792م)، والانشغال في تنظيم أحوال المدينة بعد فترة طويلة من خضوعها للاحتلال.

ومن انعكاسات التقارب الفكري بين علماء المذهبين، رأينا ذلك التوافق الجلي بينهما بشأن نازلة الدخان، فنجد مثلا: العالم المالكي بن الفقون قد ألف في المسألة كتابه " محدد السنان في نحور إخوان الدخان" كما ألف فيها الفقيه عبد القادر الراشدي رسالة سماها "تحفة الاخوان في تحريم الدخان"، ويذكر أن الشيخ أحمد بابا كذلك ألف فيها، ولا ندري لعل هناك من ألف في المسألة من غير هؤلاء، فهذه الرسائل حملت لنا في مضمونها صور مختلفة وأحداث مختلفة عن ذلك الزمن.

ومن أثر التعايش في البلاد، هجرة بعض العائلات العلمية الحنفية لدخول الجزائر والاستقرار بها، بهدف التدريس ونشر العلم، وشغل بعض الوظائف الدينية كالقضاء والافتاء، ولا نستبعد أن كل منهم كانت نيته أداء مهمته، ثم العودة إلى بلده وأهله، فهذه بغية كل

[1] ـ الكراسي العلمية: هي بمثابة مناصب علمية مرموقة تخصص لتدريس علم من العلوم، أو كتب معينة، تحبس عليها أوقاف يستفيد منها الأساتذة والطلبة. ينظر: خالد ابن أحمد، **الكراسي العلمية بين الأهمية والدور الفاعل في تقويم السلوك وتقريب المذهب وتثمين العقيدة. نموذج كراسي جامع القرويين**، عصور الجديدة. المجلد7. العدد: 27 ، الجزائر، أكتوبر 1439هـ/ 2017 ـ 2018م، ص:44.

[2] ـ أبو راس الناصري، **فتح الإله، المصدر نفسه**، ص: 23.

[3] ـ ابن سحنون الراشدي المصدر نفسه، ص: 155.

مسافر وغريب، لكن سرعان ما ملكهم حب البلد وأهلها بعد أن وجدوا مناخ ملائم يحفز على الاستقرار والعيش في الجزائر، وهو ما حدث فعلا لبعض العلماء، من أمثال الشيخ فتح الله[1] الذي قدم من دمشق وترقى في المناصب حتى بلغ به الأمر لتولي خطتي الإفتاء والقضاء، ومارس التدريس والتصوف.

ومن العلماء الذين استقروا بالبلد أيضا؛ محمد بن علي الخروبي المعروف بالطرابلسي، وقد كان له دوراً كبيراً في نشر الطريقة الزروقية[2] بين طلبة الجزائر، كما مارس التدريس والتأليف،[3] ومن الشخصيات التي قصدت الجزائر الشيخ القاضي الشهير بالمولى علي، الذي جاء من الباب العالي، وكان له معرفة واسعة بالعلوم، وله مكتبة عظيمة، واستقر بدار السلطان وتزوج فيها، إلا أن عسكر الجزائر نفوه فحل بتونس،[4] وهذا من الأسباب التي حالت بينه وبين الاستقرار بالجزائر ومن المؤكد أنهم حرموا الجزائر من علمه ومؤلفاته وكذا المكتبة التي كانت معه، ومن المرجح أنهم تخوفوا منه بعد أن تيقنوا من نباهته وتفوقه.

ومن العائلات التي استقرت بالجزائر، عائلة بن العنابي التي أخذت اسمها من مدينة عنابة، وأسرة محمد بن علي، وأسرة ابن المفتي[5]، وغيرها من العائلات التي كان لها دوراً فعالاً في بناء المجتمع وساهمت كثيراً في ازدهار الحياة الثقافية آنذاك ولكن في الغالب كان العلماء يعودون بعد سنتين من إنهاء مهامهم.

2ـ ظهـور علـماء أحناف بالجزائر: كان سلاطين آل عثمان يرسلون مع ولاتهم قضاة أحنافاً وعادة كانوا يعودون مع ولاتهم نحو سنتين، وبعد عدة أجيال كان يدرس لهم الفقه

---

[1] ـ كان حنفي المذهب، و يدرس بقسنطينة؛ لعلوم الفقه والحديث واللغة العربية وعلم الفلك لأنه كان متمكنا منه جيداً؛ ينظر: أحمد بن المبارك، **تاريخ بلد قسنطينة**، تح: عبد الله حمادي، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، ص:141.

[2] ـ طريقة من طرق الشاذلية، تنسب إلى شيخها أحمد الزروق.

[3] ـ سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج:3، ص:197

[4] ـ سعد الله أبو القاسم، **شيخ الإسلام ...**، المرجع نفسه، ص:107

[5] ـ سعد الله أبو القاسم، **ابحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، الرجع نفسه، ج:3، ص ـ ص: 198 ـ199.

الحنفي ببعض المدارس والجوامع،[1] ونتيجة لذلك التفاعل بين أفراد المجتمع الجزائري، أدى بعد فترة لظهور علماء أحناف من أبناء الجزائر تولوا نشر المذهب الحنفي، شأنهم في ذلك شأن القضاة والمفتين، وأولهم حسين بن رجب" ووالدي أول القلغار في الخطة " حيث تولى خطة الافتاء في عام 1102هـ ـ 1691م[2].

3ـ المناظرات:

من بين الوسائل التي استخدمها جل العلماء في تحصيل العلم وتصنيف درجات العلماء، فقد اعتمدوا طريقة المناظرات العلمية، والجزائر عرفت مثل هذه المناظرات منذ بداية دخول الإسلام للمنطقة، وقد نقلت لنا بعض المصادر ما كان يعقد من مناظرات علمية بين الفرق مثلما كان يحدث بين علماء السنة والإباضية فالعنبر(ق: 3هـ/9م) أحد علماء الإباضية بإفريقية الأغلبية كان من المناظرين عن الإباضية وكانت له مناظرات بحضرة الأمير الأغلبي زيادة الأول[3]، وهناك الكثير من المناظرات بين الفرق الإسلامية بالمغرب الإسلامي.

وأما في العهد العثماني فكان إذ اختلف في مسألة أو فتوى بين عالم مالكي وعالم حنفي؛ عقد لهما مجلس علمي يضم خيرة العلماء ويفتح لهم باب المناظرة فمن انتصر منهما أُخذَ بفتواه، وقد يعزلان معاً في بعض الأحيان ويولى غيرهما،[4] بمثل هذه المناظرات كان يخلق نوع من التنافس بين العلماء للتفوق والسيطرة على المجالس، و مما لا شك فيه أن هذا يدفع العلماء والطلاب لنهل العلوم والتوسع فيها وحافز للمطالعة والرجوع لأمهات الكتب والمصادر وحفظ الأقوال للمجابهة الخصوم والتغلب عليهم، وله إيجابيات جمة تعود

---

[1] ـ شوقي ضيف، المرجع نفسه، 104.

[2] ـ ابن المفتي، المصدر نفسه، ص: 36

[3] ـ محمد بن موسى بابا عمي وأخرون، **معجم أعلام الإباضية من القرن الأول هجري إلى العصر الحاضر**، ج:2، قسم المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1420هـ ـ 1999م، ص:322.

[4] ـ شوقي ضيف، المرجع نفسه، ص: 104.

بالنفع على المجتمع، وتساهم في النشاطات الثقافية. ولكن ليست كل المنافسات شريفة، فهناك من جعلها وسيلة للتزلف إلى الحكام والإطاحة بالمنافسين.

فقد حاول ابن النيكرو أن يتخلص من نائبه في الخطابة، ولكن لجأ النائب إلى الخزناجي وخصوم بن النيكرو؛ وهم المفتي الحنفي محمد بن علي ومحمد بن ميمون قاضي بيت المال ومصطفى بن العنابي[1].

كما حدث نزاع بين سيدي سعيد أحمد بن سيدي سعيد قدورة وبين النيار مفتي الحنفية، في مسألة حول الزوجة أساء لها زوجها، فاختلفا في المسألة وتبادل السباب ، ولكن افقوا أن يمثلوا في حضرة الدولاتي، وحضر معهم علماء البلد الذين انقسموا بدورهم إلى فريقين، بعضهم مع مفتي المالكية والبعض الأخر مع مفتي الحنفية، ولكن فاز الفريق الذي مع مفتي الحنفي، فتم عزل الشيخ أحمد بن سيدي سعيد قدورة[2].

هذه الخلافات كانت تغذيها المصالح الشخصية، والحسد بين العلماء، كان يظهر وكأنه صراع مذهبي، وفي الحقيقة لم تعرف الجزائر خلال العهد العثماني مثل تلك التجاذبات والصراعات بين المذاهب، مثلما كانت تحدث بالمشرق؛ فقد تواتر أن بلاد الحرمين قد شهدت اختلافات كثيرة بين المذاهب السنية الكبرى (المالكي والحنفي والشافعي والحنبلي)؛ حيث بلغت حد إقامة كل مذهب صلاته لوحده على حد قول جوزيف بيتس، حيث نقل في رحلته ما يلي:" وفي جوانب من جوانب الكعبة الأربعة بنيت غرفة صغيرة"[3]، ثم يعود ليوضح أن

[1] ـ سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع نفسه، ج:1، ص: 410.

[2] ـ ابن المفتي ، المصدر نفسه، ص: 102

[3] ـ ويقصد بذلك المحاريب حيث كل مذهب من تلك المذاهب خصص ركنا خاصا به لإقامة صلاة الفريضة ولا يصلي أي من أتباع مذهب معين خلف إمام من مذهب أخر، وهناك بعض أباع المذاهب الاربعة؛ من ذهب لحد عدم المصاهرة مع شخص من غير مذهبه، رغم أن طبيعة المذاهب السنية لا تختلف في الأصول إلا في بعض الفروع؛ ينظر: نموذج لمحراب في الملحق رقم: 14.

هذه الاختلافات لا يمكن أن تدفع لمثل هذه الصراعات الكبيرة فيقول:" وهذه المذاهب جميعا متفقة في الأساس، ولا يوجد بينها إلا اختلافات بسيطة في الشكليات فالأحناف على سبيل المثال: عندما يقفون للصلاة يلمس الواحد منهم بأصبع إبهامه حلمتي أذنيه..."[1].

وعليه فإن المجتمع الجزائري لم يعرف خلاف مذهبي بمعنى الكلمة، إلا أن تصرف بعض العثمانيين جعل التنافس بين العلماء يظهر وكانه تنافس مذهبي، فقد كان العثمانيون يقربون المفتي والقاضي الحنفيين على المفتي والقاضي المالكيين، وإذا وقع نزاع في قضية من القضايا واجتكم فيها إلى المجلس وانعقدت المناظرة رجع الباشا لرأي الأحناف[2].

4ـ تراجم المالكيين للأحناف:

ظلت العلاقات بين أفراد المجتمع الجزائري والحكام تمتاز بالتباعد خاصة في الجانب السياسي، بل لم يسلم حتى الكراغلة أبناء الأتراك من الاستبعاد خشية من تمكنهم من الوصول إلى السلطة، إلا أننا نجد هناك علاقات وطيدة بين علماء مالكية وحكام أحناف، وقد كتبوا في سيرهم وأعمالهم تراجم وكتب، لكن ما يهمنا منها ما تضمنته من وقائع وأحوال اجتماعية وثقافية واقتصادية وأحداث سياسية، وكانت هذه المؤلفات نتاج التأخي والتسامح بين أتباع المذهبين، نذكر بعضها كنماذج.

من الفقهاء المالكية الذين كانت له محبة خاصة لبعض الحكام، كالشيخ محمد بن ميمون الجزائري الذي كان معاصراً للداي محمد بكداش وقد تولى مكان الداي حسين خوجة الشريف، وكانت له من الأعمال التي استوجب بفعلها الاحترام والتقدير منها فتح وهران الأول واسترجاعها من يد الإسبان، في(1120هـ -1708م)، ومهما يكن فقد ألف له الفقيه ابن ميمون كتاب يؤرخ لسيرته ويرثي مأثره وسماه على اسمه، فقال:" وسميته بالتحفة المرضية

---

[1] ـ الحاج يوسف، **رحلة جوزيف بيتس إلى مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة**، ت: عبد الرحمن عبد الله الشيخ ،الهيئة المصرية العامة ، 1995، ص ـ ص:55-56.

[2] ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج:1، ص:410.

في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية"، يحتوي على ستة عشر مقامة،[1] وهذا المُؤَلَف المفيد جمع لنا الكثير من الأحداث السياسية سواء منها الداخلية التي كانت يجري في دواليب الحكم وعن أحوال الساسة، كما أرخ لحرب الجزائر مع تونس والمغرب وغيرها من الأحداث العامة في تاريخ الجزائر.

ومن العلماء الذين كتبوا في سير البايات نجد منهم الشيخ بن سحنون الراشدي في كتابه الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، وضمنه بعض من محاسن سيرة الباي محمد بن عثمان الكبير؛ باي الغرب الجزائري، ومآثره من أبرزها تنظيم الرباط وفتح وهران الثاني، وكذلك بناء المساجد؛ من أهمها جامع عين البيضاء بمعسكر، والذي أسال أقلام الكثير من الكتاب، ونظم الشعراء، و وبنى المدارس كمدرسة تلمسان التي أعاد بناءها، وإقباله على العلم وتقريب العلماء، وغيرها من المآثر الخالدة.

وهناك أيضاً شخصية أخرى سارت على نفس النهج، وهو الشيخ ابن هطال التلمساني صاحب رحلة الباي محمد الكبير والتي تؤرخ لخروج المحلة على رأسها الباي محمد بن عثمان الكبير، لتأديب القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب من الأحرار والعمور وبني ماضي والأغواط وأولاد يعقوب، فهو يذكر محطات محلته بدقة، ويفصل في هجومه على الأغواط وتفاصيل هزيمتهم[2]، فالرحلة تؤرخ لأحداث كثيرة ومتنوعة في الجنوب الغربي للجزائر خلال العهد العثماني، وذلك كله من خلال العلاقة التي جمعت الكاتب ـ مالكي المذهب ـ بصاحب نعمته الباي محمد الكبير صاحب المذهب الحنفي.

كما هناك تأليف أخر من قبل مصطفى بن زرفة الدحاوي صاحب الرحلة القمرية في السيرة المحمدية والذي عايش فترة حكم الباي محمد الكبير، والذي شارك في رباط يفري إلى جنب الطلبة والعلماء.

---

[1] ـ محمد ابن ميمون الجزائري، المصدر نفسه، ص:99.

[2] ـ ابن هطال التلمساني، رحلة الباي محمد الكبير، تح: محمد بن عبد الكريم، دار الوعي، ص:60.

5ـ ثراء الخزائن والمكتبات (مؤلفات حنفية):

ومن العلماء العثمانيين القلائل الذين تركوا أثاراً مكتوبة، مصطفى بن حسين خوجة منها كتابه (التبر المسبوك في جهاد غزاة الجزائر والملوك)، قد ألفه بالغة التركية، كما له أعمال أخرى ذات بال[1]

ومن أثار المازوني الحسين بن محمد بن مصطفى المازوني، ويعرف بمنزول آغا من كبار علماء مازونة في وقته، من أثاره رسالة: (تحفة الملوك في حصر أصول الإرث المتروك) فرغ منها في سنة1140ه،(ومنهاج السلوك في شرح معاني تحفة الملوك)[2]

ومن أهم المؤلفات التي تركها لنا علماء أحناف وهي تقييدات ابن المفتي حسين بن رجب شاووش، التي نقلت لنا أحداث فترة مهمة من تاريخ الجزائر، وخاصة في الجانب الثقافي، والتغيير الذي حصل في سياسة الدولة العثمانية اتجاه الجزائر، كما اطلعنا على الأحوال السياسية، والفتن الداخلية، كفتنة الحمايمي، وما كان يحدث بين العلماء وتتضمن الكثير من الوقائع.

ونذكر من بين الكتابات التي ألفت من قبل العلماء الحنفيين كتاب تحفة الإخوان في تخريم الدخان للشيخ عبد القادر الراشدي القسنطيني، والذي تطرق إلى مسألة الدخان من منظوره العلمي ، ومن الناحية الشرعية ليسوق الأدلة المختلفة لإثبات تحريمه والرد على من أحله للناس بدون علم.

6ـ رسائل وقصائد بين علماء المذهبين:_ومن أبرز العلماء الذين ضربوا أمثلة في المحبة الأخوة الفقيه الشيخ بن عمار المالكي، والشيخ محمد بن علي؛ فابن عمار يصفه بخاتمة

---

1 ـ سعد الله أبو القاسم **أبحاث وأراء** ...، ج:3، ص: 197.

2 ـ عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحالي**، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط:2 بيروت لبنان، 1400هـ ـ 1980م، ص:280.

الشعراء ويقول في ذلك:" كثيراً ما كنت أرتاح إليه رحمة الله عليه كما يرتاح إلي" وقد ذكرنا في الفصل السابق أمثلة على ذلك، إلا أننا هنا بصدد إظهار ما خلفته لنا تلك العلاقات الطيبة من رسائل إخوانية وقصائد أدبية، وقد أورد عدة قصائد منها قصيدة" هاج الغرام"[1] يعبر فيها عن مشاعره اتجاه الحرمين الشريفين والشوق لمقام سيد الأنبياء ـ عليه الصلاة والسلام ـ وتحمل القصيدة دلالات على طول باع الرجل في مجال الأدب، وتحتوي على حوالي ثمانين بيتاً.

ويظهر ابن عمار مدى تعلقه بالشيخ محمد بن علي ويذكر فضله عليه بقوله:" ويطال ما كان يفرغ من سجال أدابه عليَّ" ويذكر لنا أن بن علي كان كثير الشعر ولا يميل إلى النثر رغم أن كان بارعاً فيه وأهم ما ينقله لنا بأن للشيخ ابن علي ديوان شعري لا نظير له ويشر هنا ابن عمار أنه ترجم له هذا الديوان كتاب سماه "[2] لواء النصر في فضلاء العصر"، ولا ندري ما حل بهذا الكتاب.

وحين سافر بن عمار وطال غيابه عنه كتب بن علي له قصيدة شوق متقنة النظم، تضم حوالي أربعة وثمانون بيتاً جاء في مطلعها:

قـــسـماً بـريحان العقيق وبانه لقد انقـض غــزلى على غزاله.

من كل أحوار بابل الطرف فا تــكــه بربــار الـنهى فتـانـه[3]

ليختم قصيدته ببيتين يصفه فيهما بالأخ الشقيق و أن علاقة الود بينهما كريحان العقيق[4].

وتحلني منه محل شقيقه أو كالشقيق الغض من نعمانه.

ما دار كاس الود بين أحبه هاموا بريحان العقيق وبانه.

[1] ـ ابن عمار، المصدر نفسه، ص: 35.

[2] ـ ابن عمار، المصدر السابق، ص ـ ص: 39 -40.

[3] ـ ابن عمار، المصدر نفسه، ص: 41.

[4] ـ ريحان العقيق؛ نوع من النباتات الزهرية والعطرية مثل نبات الحبق زهرها رمادي اللون، ورائحتها زكية.

ولسنا هنا لإثبات المحبة بينهما فقد تواترت هاته المودة بينهما حتى عند الأجانب الذين زاروا البلد من أمثال الجامعي المغربي، وقد التقى به في مدينة الجزائر فشبهه بلسان الدين ابن الخطيب في صنعة الشعر والأدب وينقل بن عمار أن بن علي بعث للجامعي بقصيدة رائية وهذه بدايتها:

بابى عزالا سيف مقلته شهر قاسيت فيه من الصبابة ما اشتهر[1].

وعند ما بلغت القصيدة للجامعي أجمع ليرد الجواب بقصيدة جميلة اختيرت كلماتها من عذب المعاني نقتطف منها بيتا؛ ظهر في مطلعها:

آ حمائل الأزهار رهبت في سحر أم نفثه من شاذن عقلي سحر[2].

وهناك علماء مالكية كانت لهم سابقة في مثل هذا النوع من المراسلات الأدبية مع علماء من المذهب الحنفي بالجزائر، فابن رأس العين يبعث برسائل أدبية لأصدقائه من بينهم شيخ الإسلام الحنفي محمد بن رمضان الذي تولى مشيخة الإسلام حوالي منتصف القرن الحادي عشر وشيخ الإسلام هذا له اتصال وثيق بتاريخ الأدب الجزائري، وهو جد الأديب محمد بن محمد بن علي[3] ، الذي ثبت عنه أنه كانت له علاقات قوية مع بن عمار، وهذا ما يفيد بأنها عائلة توارثت الأخلاق الدمثة والبلاغة الأدبية وذوبانها في المجتمع الجزائري، فضربت لنا أروع الأمثلة في التعايش والمحبة بين أتباع المذهبين.

ولابأس هنا أن نورد بعض الأبيات من الرسالة التي خصّ بها الشيخ محمد بن رأس العين صديقه شيخ الإسلام محمد بن رمضان جاء في مطلعها:

لحتم في جبهة الدهر غرر ولعين العصر كنتم كالحور.
وطعتم أنجما في فلك السعـــــــد غشا نورها كل قمر[4].

[1] ـ ابن عمار ، نفسه، ص:83.
[2] ـ ابن عمار ، نفسه، ص: 84.
[3] ـ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**...، المرجع نفسه، ص: 218.
[4] ـ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...،المرجع نفسه، ص: 219.

المبحث الثالث: المجال الاجتماعي والعمراني:

1ـ المجال الاجتماعي:

1-1ـ تنوع مجتمعي: الكراغلة(أنموذجاً)

الكراغلة[1]: هم (المولدون) أبناء الأتراك من أمهات عربيات أو مغربيات[2]، وبغض النظر عن المصاهرة المشروعة بين الطرفين، إلى أن العثمانيين كان بقاءهم في الجزائر مرهون بتقربهم من السكان ولا يتم ذلك إلا بالمصاهرة والزواج[3]، وظهرت هاته الفئة لأول مرة بالمدن التي توجد بها حاميات تركية كمدينة الجزائر وتلمسان ومعسكر والمدية وبسكرة وقسنطينة وغيرها، حتى بلغ عددهم في القرن السادس عشر ما يقارب ستة ألاف[4]، وزاد إقبال العثمانيين على المصاهرة مع الأسر القوية القاطنة داخل البلاد مثل أسرة المقراني بمجانة وأسرة بن قانة بالزبان[5]، وهذا لخلق فئات تدين بالولاء للعثمانيين وتتصدى للمناوئين لهم.

وكان الكراغلة في بداية أمرهم يتمتعون بنفس مزايا الأتراك، ولكن كانوا أكثر ارتباطهم بالبلد وقربا من أهلها مقارنة بالأتراك،[6] فحسن بن خير الدين من الكراغلة وقد تولى الحكم ثلاث مرات[7] الذي كانت له عدة معارك مع الإسبان، ولكن سرعان ما دب خوف الأتراك من

---

[1]ـ الكراغلة أو القرغلان تحوير للفظ التركي قول أوغلي؛ أي أبناء العبيد على اعتبارهم عبيد السلطان حسب العرف العثماني . ينظر: ج .أو.هانسترايت، المصدر نفسه، ص: 29.

[2] ـ Dr SHAW. **Voyage dans la regence d, Alger au description on geographique, physique, philologique,** tr: j. mac cartay, marlin, editteur, paris, 1830, p : 183.

ينظر أيضاً : حمدان خوجة ، المصدر نفسه، ص:63.

[3] ـ أرزقي شوتيام، المرجع نفسه، ص: 109.

[4] ـ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي،الجزائر في التاريخ، المرجع نفسه، ص:94.

[5] ـ أرزقي شوتيام ، المرجع نفسه، ص: 110.

[6] – Boyer Pierre. **Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger**. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8, 1970. unica. P :80.

[7] ـ أرزقي شوتيام، المرجع نفسه ، ص:110.

من أبنائهم نتيجة تزايد عددهم[1]، ومنذ (1580م) بدأت الانكشارية تبعد كل من تشك في خطره على وجودها كاليهود الذين دخلوا الإسلام والكراغلة وحتى المغاربة وبالفعل ذلك ما حدث في سنة (1596م) حين نظم الكراغلة أول تجمع لهم ليقوموا بأول مناورة لهم في الانحياز لخضر باشا في صراعه مع الانكشارية، وزاد هذا من مخاوف الأتراك من أن يقوموا بأي عمل ضدهم مستقبلاً[2].

اشتد التنافس بين الأتراك والكراغلة حتى اندلع أول اقتتال بينهما في سنة (1629م) وأرادوا طرد الأتراك بالتحالف مع عناصر زواوة العاملين بالجيش[3]، إلا أنه سرعان ما ردت عليهم الانكشارية في (19 رمضان 1028هـ/ 12 ماي1629م) وبدأ طردهم من المدينة، وتمت مصادرة أملاكهم، واستقروا بمنطقة القبائل وواد الزيتون وقسنطينة كما أعادوا الكرة في سنة(1633م)[4].

ولكن تغيرت أوضاعهم بعد أحداث تلمسان (1738م ـ1746م)حيث أسندت لهم أغلب وظائف الإدارة المحلية، وانخرطوا في الجيش وكانوا أصحاب رتب[5]، ووصل بعضهم الأخر لوظيفة المفتي أو الباي[6].

لكن مهما يكن من حالهم فهي فئة من المجتمع الجزائري، فأباءهم كانوا أتراكاً على المذهب الحنفي، أما أمهاتهم فكن من أتباع المذهب المالكي، ولولا التسامح بين أتباع المذهبين ما وجدت هاته الفئة أصلا، خلاصة القول أنهم نتاج التعايش والتعاون لمجابهة الأخطار المحدقة بأرض الجزائر.

---

[1] ـ عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون**... المرجع نفسه، ص:26.

[2] – Boyer Pierre, ibid, p: 81.

[3] ـ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**... المرجع نفسه، ص:95.

[4] – Boyer Pierre, ibid, p : **82**–83

[5] ـ عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون**... المرجع السابق، ص ـ ص:26 -27.

[6] ـ محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط:1، ص:88.

وأثر العثمانيون بدورهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، وأول هذا التأثير هو ربط المجتمع الجزائري بالمجتمع الشرقي، فقد جاء العثمانيون بوسائل حضارية شرقية إلى الجزائر من مآكل وملابس ومشارب وألقاب وصنائع وتقاليد[1].

1- 2- اهتمام السلطة بفئة الأشراف:

من الواضح أن الدولة العثمانية اهتمت بفئة الأشراف وقربتهم منها، وهو ما أجج انتشار أدعياء الشرف، فكان كل من شاع أمره بين الناس سواء كان من العلماء أو من الصلحاء؛ إلا يدعى بالمرابط أو الشريف الإدريسي، وهي لاشك تعكس روح العصر وما شابه ذلك من تخلف، وحتى الباشا محمد بكداش نسبه كل من أحمد البوني والجامعي لبني هاشم[2]، وهذا ما ذهب إليه محمد بن ميمون الجزائري صاحب التحفة المرضية؛ بقوله:" هو أمير المؤمنين محمد بن علي بن محمد، الشريف الحسيني النكداني"[3]ولا زالت هاته المظاهر منتشرة في مجتمعنا ليوم الناس هذا.

ويشير أبو القاسم سعد الله بأن ظهور فئة الأشراف يعود لأوائل القرن الحادي عشر الموافق للقرن السابع عشر ميلادي[4]، فأنشئت لهم نقابة تدير شؤونهم وتمثلهم لدى السلطة، ولهم امتيازات مثل حضورهم في الديوان وحين تنصيب الداي، كما لهم دور في حل المشاكل مع القبائل وبعض السكان، كان نقيب الأشراف يتمتع بحظوة كبيرة في المناسبات العامة حيث يذكر سعد الله بأنه" يتمتع بمكانة مرموقة لدى رجال الدولة والمجتمع حتى أن مبايعة الباشا لا تتم إلا بحضوره"[5].

---

[1]- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، الجزائر، ص:143.

[2] - سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج:1، ص: 241.

[3] - محمد ابن ميمون الجزائري، المصدر نفسه، ص: 135.

[4] - سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج:1، ص:242.

[5]. سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج :1، ص: 241

وكان نقيبها الشريف الزهار أحد كتاب الديوان، ونظراً لتمرسه في الكتابة أهله ذلك للكتابة والتأليف حول أحداث ووقائع من تاريخ الجزائر في ظل الوجود العثماني، منها: مخطوط تم الاستعانة به من قبل يحي بوعزيز لكتابة مُؤَلَفه "عثمان باشا الجزائر" وله كتاب آخر حول تاريخ الجزائر ويقول نور الدين عبد القادر:" وهناك كتاب ثاني ضائع حول تاريخ الجزائر أيضاً"، وله تقاييد أخرى جمعها الشيخ يحي بوعزيز وجعل عنوانها " مذكرات الشريف الزهار نقيب الأشراف"[1]

ولم ينتهي دوره في الكتابة حتى أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، كونه اشتغل كاتباً لدي أحمد باي أثناء مقاومته للاحتلال الفرنسي بالشرق الجزائري، ثم تولى الشريف الزهار الكتابة في محلة الأمير عبد القادر لكتابة سره وصحبه لغاية سقوط الزمالة[2] في: (14 ماي 1843م) بمنطقة طاقين[3]، و بدون شك هذا من فوائد التعايش بين أتباع المذهبين والثقة التي وضعت في الشريف الزهار المالكي من قبل الحكام الذين كانوا من الأحناف جعلته يتكون في مجال الكتابة والتنظيم الإداري لينتقل نفعه للمساهمة في مقاومة الاحتلال.

3-1ـ الاستقرار الاجتماعي:

مما لا شك فيه أن بقاء المذهب الحنفي لوقت متأخر بعد سقوط مدينة الجزائر واستمرار نشاط المذهب الحنفي بها، وذهاب العثمانيين بعد نفيهم؛ لهو دليل واضح على رسوخ المذهب الحنفي على قناعة من أهلها، ولو كان عكس ذلك لسارع السكان لطمس معالمه في أقصر مدة ممكنة، وخاصة في ظل الأساليب الاستعمارية لقطع الصلة بن السكان الأصليين والعثمانيين.

---

[1] ـ نور الدين عبد القادر، المرجع نفسه، ص: 217

[2] ـ الزمالة: عبارة عن أسرة الأمير عبد القادر وجنده وكتابه وما يتبع ذلك من خيول وحيوانات وخيام وزاد، ينظر: نور الدين عبد القادر، المرجع نفسه، ص: 216.

[3] ـ نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، ص: 216

ومن الممارسات التعسفية التي فعلتها سلطات الاحتلال الفرنسي، كنفيها العلماء، وهدم المساجد والزوايا، والاستحواذ على الأوقاف، والتضييق على العلماء والطلبة، لتطفئ نور البلد، ولم تتنزه عن التفريق بين المذهبين من خلال وصف الوجود العثماني بالاحتلال، ويقول سعد الله في هذا الصدد" فلم تسلم الناحية المذهبية من سلاح التفريق فقد حاول الفرنسيون أولاً التفريق بين علماء المذهب المالكي والمذهب الحنفي ولما عجزوا عن ذلك ، لجأوا إلى التفريق بين أهل المذهب المالكي والإباضي"[1].

ومن الأمثلة الواضحة على محاولتها إزاحة كل من يعترض سياساتها لشق وحدة الجزائر وطمس تاريخها؛ فقد قامت السلطات الاستعمارية بطرد العلماء كونهم الفئة الواعية التي باستطاعتها تنظيم الجهاد والحث عليه؛ فقد وعليه فقد تم نفي الشيخ الحنفي محمد ابن العنابي، بحجة خطره على أمن الجزائر وتقويض سلطة فرنسا بعد ما كتب لكلوزيل محتجاً على مخالفة بنود معاهدة الاستسلام ونقضها من قبل الفرنسيين[2].

بالرغم من تلك السياسة الفرنسية التي تبيت لتشرذم المجتمع وتفتيته من أجل تمرير أفكارها الاستعمارية، إلا أنها لم تتمكن من إلغاء الثنائية المذهبية فقد ظل أتباع المذهبين يعملون جنباً إلى جنب لفترات طويلة امتازت بالتضامن والمحبة المتبادلة، فنجد حمدان بن عثمان خوجة بقي يقاوم الاحتلال حتى تم نفيه من الجزائر إلى استانبول إلى غاية وفاته.

وأيضا خلال هاته الفترة العصيبة بقيت علاقات المودة ثابتة بين أهل المذهبين، ففي سنة(1878م) زار الجزائر الشيخ بيرم الخامس التونسي، واجتمع ببعض علمائها كالشيخين أحمد بوقندوزة المفتي الحنفي والشيخ علي بن الحفاف المفتي المالكي[3].

---

[1] ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع نفسه، ج:6، ص:303.

[2] ـ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص:227.

[3] ـ سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع نفسه، ج:3، ص: 64.

2ـ التأثير العمراني:

1-2ـ ظاهرة الاعتناء بالمساجد وتطويرها:

لقد كانت المساجد فيما عدا أوقات الصلاة منبراً لحلقات الدروس اليومية، ومحطاً لفنون العلوم، التي كانت تدرس في ذلك العهد، لا سيما في المدن والقرى[1]، كما شهدت البلاد نهضة قوية في باب العمارة الدينية مع بدية التواجد العثماني، وبدأ التنافس في هذا المجال بين الباشوات حتى جيء لها بكل أنواع الرخام والزليج والمرمر من عدة بلدان كاستانبول وإيطاليا وفرنسا وتونس، وتعددت أشكالها الهندسية، وزيادة توسيعها، نذكر نماذج منها:

الجامع الكبير:

هذا الجامع حظي بالاهتمام الكبير من قبل الحكام والعلماء والعامة خلال العهد العثماني، نظراً لمكانته التاريخية، بصرف النظر عن جانب العبادة التي أسس من أجلها، نجده يلعب دوراً سياسياً من خلال اجتماع رأي علماء الجزائر على الاستنجاد بالعثمانين، ضد الاحتلال الاسباني، فهذا القرار السياسي القوي؛ لا شك هو ما أكسبه المكانة والهيبة في نفوس العثمانيين، وأوقفت عليه الأوقاف لتعدد مهامه المختلفة كالتدريس والتنظير الشرعي، وأصبح مقراً للبث في النوازل والقضايا المستعصية، والفصل في النزاعات والجنايات والجرائم.

كما اختير للجامع الكبير جهابذة العلماء من أمثال سعيد قدورة الذي ساهم في إصلاح الجامع وجلب له الكتب المتنوعة، حتى أنه ورث لمن خلفه من العلماء تلك القوة والهيبة، من أمثال الشيخ الكبابطي الذي ثبت في وجه التهديد الفرنسي له بالاستلاء على أوقاف الجامع، ولكن فرنسا مضت في تنفيذ خططها الرامية لهدم المساجد والزوايا وبالفعل فقد استولوا على أوقافه ونفي مفتيه الشيخ مصطفى الكبابطي[2].

---

[1] . محمد بن ميمون الجزائري، المصدر نفسه، ص: 51.

[2] ـ سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج:5، ص:113.

وحافظ الجامع الكبير على تلك المكانة والتأثير مساهماً في بناء أسس المجتمع وبقي يتشرف باحتضان المجلس العلمي لأخر أيام التواجد العثماني بالجزائر، وبقي يؤدي دوره الحضاري حتى في وقت الاحتلال الفرنسي.

ومن بين مظاهر الاعتناء بالمساجد نورد مثالا على ذلك أثناء زيارة أبو القاسم الزياني لقسنطينة دخل للمسجد الجديد (جامع حسن باشا) وصلى فيه الجمعة، وأمعن فيه المشاهدة، انبهر من إتقانه وقد أخبروه بتكاليف بنائه، وأنواع الرخام والمرمر الذي جلب إليه من خارج البلد، وهو ما حتم عليه العودة إليه منفرداً ليختلي بنفسه ويتأمله جيداً، هذا ما دفعه لنظم قصيدة يمدح محاسن الجامع ويمدح بانيه حسن باشا[1]: "فقد ذكروا لنا من أوصافه السنية، وسيرته المرضية... فأردت أن أثبت ما سمعت من فضائله...وأجري أحكامه على القانون الشرعي والمذهب الحنفي"[2].

2ـ 2ـ الاهتمام بالزوايا:

الزوايا: حسب ما ذكره محمد بن مرزوق التلمساني بأنها تؤدي مهام اجتماعية وثقافية مختلفة وهذا مقتطف من تعريفه لها: "والظاهر أن الزوايا في مغربنا هي المواضع المعدة لإرفاق الواردين وإطعام المحتاج من القاصدين"[3]؛ أي بمعنى مرافق للنوم والإطعام لكل وارد على الزاوية سواء كان عالماً ومدرساً أو طالباً أو مهاجراً، وما يميزها عن المدرس هو تعدد مهامها واختلاف الفئات الوافدة إليها.

كانت الزوايا تحتل مكان الصدارة بين مراكز الثقافة من ناحية تثقيف المعوزين والفقراء من أبناء الشعب، المتعطشين لطلب العلم والمعرفة، وقد كانت مقسمة إلى قسمين اثنين، كل قسم منها يقوم بدوره أحسن قيام:

---

[1] ـ مولاي بالحميسي، المرجع نفسه، ص: 186؛ نقلا عن أبي القاسم الزياني، حيث رجعت لكتاب الترجمانة الكبرى بطبعتها القديمة فلم أجد هذا الخبر.

[2] مولاي بالحميسي، المرجع نفسه، ص: 187.

[3] ـ محمد ابن مرزوق التلمساني، المصدر نفسه، ص:413.

أما القسم الأول: فيقوم بوظيفة تحفيظ القرآن الكريم، وقد يؤمه الغرباء الذين سبق لهم أن تعلموا الحروف الهجائية، واستظهروا بعض السور من القرآن الكريم.

القسم الثاني: هذا القسم يقوم بتدريس بعض فنون الوقت لا سيما الفقهيات ، والعقائد وقاعدة النحو والصرف، وفنون البلاغة، والمنطق وبعض المبادئ في علم الفلك ...وهذا القسم لايؤمه إلا المستظهرون لكتاب الله العزيز من طلاب العلم الشريف[1].

وتحفظت لنا الزوايا بكثير من الكتب والمخطوطات النادرة، فرجال العلم يحتفظون بالكتب أكثر مما يحتفظون بغيرها، وهذه الكتب تمثل معظم جوانب الثقافة الإسلامية بالإضافة لعلوم أخرى[2]، ونظراً للدور الكبير الذي كانت تقوم به؛ فكانت تحظى بأوقاف كثيرة، ومن الزوايا التي كانت كثيرة الدخل كزاوية الوالي دادة، وزاوية عبد الرحمان الثعالبي، وكانت جميع الطبقات الاجتماعية توقف على زاوية الثعالبي، بل إن تونس كانت ترسل إليها حمولة زيت كبيرة سنوياً[3].

ومن علماء الحنفية من التحق بالطريقة الرحمانية[4] التي انتشرت في وسط الجزائر وشرقها وحتى في تونس، وهو الشيخ باش تارزي بل وأسس زاوية على مبادئها في قسنطينة.

لاشك أن للتعايش نتائج وفوائد جمة، تنعكس إيجاباً على المجتمعات وتسهم في تطورها واستقرارها، ومن نتائج وأثار التعايش بين المذهبين في الجزائر، وجود ثنائية مذهبية أدت إلى قدوم علماء أحناف جلبوا معهم ثقافات وعلوم مختلفة ومؤلفات، وأدى ذلك التقارب بين الفريقين إلى نتائج عديدة كرست الأمن والاستقرار السياسي والتنوع الاجتماعي والتبادل

---

[1] ـ محمد بن ميمون الجزائري، المرجع نفسه، ص: 50.

[2] ـ مولاي بلحميسي، المرجع نفسه، ص:

[3] ـ سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج:1، ص:243.

[4] ـ مؤسسها هو السيد ابن عبد الرحمان الجرجري الزواوي الأزهري من قبيلة أيت سماعيل من عرش قطوشة يقدر ميلاده ما بين (1127- 1142هـ) توفي في 1208هـ؛ ينظر: سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:1، ص:506.

الفكري والمساهمة في التطور العمراني، ويستخلص من هذا كله أن المجتمع الجزائري له قابلية للتعايش مع كل الشعوب والأمم، وهو مجتمع مسالم، لديه قدرات كبيرة من الصبر.


الخـاتــمــــــــة

بعد البحث والدراسة في موضوع التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر وتأثيراته على المجتمع 1518 ـ 1830، خلصنا إلى جملة من النتائج والاستنتاجات نبينها في خاتمة الدراسة وهي كالتالي:

ـ تميزت نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر بتزاحم الأحداث وتغير موازين القوة في العالم؛ وانتكست أغلب الدول الإسلامية، خاصة في الغرب الإسلامي الذي تحول إلى دويلات مشتتة نتيجة الصراعات والاقتتال على العروش والتوسع الحدودي، ولم تكن تأبه بما كان يُعَدُ لها من مكائد، في المقابل كانت هناك نهضة أوربية وتحالفات صليبية تدعو للتوحد ضد الإسلام والمسلمين وقد نجحوا في ذلك حيث تم طردهم من الأندلس وإنهاء وجودهم الذي ناهز الثمانية قرون، سقطت بلاد الأندلس وتم احتلالهم لأهم المناطق الاستراتيجية بالسواحل المغاربية، ولم يجدوا فيها من يقوى على صدهم بسبب تلك النزاعات القبلية والانقسام الاجتماعي، وعليه لم يكن من حل سوى الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين اللذان عملا على تنظيم السكان وحشدهم للمدافعة عن البلاد، وبعد استشهاد عروج وجد خير الدين نفسه مضطراً لركن شديد يقوي عزمه فلجأ للاستنجاد بالسلطان العثماني وقد أجابه لما يريد فقبل طلبه بضم الجزائر لحوزة الدولة العثمانية.

ومن هنا جاءت مرحلة جديدة بتأسيس الإيالة الجزائرية وأضحت تسك العملة باسم السلطان ويدعوا له في الصلاة وعلى المنابر، ومن مظاهر قوة الجزائر تحطيم برج الفنار سنة 1529م وحين استدعي خير الدين لقيادة الأساطيل العثمانية ولى بعده ابنه حسن فواصل مجابهة الأعداء وتصدى لأكبر حملة صليبية عرفتها الجزائر آنذاك؛ حملة شارل كان الشهيرة سنة 1541م، ثم تم ضم الجزء الذي كان تحت سلطة الدولة الزيانية

سنة1551م وهكذا توحدت الجزائر تحت راية واحدة تديرها السلطة المركزية من دار السلطان.

ـ كان دخول المذاهب للغرب الإسلامي مع بداية القرن الثاني هجري، وتبن أن المذهب الحنفي سبق المذهب المالكي في ولوج بلاد المغرب، ويعزى ذلك لكون القاضي أبو يوسف كان على المذهب الحنفي وقد عينه الرشيد، ويعود الفضل لعبد الله بن فروخ الفاسي الذي ساهم في نشر المذهب الحنفي، وانتشرت إلى جنبه عدة مذاهب كالمذهب المالكي و الشافعي والأوزاعي وغيرها.

ـ إن المذهب المالكي دخل بأيدي نفر من تلاميذ مالك؛ من المغاربة الذين شدوّا الرحال إليه كأمثال عبد الله بن غانم والبهلول بن راشد وأسد بن الفرات؛ وهؤلاء عرفوا بالطبقة الأولى ممن أسسوا قاعدة المذهب، وأما الطبقة الثانية التي ساهمت في نشر المذهب فمنهم بن سحنون التنوخي وعلي بن زياد مؤسس المدرسة المالكية الذي بادر بتدوين الفقه المالكي في المغرب وأول من أدخل موطأ مالك إلى إفريقية.

ـ تميز كل من المذهبين المالكي والحنفي بخصائص واجتهادات فقهية، كما لم يعرف عنهم الاختلاف في أصول الدين إطلاقاً، وكان أهل المغرب الأوسط قد عُرفوا منذ القديم باتباع المذهب المالكي، وقد ذكر بن خلكان أن المذهب الحنفي كان من أظهر المذاهب حتى ظهر المعز بن باديس وحمل الناس على التمسك بالمذهب المالكي، ولكن سرعان ما ابتليت بلاد المغرب ببروز الفرق الشيعة والخوارج كالإباضية والصفرية وظهور المتكلمين.

بعد استقرار الأتراك في الجزائر أصبح لهم الحق في سياسة البلد، وكان هؤلاء على المذهب الحنفي، فجلبوا معهم العلماء والقضاة والمفتين من الأحناف وأسندوا لهم العمل بمقتضاه، فأسسوا لأنفسهم مؤسسات، كالمساجد والمدارس الحنفية، وتحاكموا إلى قضاة

حنفيين، وهكذا انقسم المجتمع الجزائري في تمذهبه ـ خلال العهد العثماني ـ فكان أتباع المذهب المالكي من الحضر والعرب والبربر والأندلسيين الوافدين بعد سقوط غرناطة سنة 1492م، وأما الأتراك والعلوج والكراغلة فكانوا على المذهب الحنفي.

ـ في ظل الازدواجية المذهبية في الجزائر العثمانية ظهرت مؤسسات مالكية وأخرى حنفية، كالمساجد والمدارس والزوايا والأوقاف، حيث كانت المساجد المالكية أكثر عدداً من المساجد الحنفية؛ حسب الانتماء المذهبي، فمن أشهر المساجد المالكية الجامع الكبير الذي كان مقراً للمجلس الشرعي، وجامع سيدي رمضان، إضافة إلى الزوايا المالكية المنتشرة في ربوع البلاد.

ـ نماء الأوقاف في ظل الثنائية المذهبية؛ فمن أشهر المؤسسات الوقفية المالكية، أوقاف الجامع الكبير الذي كان يمتلك أوقافاً كثيرة، وهناك مؤسسات أخرى كالمؤسسات الخيرية الأندلسية، وأوقاف الأشراف، وغيرها، وفي المقابل كانت هناك مؤسسات وقفية حنفية على رأسها مؤسسة سبل الخيرات التي تم إنشاؤها في سنة 1590م والتي تشرف على بناء وتسيير المساجد والمدارس الحنفية، وقد أسهم الحكام الأتراك والكراغلة في بناء المساجد والتحبيس عليها كالجامع الجديد وجامع السيدة وجامع كتشاوة، حتى أصبحت أحسن جمالاً وأوسع مساحة من المساجد المالكية.

ـ أما مؤسسات القضاء فكانت تعقد في المساجد؛ فالمالكية يعقدون محاكماتهم في المساجد المالكية، والحنفية يعقدون محاكماتهم في المساجد الحنفية، إلا أن هناك حرية لأتباع المذهبين في اختيار المحكمة التي يريد.

ـ تجلت مظاهر التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في عدة مجالات كنظام الأوقاف الذي عرفته بلاد المغرب الأوسط منذ القديم وحين دخل الأتراك للجزائر اهتموا بتنظيمه

في إطار مؤسسات يدير كل منها ناظر، ويشرف عليها علماء في شكل لجنة مراقبة، لصيانتها من الضياء أو تغيير وجهتها التي أوقفت عليها، وضمان حسن استغلالها.

ـ اشتهر المالكية بالوقف الخيري الذي يعود مباشرة للمؤسسة أو الجهة التي أُوقِفَ لها، كما عُرف المذهب الحنفي بالتحبيس على النفس وهو ما يسمى بالوقف الذري أو الأهلي؛ حيث يستمتع الواقف بما أوقف ثم ينتقل إلى ذريته إلى أن يفنى عقبه فيعود بعدها للجهة التي أوقف عليها، وقد تواتر أن الكثير من الأتراك وأبناءهم من الكراغلة كانوا يحبسون أموالهم على جهات مالكية كما أفادتنا به الوثائق والمصادر المختلفة، ونجد أن علماء المالكية أجازوا التحبيس وفق مبادئ المذهب الحنفي، لتشيع الناس على أعمال الخير نظرا لما كان يتمتع به المذهب الحنفي من مرونة في مجال الوقف، فكثر الوقف الذري وشاع بين الكثير من المالكية.

ـ تبين أن القضاء في المغرب الأوسط كان مستقلاً، وحين جاء الترك أصبح من ضمن الخطط الرسمية يمارس تحت إشراف ومراقبة السلطة، وأصبح هناك قاضيان أحدهما مالكي والأخر حنفي، هذه الثنائية تخص المناطق الخاضعة لنفوذ السلطة الحاكمة فعلياً، أما المناطق النائية وشبه المستقلة؛ فحافظ القضاء على ما كان عليه قبل التواجد العثماني بالبلاد، تلك الثنائية لم تمنع القضاة من العمل جنباً إلى جنب، كما تبين لنا ذلك في إدارة المجلس العلمي، وتعرضا معاً للقضايا الشائكة، كما لاحظنا خلال البحث حرية الفرد في التقاضي والتوجه إلى المحكمة التي يريد بغض النظر عن الانتماءات المذهبية.

ـ ما قيل على القضاء نجده يتكرر في مجال الافتاء، فلما قدم الأتراك إلى الجزائر رسموا خطة الافتاء وأصبح للمفتي وظيفة رسمية وأجروا له الجراية مثل أي موظف، بالإضافة إلى مهمته الرئيسة كلف بمهام ثانوية كالاجتماع في الديوان واستشارته في

المسائل السياسية وغيرها، ولم تكن الفتوى من قبل تخص شخص بذاته وإنما كانت الحرية للمستفتي لاختيار من يراه أصلح للفتوى.

ـ اتسمت العلاقة بين المفتين المالكي والحنفي بالتذبذب فكان يعملان معاً فيتوافقان تارةً ويختلفان تارةً أخرى في مسائل مختلفة كانت أحيانا تستلزم تدخل الباشا فيفصل بينهما بعقد المناظرات العلمية في حظرة العلماء والأعيان، وتبقى حالات الاختلاف الشديد نادرة الحدوث، إذ يدخل ذلك في إطار التحاسد بن العلماء وهذا أمر طبيعي؛ يحدث بين كل العلماء عبر الزمن دون إرجاع ذلك للاختلاف المذهبي، لكن في الغالب كانت هناك علاقات جيدة تظهر المودة والأخوة؛ من خلال الزيارات، وتبادل الرسائل الأخوية، ومن الأمثلة على ذلك؛ نجد الشيخ أحمد المقري المالكي يزور مفتي الحنفية محمود بن حسين قرمان، وكانت لبن عمار صحبة ومحبة للمفتي الحنفي محمد بن علي فنجدهما يتبدلان القصائد الشعرية التي تفيض بعبارات التبجيل والمحبة، وغير ذلك من العلاقات الطيبة.

ـ جلسا المفتيين المالكي والحنفي معاً للنظر والتباحث في النوازل كنازلتي الدخان والقهوة وغيرها من النوازل، ووجدنا أن علماء المذهبين يستشهدون في فتاويهم بأقوال علماء من المذهب الأخر؛ فالمالكي يستشهد بأقوال نظرائه الأحناف والأخر كذلك، وزيادة عليه فقد تبين أنه تولى عدة علماء جزائريين خطتي الإفتاء والقضاء الحنفيين، كعبد القادر الراشدي وعبد اللطيف بن المسبح وابن العنابي وغيرهم.

ـ التعايش في الجانب العلمي لا نجده يقل أهمية عن الإفتاء والقضاء والأوقاف، حيث توطدت العلاقات بين العلماء المالكية والحنفية، تعليماً وتلقيناً وكانت تعقد بينهم المناظرات، وتبادلوا الإجازات العلمية؛ فمثلا: أبو راس الناصري أخذ الدرس من مفتي الحنفية السيد محمد بيرم الذي قرأ عليه مختصر الكنز وهو كتاب حنفي، كما نجده يحوز

في مكتبته كتب لمختلف المذاهب، وقد سمها مكتبة المذاهب الأربعة، وأيضا نجد الدولاتي حسين خوجة شريف من تلامذة القاضي الحاج المهدي المالكي.

ـ ومن مظاهر التعايش مسألة الزواج والمصاهرة، حيث تزوج الكثير من الأتراك بجزائريات ونتج عن ذلك فئة الكراغلة (المولدون)، كما نجد هناك من الجزائريين من تزوجوا بتركيات ومن الأمثلة: فاطمة بنت محمد خوجة حنفية المذهب وكان أولادها على المذهب المالكي؛ أي أن زوجها كان مالكي.

ـ تبين أن التعايش بين المذهبين ظهر في كل مجالات الحياة في الجزائر العثمانية وكان له كبير الأثر على المجتمع الجزائري، ويبدو ذلك من خلال التوسع السريع والانتشار الواسع للمذهب الحنفي في الجزائر، إذ جلب العثمانيون معهم العلماء والقضاة للمساهمة في نشر مذهبهم، ومع مرور الزمن أصبح تعيينهم على رأس المؤسسات الحنفية من العلماء الذين ولدوا بالجزائر.

ـ رغم من أن الأتراك كانوا أحنافاً؛ لكن لم يعلم عنهم أنهم أصدروا قرارات تحد من نشاط المذهب المالكي، ولم يثبت تعرضهم لأتباعه بالاضطهاد، بل كان لهم الفضل في ترسيم خطتي القضاء والإفتاء، وساهموا في رفع مكانة بعض المؤسسات المالكية كالجامع الكبير الذي تم تحويله من جامع ينحصر دوره في العبادة إلى جامع يحتضن المجلس الشرعي؛ للفصل في القضايا كما تعقد فيه المناظرات وملجأً للنظر في النوازل، كما زاد التعايش المذهبي في تشبث الجزائريين بمذهبهم المالكي وبقي محافظاً على مكانته الريادية وانتشاره الواسع بين السكان.

ـ عمل علماء المذهبين في وأد الكثير من الفتن، من ذلك الدور الذي لعبه كل من بن الفكون وبن المسبح في حث الناس على الصلح، وحقن الدماء، والقضاء على الاضطرابات التي أدت إلى محاولة سكان قسنطينة خلع البيعة سنة(975هـ).

ـ ساهم التعايش بين المذهبين في انتشار الطرق الصوفية في البلاد حتى أضحت الطرقية تلعب دوراً هاماً في المجتمع سلباً وإجاباً، ومن أبرز نتائج التعايش الإيجابية على المجتمع كثرة الأوقاف التي كانت عصب الحياة؛ سواءً في التعليم أو المعاش أو بناء المساجد والمدارس والزوايا وغيرها، بل كان لها الفضل حتى في المجال السياسي؛ حيث كانت أوقاف الحرمين الشريفين تساهم في بناء العلاقات السياسية بين الجزائر والحجاز.

كان التعايش عاملاً هاماً ساهم في توحد المجتمع للدفاع عن البلاد، حيث تم استحداث الرباطات؛ كرباط يفري بوهران الذي أسسه الباي محمد بن عثمان الكبير باي الغرب لضرب العدو واستنزاف قواته، حيث جمع العلماء والطلبة والجنود على اختلاف مذاهبهم فكانت من نتائجه تحرير وهران من براثن الاحتلال الإسباني.

من أثار التعايش استقطاب عائلات علمية من خارج البلاد واستقرارها بالجزائر، فكان لها دورا في التدريس ونشر العلم وتأليف الكتب، كما عملت المناظرات العلمية بين علماء المذهبين على تحصيل العلوم من خلال عرض أقوال العلماء للاستشهاد بها، وتحفيز العلماء والطلبة للرجوع إلى أمهات الكتب ومختلف المصادر بغية مطارحة الخصوم؛ فتكون المناظرات دافعاً للتزود بالعلوم ونهل المعارف.

وتم تأليف بعض الكتب في شكل تراجم لبعض البايات تتضمن أحداثاً مختلفة، مثل كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية لابن ميمون الجزائري، ورحلة الباي محمد الكبير وغيرها، كما أسهم التعايش في إنتاج مكتبات ومؤلفات حنفية كتقييدات بن المفتي وبعض الدواوين الشعرية والقصائد بين علماء مالكية وحنفية.

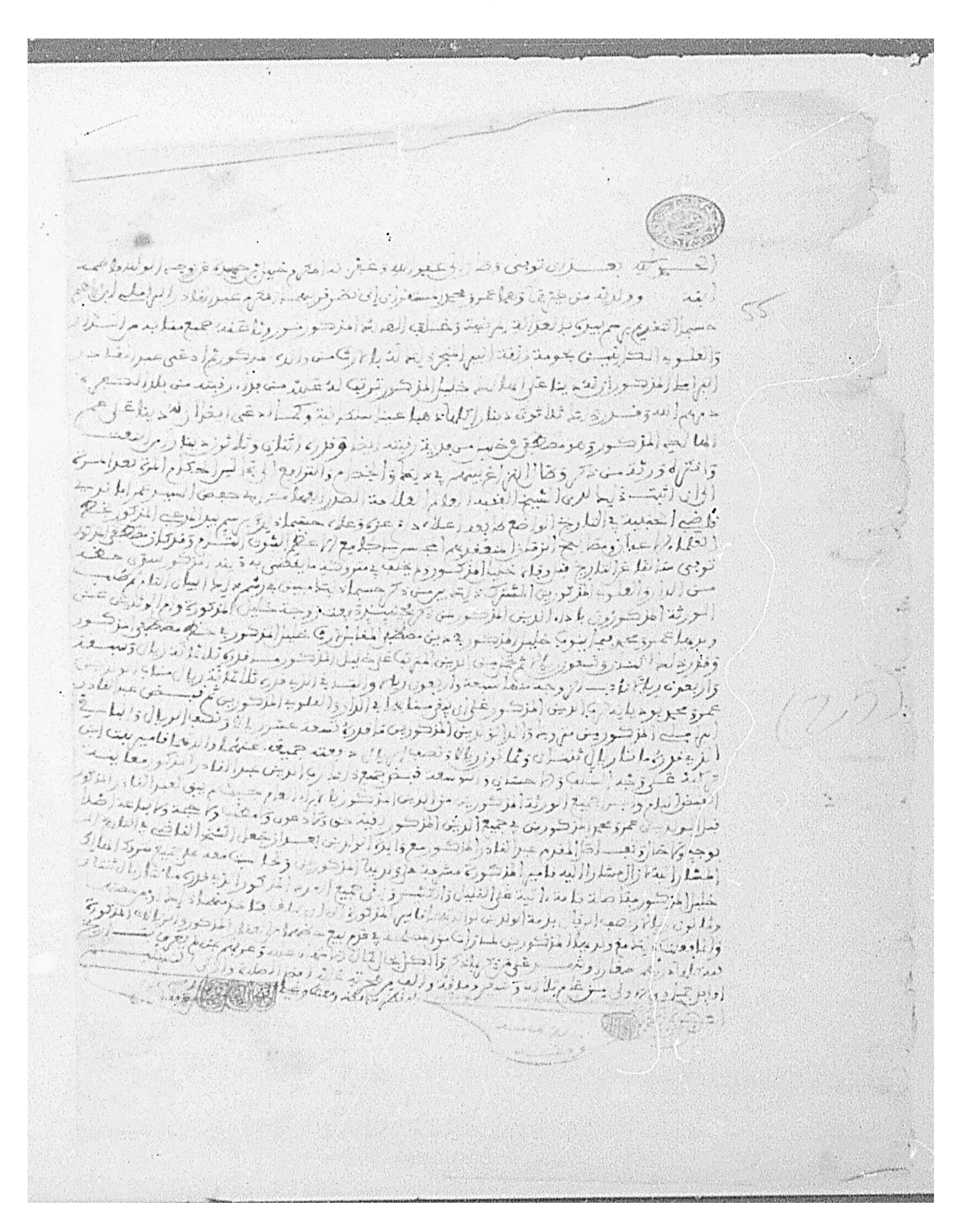
ـ من الناحية الاجتماعية فقد حدث تنوعاً اجتماعياً وظهور فئات جديدة بالمجتمع الجزائري كفئة الكراغلة، نتيجة المصاهرة والزواج وما نتج عن ذلك من احتكاك وبروز عادت وتقاليد وفنون.

ـ إن التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني؛ يعد أنموذجا ومثلاً لكل المجتمعات، فهو حقاً صورة من صور المدنية وقمة التحضر، حيث عاشا الطرفان في البلاد جنباً إلى جنب، في أجواء أخوية رغم اختلاف مذهبيهما، وحرص كل طرف منهم على اجتناب الفتن وتجاوز الخلافات والصراعات، فاستمرت الدولة العثمانية بالجزائر لأكثر من ثلاثة قرون ولو لا الاحتلال الفرنسي البغيض الذي عمل على طمس ذلك البناء الحضاري الذي بناه المجتمع الجزائري، لكانت الجزائر في مصاف الدول المتقدمة كنتيجة للاستقرار السياسي والاجتماعي.

ـ خلاصة القول أن البحث في مثل هذه الموضوعات، حريٌ بكل باحث أن يبذل جهوده فيها؛ نظير لأهميتها القصوى في الوصول لحقائق علمية من شأنها المساهمة في كتابة تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة، وقد حاولت جاهداً للإجابة على إشكالية الموضوع، وكلي أمل أن أوفق ولو باليسير، فإن بدى فيها نقصان فهذا من طبيعة الإنسان، ويبقى مجال البحث فيها مفتوح لدراسات أخرى قد تساهم في إثرائه من جوانب لم أتوسع فيها بالدراسة.
والله الموفق وله الحمد على نعمه.

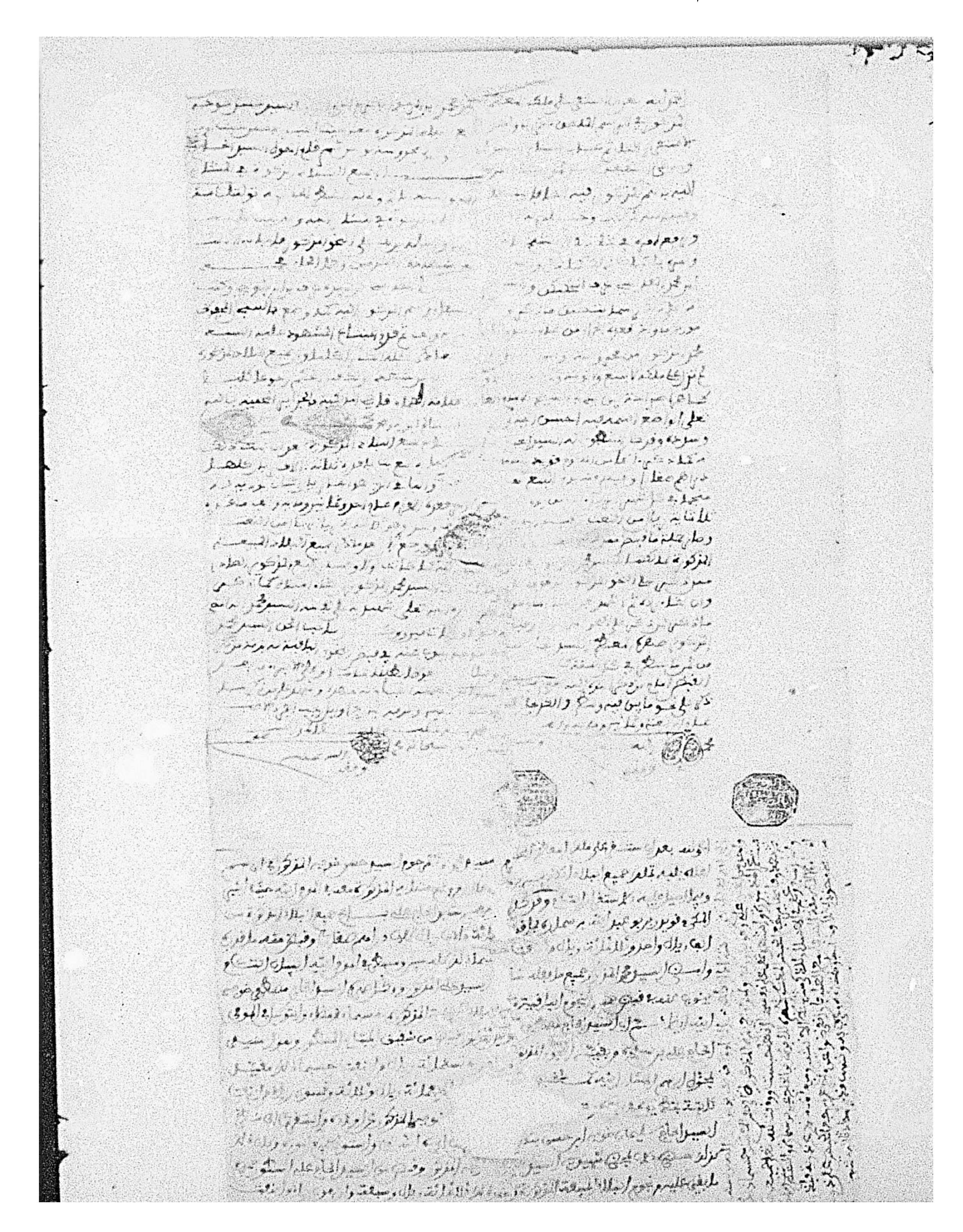

ملاحق

الملحق رقم 01: وثيقة تثبت لجوء مالكية إلى المحكمة الحنفية في نزاع حول الإرث.



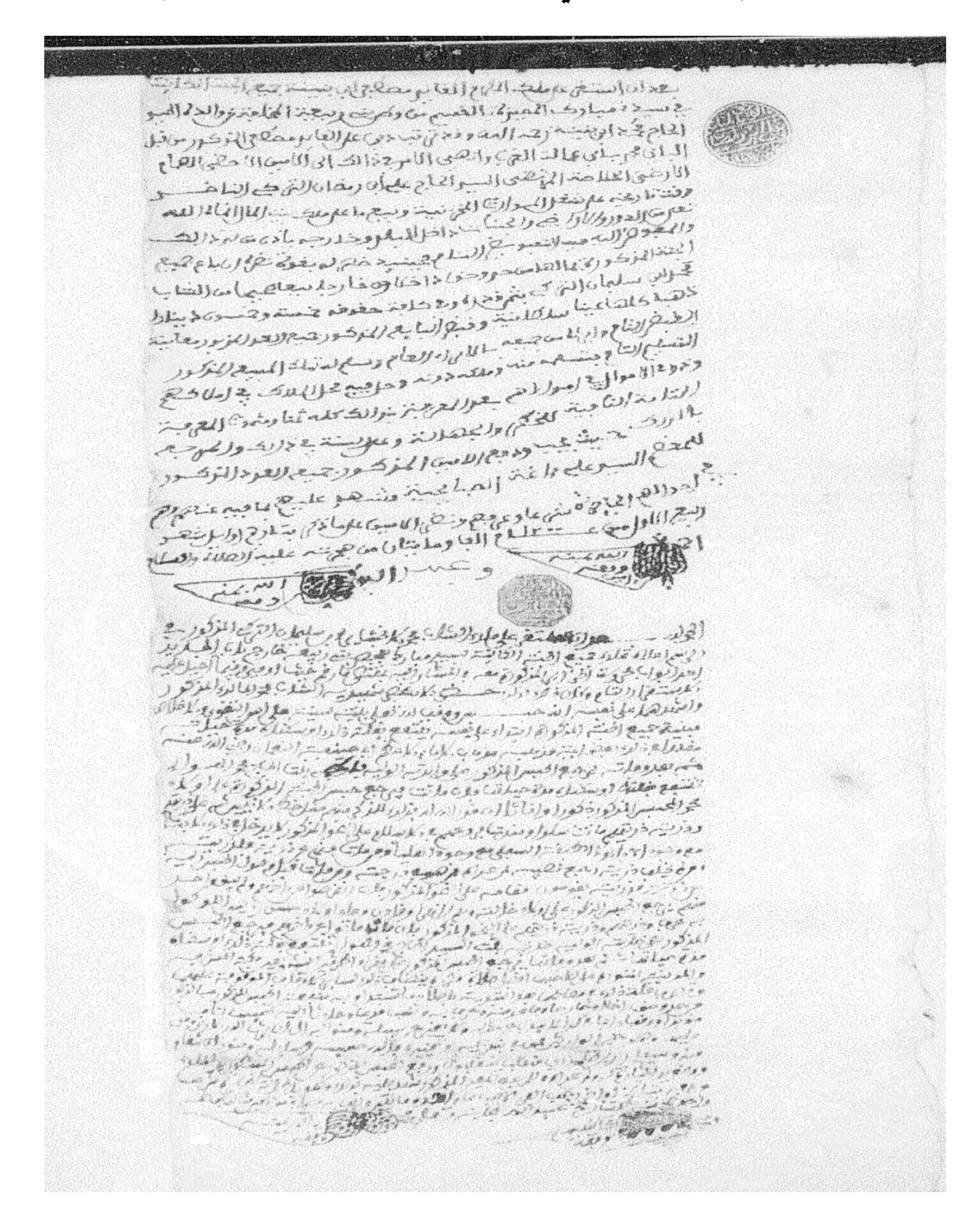
المصدر: الأرشيف الوطني بير خادم.

الملحق رقم 02: وثيقة تتضمن لجوء حنفيين إلى المحكمة المالكية.



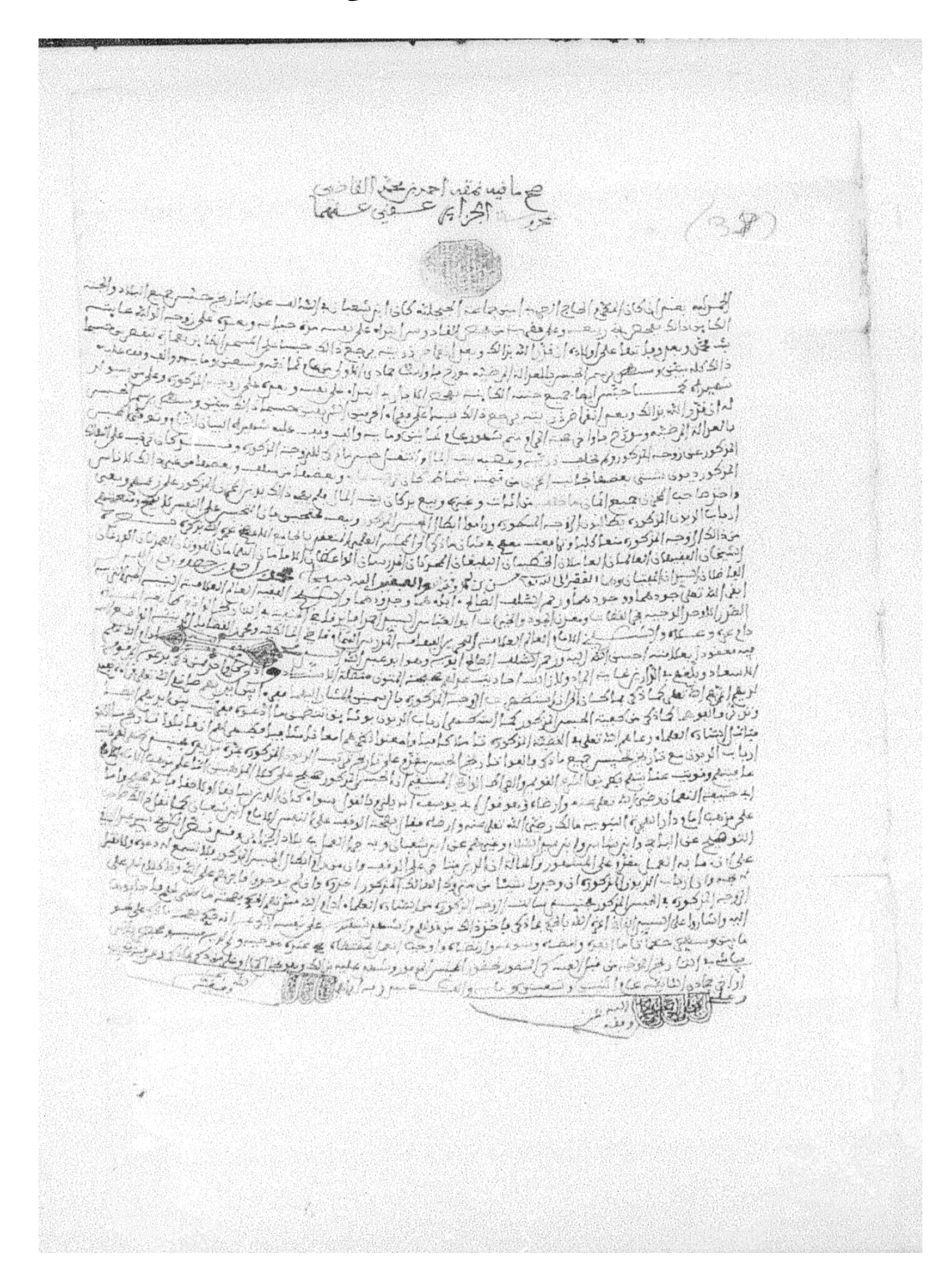
المصدر: الأرشيف الوطني بير خادم.

الملحق رقم 03: وثيقة تتضمن توافق القاضيين المالكي والحنفي في قضية وقف طرحت أمام المجلس الشرعي، وتوافقا فيها على صحة الوقف وعدم ابطاله:



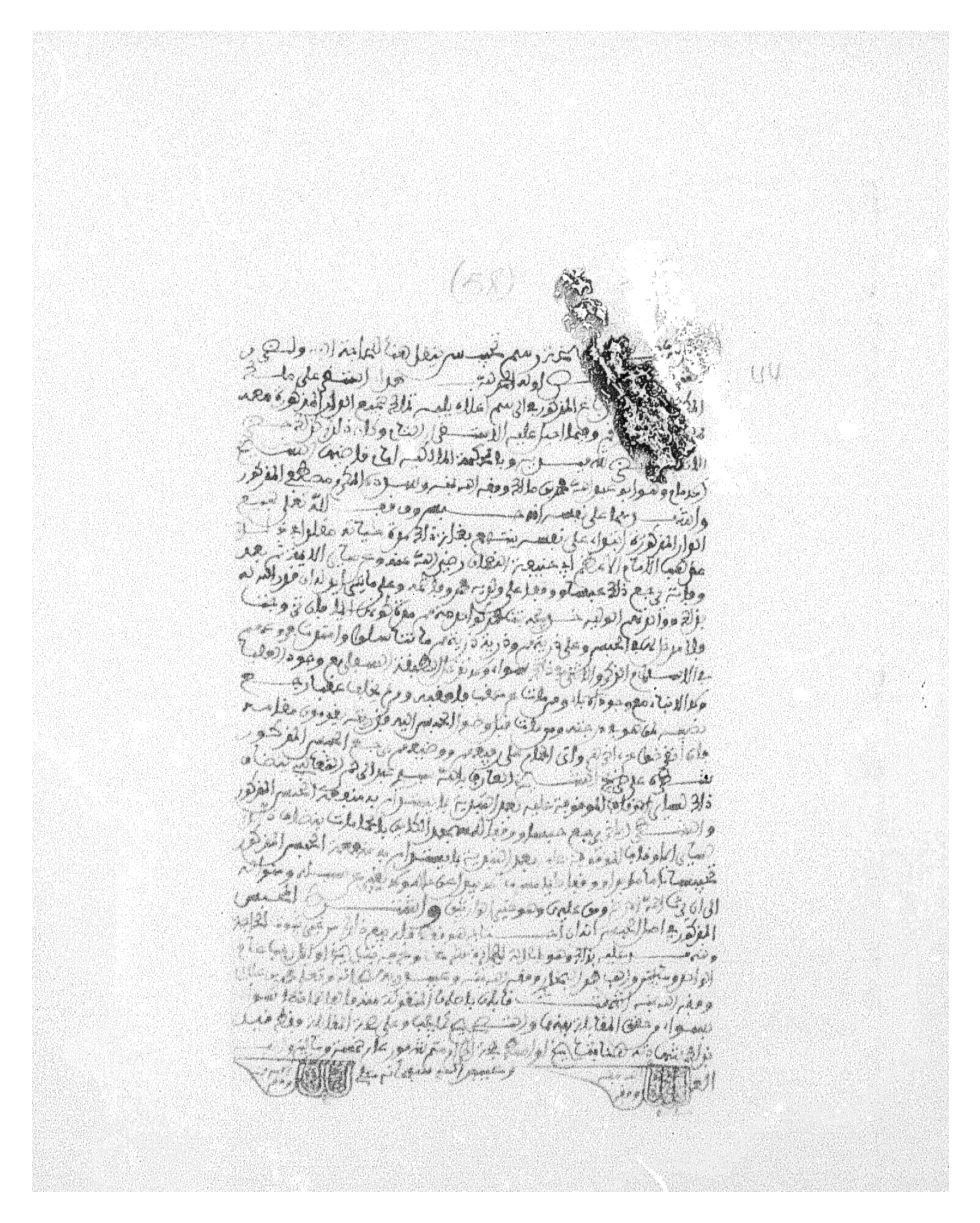
.المصدر: الأرشيف الوطني بير خادم

الملحق رقم 04: وثيقة لمعاوضة أوقاف يتقاسمها المسجد الأعظم وبعض الصبية ومسجد الشواش، بطلب من مصطفى باشا لبناء دار للبارود.



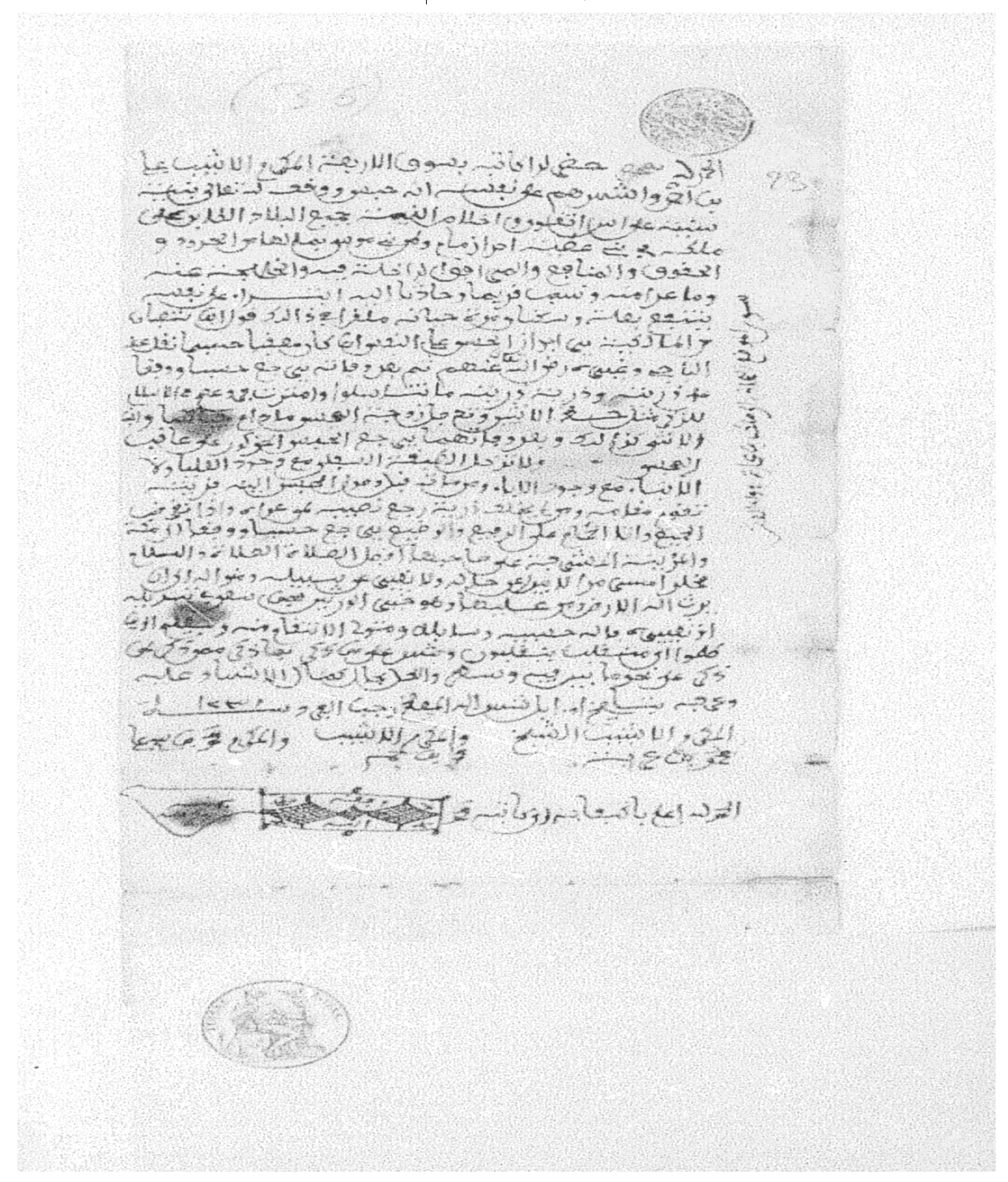
المصدر: الأرشيف الوطني بير خادم.

الملحق رقم 05: وثيقة تثبت حضور أحد الأحناف أمام المحكمة المالكية وأوقف حبساً وفق أقوال المذهب الحنفي.



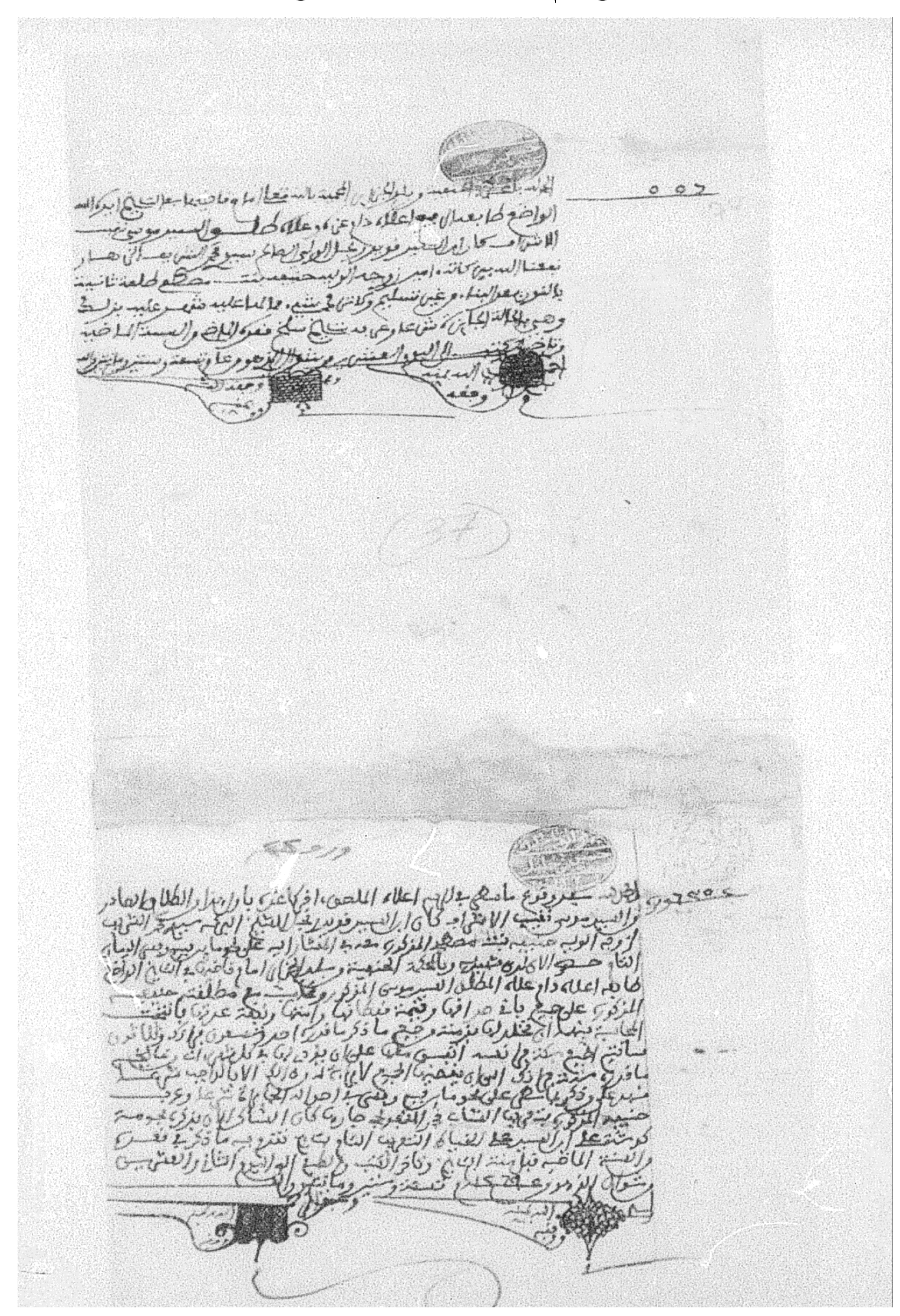
المصدر: الأرشيف الوطني بير خادم.

الملحق رقم 06: وثيقة تتضمن لجوء أحد أتباع المذهب المالكي إلى المحكمة الحنفية في قضية طلاق.



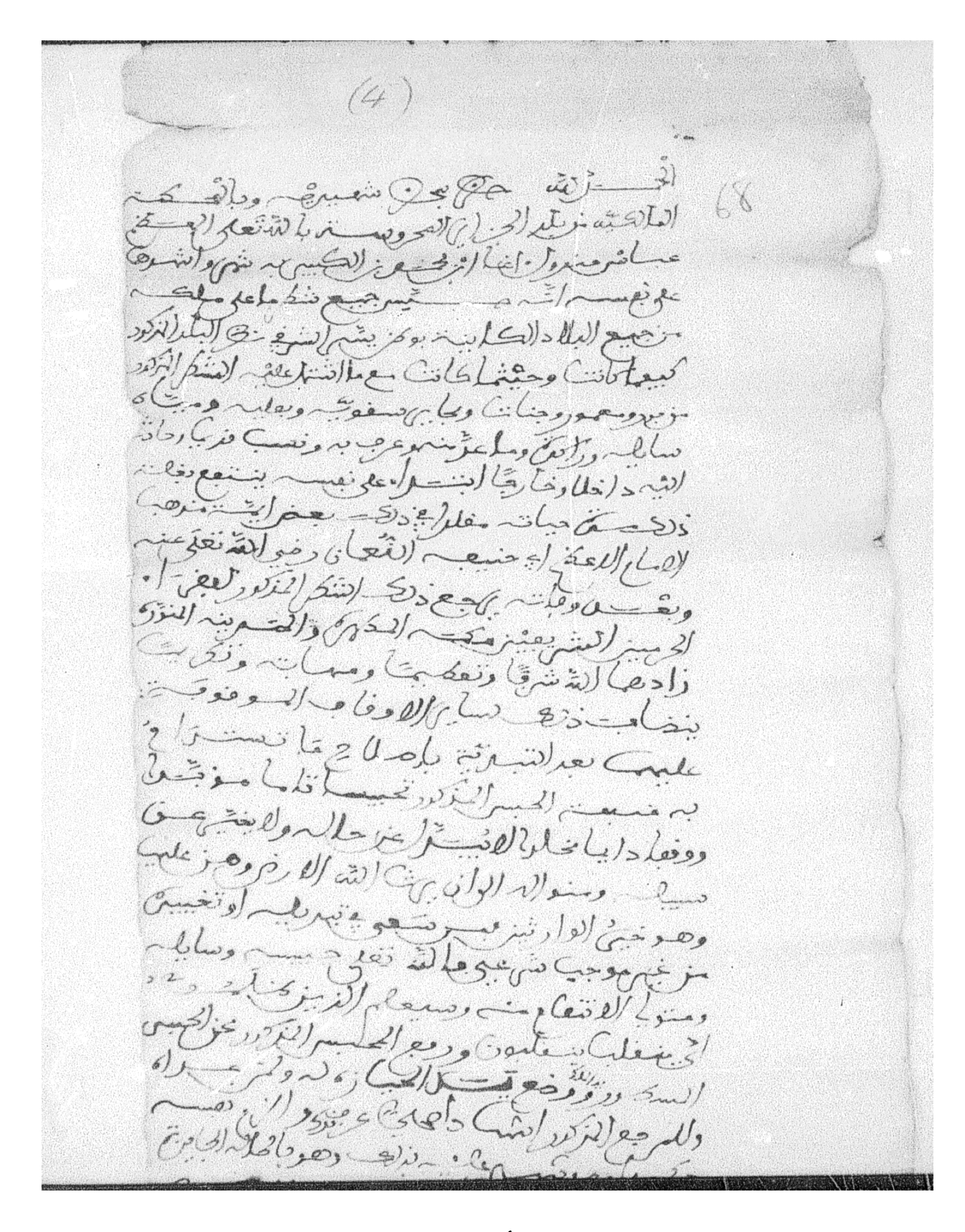
المصدر: الأرشيف الوطني بير خادم.

الملحق رقم 07: وثيقة تابعة للملحق السادس.



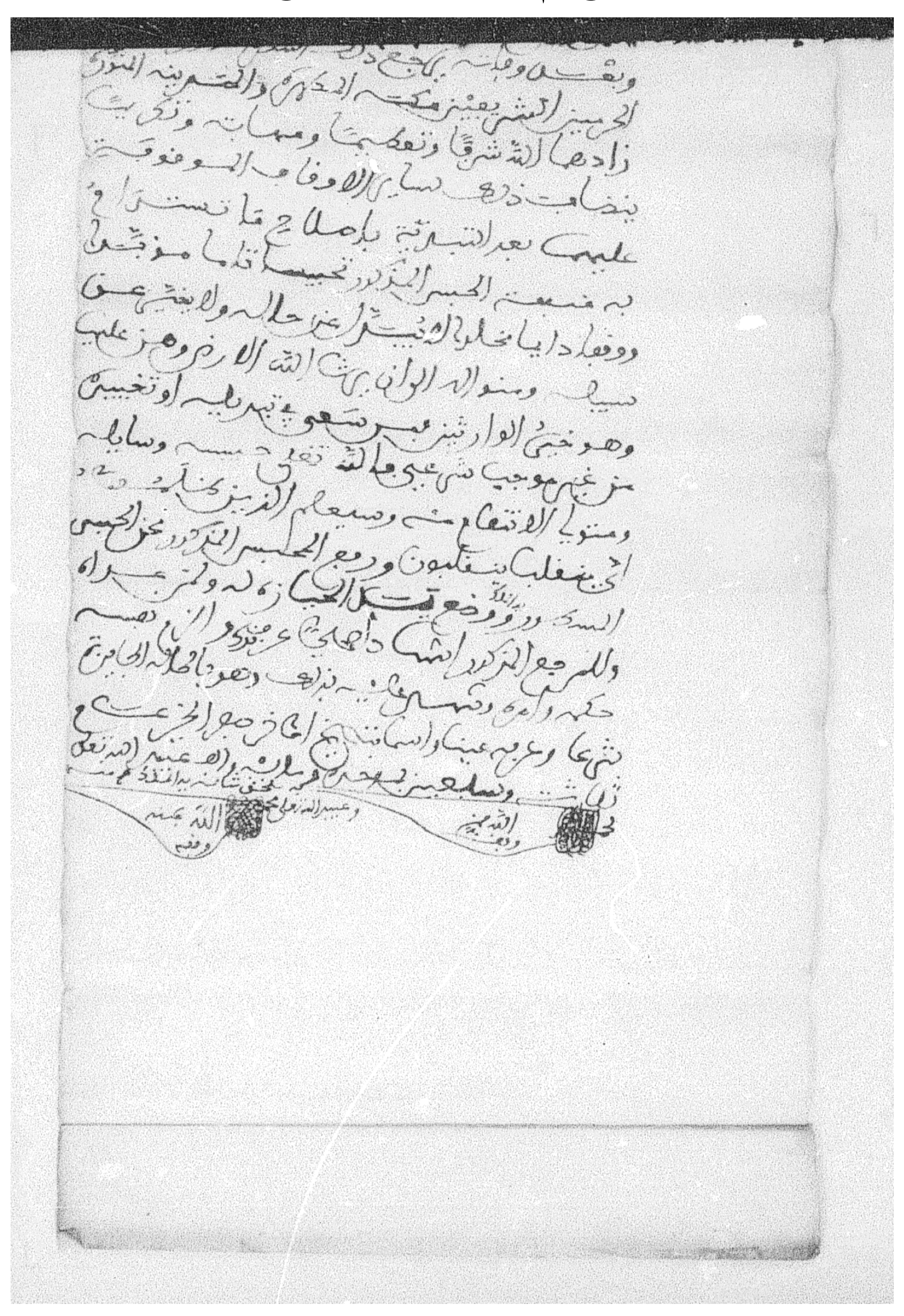
المصدر: الأرشيف الوطني بير خادم.

الملحق رقم 08: وثيقة تتضمن تحبيس رجل حنفي وفق مبادئ المذهب الحنفي أما المحكمة المالكية



المصدر: الأرشيف الوطني بير خادم.

الملحق رقم 09: وثيقة تابعة للملحق الثامن.



المصدر: الأرشيف الوطني بير خادم.

الملحق رقم 10:وثيقة تبين تقدم فيها أحد الحنفيين إلى المحكمة المالكية لعتق أمة له تسمى مبروكة.



المصدر: الأرشيف الوطني لما وراء البحار أكس آن بروفانس.

الملحق رقم 11: وثيقة تتضمن لجوء حنفي يسمى قائد الزبل إلى المحكمة المالكية لعتق مملوكته.



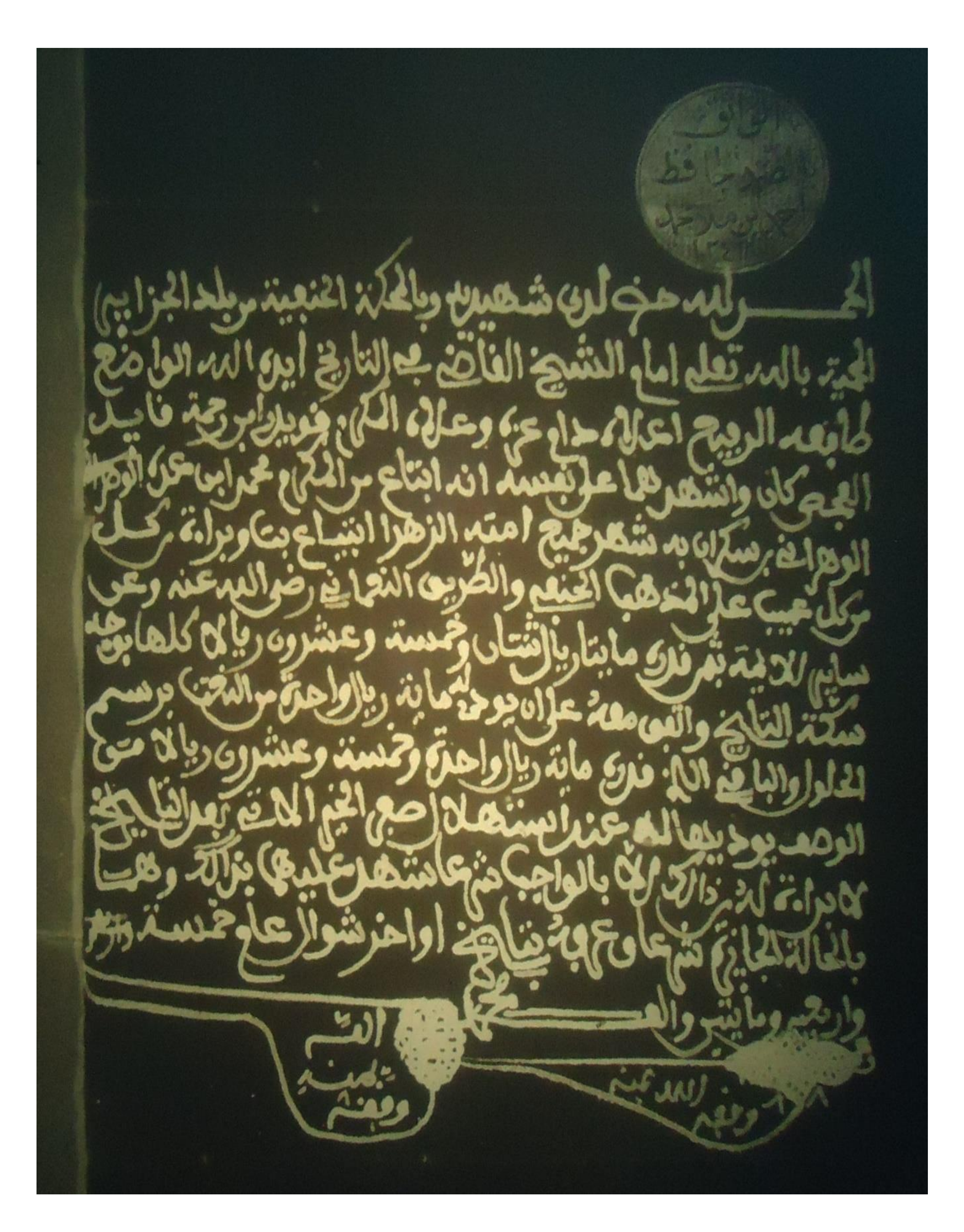
المصدر: الأرشيف الوطني لما وراء البحار أكس آن بروفانس.

الملحق رقم 12: وثيقة تتضمن تقدم زوجة تركية إلى المحكمة الحنفية لتوكيل زوجها الجزائري.



المصدر: الأرشيف الوطني لما وراء البحار أكس آن بروفانس

الملحق رقم13: وثيقة تتضمن لجوء رجل مالكي للمحكمة الحنفية لابتياع أمة من شخص أخر مالكي.



الحمد لله حضر لدى شهيديه وبالمحكمة الحنفية من بلد الجزاير
المحمية بالله تعالى امام الشيخ القاضي بها التاريخ ايده الله الواضع
طابعه الرويح اعلاه دام عزه وعلاه المكرم [illegible] ابن رحمة فايد
العجمي كان واشهدهما على نفسه انه ابتاع من المكرم محمد ابن عزيز الوهراني
الوهراني [illegible] به شهر جميع امته الزهرا ابتياع بتا وبراءة من كل
من كل عيب على المذهب الحنفي والطريق النعماني رضي الله عنه وعن
ساير الايمة بثمن قدره مايتا ريال اثنتان وخمسة وعشرون ريالا كلها بوجه
سكة التاريخ والتي معه على ان يودي له ماية ريال واحدة من الثمن برسم
الحلول والباقي الذي قدره ماية ريال واحدة وخمسة وعشرون ريالا متى
الوصف يوديها له عند استهلال اصح النجم الاتي بعد التاريخ
[illegible] براءة له [illegible] بالواجب ثم عاشتهد عليهما بذلك [illegible] وهما
بالحالة الجايزة شرعا وعرفهما [illegible] اواخر شوال عام خمسة
واربعين ومايتين والف

المصدر: الارشيف الوطني لما وراء البحار أكس آن بروفانس.

تابع للملحق رقم13: وثيقة تتضمن لجوء رجل مالكي للمحكمة الحنفية لابتياع أمة من شخص أخر مالكي.

" الحمد لله حضر لدى شهيديه وبالمحكمة الحنفية من بلد الجزاير المحمية بالله تعالى أمام الشيخ القاضي في التاريخ ايده الله الواضع طابعه الرفيع أعلاه دام عزه وعلاه المكرم قويدر بن رحمة قايد الفحص كان وأشهدهما على نفسه أنه ابتاع من السيد محمد بن عدة الوهراني بن سكران اشتهر بها جميع أمته الزهرة ابتياع تام وبراءة من كل عيب على المذهب الحنفي والطريق النعماني رضي الله عنه وعن سائر الأئمة بثمن قدره مئتان اثنتان وخمسة وعشرون ريالا كلها بوجه سكة التاريخ واتفق معه يؤدي له مائة ريال وواحدة من النعت برسم الحلول والباقي الذي قدره مائة ريال واحدة وخمسة وعشرون ريالا من الوصف يؤديها له عند استهلال صفر الخير الاتي بعد التاريخ لا براءة من ذلك إلا بالواجب شرعاً شهد عليهما بذلك وهما بالحالة الجائزة شرعاً وعقد بتاريخ أواخر شوال عام خمسة وأربعين ومائتين وألف"

الملحق رقم 14: صورة تبين الشكل الداخلي لمحراب ابن التوهامي بوسط مدينة معسكر.



المصدر: صورة ملتقطة من قبل الباحث

الملحق رقم: 15 الشكل الخارجي لمحراب أبي راس الناصري بمدينة معسكر.



المصدر : صورة ملتقطة من طرف الباحث.

القائمة البيبليوغرافية

القائمة البيبليوغرافية.

ـ القرآن الكريم.

قائمة المصادر:

أولاً. التفاسير:

1. ابن كثير إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، ط:1، دار ابن حزم، بيروت، 2000.
2. السعدي عبد الرحمن ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمن من معلا اللويحق، دار بن حزم، بيروت، (ط:1)، 2003.

الوثائق الأرشيفية

1. **س . م . ش/ ع: 26، و:27.**
2. **س . م . ش / ع: 23، و: 25.**
3. **س . م . ش/ ع:56، و: 35.**
4. **س . م . ش/ ع :55، و:38.**
5. **س . م . ش/ ع: 55، و. رقم: 38**
6. **س . م . ش/ ع:117ـ118، رقم:36.**
7. **س ، م ، ش: ع: 60، رقم 58.**
8. **س. م. ش / ع:126 - 127، و:04.**

وثائق أرشيفية من أرشيف ما وراء البحار بأكس آن بروفانس، فرنسا.

1. **أرشيف ما وراء البحار أكس آن بروفانس:** DSC0 2084/1MO M 1 Z2.
2. **أرشيف ما وراء البحر، أكس آن بروفانس:** DSC0 2182/1MOM1/z2.
3. **أرشيف ما وراء البحار، أكس آن بروفانس:** DSC02480/1mim4/z8 .
4. **أرشيف ما وراء البحار، أكس آن بروفانس** DSC02601/1mim4/z8
5. **ـ أرشيف ما وراء البحار، أكس آن بروفانس**DSC02812/1mim4/z8

القائمة البيبليوغرافية.

المصادر باللغة العربية:

1. ابن العطار أحمد المبارك، تاريخ بلد قسنطينة، تح وتق وتع: عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة،2011 .
2. ابن المفتي حسين بن رجب، تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كعوان، الجزائر: بيت الحكمة، (ط:*1*)، *2009*.
3. ابن مريم محمد بن محمد بن أحمد التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1326هـ - 1908م
4. ابن هطال التلمساني، رحلة الباي محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تح: محمد بن عبد الكريم، دار الكتب، القاهرة،(ط:1)، 1969م
5. أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني، طبقات علماء إفريقية وتونس، تق وتح:علي الشابي ونعيم حسن الباقي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985.
6. أبي داوود سليمان بن الأشعث السجيستاني، سنن أبي داوود، تح: ناصر الدين الألباني، ج:3، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض،ط:1،1419هـ -1998م
7. أحمد بن عمار، نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب، فونتانة، الجزائر، 1320هـ - 1902م
8. أحمد بن قاسم البوني، الدرة المصونة في صلحاء بونة، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، تح وتق: سعد بوفلاقة، عنابة - الجزائر، 1428هـ -2007 م.
9. القرافي شهاب الدين، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، ت: عبد الفتاح بوغدة، لبنان، دار البشائر الإسلامية، (ط:2)، 1416هـ 1990م
10. الأندلسي أبو الحسن، **تاريخ قضاة الأندلس**، المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، بيروت : دار الآفاق الجديدة، (ط:1)، 1983.

11. بربروس خير الدين، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر: محمد دراج، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط:1، 1431هـ ـ 2010م.

12. التلمساني ابن هطال، **رحلة الباي محمد الكبير**، وتحقيق محمد بن عبد الكريم، طبعتها دار الوعي

13. التلمساني محمد ابن مرزوق ، **المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا الحسن**، تر وتح: ماريا حيسوس بيغيرا، تق: محمود بو عياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401 هـ ـ 1981م

14. التلمساني محمد بن رقية ، **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**، ضبط وتعليق: خير الدين سعيدي الجزائري، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، ط:1، 2017م.

15. التنيلاني عبد الرحمان، **رحلات جزائرية رحلة عبد الرحمان التنيلاني إلى ثغر الجزائر عام 1231هـ ـ 1816م**، تح: خير الدين شترة، دار كراكدة للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر.

16. الجزائري محمد بن ميمون، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح و تق: محمد بن عبد الكريم، دارالوعي، ط:1، الجزائر، 1439هـ ـ 2008م

17. الحاج يوسف، **رحلة جوزيف بيتس إلى مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة**، ت: عبد الرحمن عبد الله الشيخ ،الهيئة المصرية العامة ، 1995.

18. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وارديها**، تح وض وتع: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط:1)، 1421هـ ـ 2001م.

19. أحد توفيق المدني، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر** 1168هـ 1246هـ ـ 1754م ـ 1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

20. خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق و تع و تح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006.

21. الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، **مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبو يوسف ومحمد بن الحسن**، تح: محمد زاهر الكوثري وأبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، ط:،3 بيروت، 1408هـ.

22. أبو الوليد الباجي، **إحكام الفصول في أحكام الأصول**، ت: عبد المجيد تركي، ج:1، دار الغرب الإسلامي، ط:2، بيروت، 1415هـ ـ 1995م

23. أحمد غنيم بن سالم النفزاوي، الفواكه الدواني على رسالة ابن زيد القيرواني ، مطبعة السعادة،(ط:1)، مصر، 1331هـ.

24. الراشدي أحمد ابن سحنون، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح و تق: المهدي البوعبدلي، راجعه: عبد الرحمن دويب، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط .خ، 2013.

25. عبد القادر الراشدي، **فهرسة الشيخ عبد القادر الراشدي (ت 1194هـ ـ 1780م)**، تع: نصيرة عزرودي، دار خيال للنشر والترجمة، برج بوعريريج، الجزائر

26. الراشدي عبد القاد، **تحفة الاخوان في تحريم الدخان**، ت: عبد الله حمادي، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ـ قسنطينة ،2021م.

27. الزياني أبو القاسم، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً وبحراً**، تح وتع: عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع ، المغرب، ط: 1412هـ ـ 1991م

28. الزياني محمد بن يوسف، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران،** تح وتق: المهدي البوعبدلي، اعتنى به: عبد الرحمن دويب، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط خ: 2013

29. سبنسر وليام، **الجزائر في عهد رياس البحر،** تر: عبد القادر زبايدية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ***2006***

30. حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله، تحفة الكبار في أسفار البحار، تح وتر: محمد حرب وتسنيم حرب، دار البشير للثقافة والعلوم، (ط:1)، 1438هـ ـ 2017م

31. شمس الدين أحمد بن محمد ابن ابراهيم ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** تح: إحسان عباس، ج:4، ج:5، دار صادر، بيروت،1398هـ ـ 1978م.

32. محمد الخرشي، شرح محمد الخرشي على المختصر الجليل للإمام خليل، بحاشية العدوي علي،ج:1، المطبعة الكبرى الأميرية، (ط:2)، بولاق مصر، 1317هـ.

33. عبد القادر المشرفي، **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر،** تح: محمد بن عبد الكريم ، دار الوعي، الجزائر، ط:1، 1438هـ ـ2017م

34. عبد القادر بن طاهر بن محمد البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، تح،:محمد عثمان الخشت، مكتبة بن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.

35. عبد الله محمد بن فرحون ، **تبصرة الحكّاَم في أصول الأقضية ومناهج الأحكام،** ج:1، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 2003

36. العياشي عبد الله بن محمد، **الرحلة العياشية(1661 م ـ 1663م)،** تح وتق: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ج:1، دار السويدي للنشر والتوزيع ، ط:1، الإمارات العربية المتحدة، 2006

37. الفكون محمد بن عبد الكريم ، **نوازل قسنطينة**، ت: هواري تواتي وعائشة بلعابيد، دار الزيتون للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2018م

38. القاضي عياض، **تراجم أغلبية- مستخرجة من مدارك القاضي عياض**، ت:محمد الطالبي، المطبعة الرسمية بتونس، تونس، 1968

39. لسان الدين ابن الخطيب، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط، تح و تع: أحمد مختار العيادي ومحمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964م.

40. المغربي أبو عبد الرحمان، **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، 2003.

41. عز الدين ابن الأثير الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تح وتع، علي محمد عوض و عادل أحمد عبد الموجود، ج: 3، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

42. المقري أبي العباس أحمد، **رحلة المقري إلى المشرق والمغرب**، تح: محمد بن عمر، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، هـ1425، 2004م.

43. الناصري أبو راس، **الحل السندسية في شان وهران والجزيرة الأندلسية**، مطبعة فونتانا في الجزائر، تع: فوربيفي، 1320هـ ـ 1903م.

44. الشهرستاني، الملل والنحل، تح: محمد الوكيل، محمد الجلبي وشركاؤه للنشر والتوزيع، القاهرة، 1387هـ ـ 1968م.

45. النووي يحي بن شرف، **أداب الفتوى**، ت: بسام عبد الوهاب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (ط:1)، سوريا، 1408هـ ـ 1988م

46. فخر الدين محمد بن محمد بن الحسين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ت: جابر فياض العلواني، ج:1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط:2، 1412هـ ـ 1992م

47. هاينريش فون مالتسان، **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا**، ت: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ط:،1 الجزائ، 1976م.

48. الورثلاني الحسين بن محمد ، **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار**، فونتانا الشرقية، الجزائر، 1326 هـ - 1908م

49. يحي بن أبي بكر، **سير الأئمة وأخبارهم تاريخ أبي زكرياء**، تح: إسماعيل العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:(2)، 1402هـ - 1982م

المراجع باللغة العربية:

1. أ- بيليسي، **حوليات جزائرية**، تر: دليلة حياتي، أصالة للثقافة، الجزائر،2013 م.

2. أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف،ج:1، موفم للنشر، الجزائر، 1991م.

3.أندري ريمون، المدن العربية الكبرى في الفترة العثمانية، مطبعة سندبياد، باريس، 1985.

4.أوجان فايسات، **تاريخ قسنطينة خلال الفترة العثمانية(1517ـ 1837)** ت:أحمد سيساوي وهارون حمادو، كنوز يوغرطا للنشر والتوزيع، الجزائر، (ط:1)، 2019.

5.أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، ط:2، 1406هـ -1986م

6. أحمد تيمور، نظرة في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة، ت: محمد أبو زهرة، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، (ط:1)، بيروت، 1990م.

7. سيرة المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر، مؤلف مجهول ، تح و تق و تع: عبد الله حمادي، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، بد: ط

8. أرزقي شوتيام، نهاية الحكم العثماني بالجزائر وعوامل انهياره(1800 - 1830)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،ط:1، الجزائر، 2011م.

9. إشبودان العربي، مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

10. آمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات(1659 ـ 1671)دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، بد: ط.

11. أندري جوليان شارل، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج:2، تع: محمد مزالي والبشير بن سلامة، ط:2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983م.

12. أوزتونا يلماز ، تاريخ الدولة العثمانية، ج:1، تر: عدنان محمود سلمان، مر: محمود الأنصاري، مؤسسة فيصل للتمويل، (ط:1)، تركيا، 1408هـ -1988م

13. بالحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون :ط، الجزائر،1981م.

14. بشار قويدر، دراسات في النظم الإسلامية، منشورات حلب، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، جامعة الجزائر، بوزريعة، الجزائر

15. بن اشنهو عبد الحميد، دخول الأتراك العثمانيون إلى الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر

16. تيمور أحمد، المذاهب الفقهية الأربعة، تق: محمد أبو زهرة، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، بيروت، 1411هـ ـ 1990م.

17. جميل بيضون وأخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الامل للنشر والتوزيع، ط:1، إربد ـ الأردن، 1416هـ ـ 1991م

18. جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ (16م) إلى 13هـ(19م)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، بدون: ط.

19. جون وولف، الجزائر وأوروبا (1830-1500)، تر و تع: أبو القاسم سعد الله، الجزائر: عالم المعرفة، الجزائر ط: خاصة، 2009م

20. الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج: 3، ديوان المطبوعات الجامعية، (ط:7)، الجزائر، 1415هـ - 1494م.

21. حسين أحمد إلياس، الإباضية في المغرب العربي، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان.

22. حسين مؤنس، تاريخ معالم المغرب والأندلس، دار الرشاد، (ط:2)، القاهرة، 1997م.

23. حليمي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، (ط:1)، الجزائر.

24. حمودة عبد الحميد حسين، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي من الفتح الإسلامي وحتى قيام الدولة الفاطمية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط: (1)، 1428هـ ـ2007 م

25. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج:2، دار الكتب العلمية، لبنان، (ط:1)، 2003، ص:77.

26. دودو عبد الحميد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان(1830م - 1855م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، م.1975

27. الذنون عبد الحكيم، أفاق غرناطة، دار المعرفة، ط:1، دمشق، 1988م

28. راغب السرجاني، قصة الحروب الصليبية من البداية إلى عهد عماد الدين زنكي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، ط:2، بيروت، 2009م.

29. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج: 2، دار البصائر، الجزائر، 2007 م.

30. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:1، دار الغرب الإسلامي، ط:1 ، بيروت، 1998م.

31. سعد الله أبو القاسم، رائد التجديد الإسلامي محمد ابن العنابي، دار الغرب الإسلامي، ط:2، بيروت، 1990م.

32. سعد الله أبو القاسم، شيخ الاسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، دار الغرب الإسلامي، ط:1، بيروت، 1406هـ - 1986م.

33. سعيدوني ناصر الدين ، الملكية والجباية في الجزائر : أثناء العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، (ط: 2) الجزائر، 2016م.

34. سعيدوني ناصر الدين و بوعبدلي المهدي، الجزائر في العهد العثماني، الجزائر في التاريخ . العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،(بد: ط)، 1984م.

35. سعيدوني ناصر الدين، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني، من القرن 17وحتى القرن19، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2014م.

36. شقرون محمد أحمد ، مراعاة الخلاف عند المالكية وأثره في الفروع الفقهية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط:1، الإمارات العربية المتحدة 1423هـ - 2002م،

37. شوقي ضيف، عصر الدول والإمارات(الجزائر - المغرب الأقصى - موريتانيا - السودان)، دار المعارف، القاهرة، ط:1.

38. عائشة غطاس وأخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، 2007م.

39. عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700 -1830مقاربة اجتماعية اقتصادية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، رويبة الجزائر، 2012م.

40. عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514 ـ1830، دار هومة، ط:2، الجزائر، 2012م.

41. عبد الله بن يوسف الجديع، تيسير أصول الفقه، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، بيروت، 1418هـ ـ 1997م.

42. عبد الجليل عبد الرحمن عشوب، كتاب الوقف، دار الأفاق، (ط:1)، القاهرة، 2000

43. عبد الحميد بن حميدة، المدارس الكلامية بإفريقية إلى ظهور الأشعرية، دار العرب،(ط:1)، تونس، 1406هـ ـ 1986م.

44. عبد الرحمان ابراهيم عبد العزيز، القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، جامعة أم القرى بالسعودية، (ط:1)، السعودية، 1989م

45. عبد الرحمان ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمى دوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تر: خليل شحادة، مر: سهيل زكار، ج:3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع لبنان،1421هـ ـ2000م

46. عبد الرحمان بن خلدون، مقدمة بن خلدون، دوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح: خليل شحادة، وسهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1421هـ 2001م.

47. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، أصول فقه الإمام مالك أدلته النقلية،ج:1، ط:1، المملكة العربية السعودية، 1424ـ 2003

48. عبد الستار الشيخ، الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشام 88هـ ـ157هـ، دار القلم، ط:1، دمشق، 1437هـ ـ 2006م.

49. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج:1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة،1980م

50. عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع بدون :(ط).

51. عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ج:1، ط:2

52. عزيز سامح إلتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية ، لبنان، ط:1، 1409هـ -1989م

53. العسلي بسام، خير الدين بربروسا والجهاد البحري، (1470 -1547)، دار النفائس، بيروت، 1983م.

54. علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام ، تع: عبد الرزاق عفيفي، ج:3، دار الصميعي للنشر والتوزيع ط:1، 1424هـ - 3003

55. علي تابليت، الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية1770م -1815م، ثالة، الجزائر، 2006م

56. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ، ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط:1، بيروت ،1997

57. عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ردمك، ط:1، 1993م.

58. عمر بن عبد الكريم الجيدي، العرف والعمل في المذهب المالكي، مطبعة فضالة، المغرب، بدون: ط.

59. عيسى الحسن، تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، الأهلية للنشر والتوزيع،ط:1، القاهرة، 2008.

60. فاديني موسى، أصول فقه الإمام مالك أدلته العقلية، ج:1، دار التدمرية، ط:1، المملكة العربية السعودية، 1428هـ - 2007م.

61. فوزية لزغم، الإجازات العلمية، مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية في شمال إفريقيا، بد: ط، وهران الجزائر.

62. فيصل بن قزار الجاسم، الأشاعرة في ميزان أهل السنة نقدٌ لكتاب (أهل السنة الأشاعرة: شهادة علماء الأمة وأدلتهم)، المبرةُ الخيرية لعلوم القرآن والسنة، ط:1، الكويت، 1438هـ - 2007م.

63. لندة الأرقش واخرون، المغرب العربي الحديث من خلال مصادره، مركز النشر الجامعي، ميديا كوم، 2003م.

64. متولي أحمد فؤاد، تاريخ الدولة العـثمانية(منذ نشـأتها حتى نهاية العصر الذهبي)، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ***2002***م.

65. محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون: ط.

66. محمد أبو زهرة، مالك حياته وعصره أراؤه وفقه، دار الفكر العربي، القاهرة. بدون: ط.

67. محمد الأمين الشنقيطي، المصالح المرسلة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة مركز شؤون الدعوة، العربية السعودية، 1410هـ

68. محمد الطمار، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون ط، 1983م.

69. محمد زاهـد الكوثري، حسـن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، دار الأنوار للطـباعة والنشر، 1368هـ - 1948م.

70. محمد المختار محمد الميامي، المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته خصائصه وسيماته، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط:1، الإمارات العربية المتحدة، 1422هـ -2002م.

71. محمد المختار ولد أباه، مدخل إلى أصول المذهب المالكي، ت: محمد الشاذلي النيفر، دار بن حزم، ط:1، لبنان، 1433هـ - 2011م.

72. محمد بلتاجي، منهاج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري، ج:2 دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط:2، مصر، 1428هـ - 2007م

73. محمد بن أحمد بن صالح الصالح، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع، (ط:1)، 1422 هـ . 2001 م.

74. محمد بن يحي بن محمد المختار الولاتي، إيصال السالك إلى أصول مذهب الإمام مالك، ت:مراد بو ضاية، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، بيروت لبنان، 1427هـ - 2006م.

75. محمد بن موسى بابا عمي وأخرون، معجم أعلام الإباضية من القرن الأول هجري إلى العصر الحاضر، ج:2، قسم المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1420هـ - 1999م

76. محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، ج:1، مطبعة فضالة، 1397هـ - 1977م

77. محمد حسان، السبع الموبيقات، دار بن رجب للطبع والنشر والتوزيع، ط:1، القاهرة، 1430هـ - 2009م.

78. محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط:1، دمشق، 1969م .

79. محمد دراج، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512 . 1543) ناصر الدين سعيدوني، الصالة للنشر والتوزيع،(ط:1)، الجزائر، 1433هـ . 2012م.

80. محمد رياض، أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، مطبعة النجاح، ط:1، الدار البيضاء، 1416هـ - 1996م.

81. محمد سهيل قطوش، تاريخ الحروب الصليبية حروب الفرنجة في المشرق(489هـ ـ 690هـ) (1096م ـ1291م) دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1، بيروت، 1432هـ ـ 2001م.

82. محمد علي التهناوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ت:علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط:1، لبنان، 1996م.

83. محمود اسماعيل عبد الرزاق، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع هجري، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط:(2)، 1406هـ . 1985م.

84. مختار حساني، موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية،ج:1، مدن الوسط، دار الحكمة، الجزائر،2007.

85. المدني أحمد توفيق ، محمد عثمان باشا داي الجزائر1766 ـ 1791 سيرته أعماله نظام الدولة والحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م

86. المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا(1492م ـ 1792م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

87. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر. الجزائر: دار البصائر، ***2009***م.

88. مصطفى بن حموش . بدر الدين بالقاضي تاريخ وعمران مدينة الجزائر من خلال مخطوط :ألبيرت ديفولكس، موقم للنشر، الجزائر، 2007م.

89. شوفالييه كورين، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

90. مصطفى بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري ، دار التراث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، ط:1، 1421 هـ ـ2000م

91. مصطفى سعد الخن، عبد الله بن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن، دار القلم، ط:4، دمشق، 1415هـ ـ 1996م.

92. مناع القطان، تاريخ التشريع الإسلامي، مكتبة وهبة، ط:5، القاهرة، 1422هـ ـ 2001م.

93. منصور بن يوسف بن إدريس البهوتي، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، ج:2، عالم الكتب، (ط:1) ، بيروت، 1414هـ ـ 1993م.

94. محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج:5، دار الغرب الإسلامي، (ط:1)، بيروت، 1406هـ ـ 1986م.

95. الميلي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، دار الغرب الإسلامي، بيروت .

96. الناصري أبو العباس أحمد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: الدولة العلوية، ج:1، تح وتع: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1956.

97. النقيب حمد بن نصير الدين، المذهب الحنفي (مراحله وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته)، ج:1، مكتبة الرشد، الرياض، ط:1، 1422هـ ـ 2001م.

98. نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر. من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر.

99. نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحالي، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط:2 بيروت لبنان، 1400هـ ـ 1980م

100. وحدة البحث العلمي بإدارة الافتاء، راجعه: أحمد الحجي الكردي وأخرون، ط:1، الكويت، 1432هـ ـ 2015م.

101. وهبة الزحلي، أصول الفقه الحنفي، دار المكتبي، دمشق، ط:1، 1421هـ ـ 2001م

102. يوسف بك آصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، تر: محمد زينهم، القاهرة: مكتبة مدبولي، (ط1)، 1990م.

قائمة المراجع بالفرنسية:

1. Boyer Pierre. Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8, 1970. unica.

2. De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque. paris: erest leroux,1887.

3. Dr SHAW Voyage dans la regence d,Alger au description on geographique,physique, philologique, tr: j. mac cartay, marlin, editteur, paris, 1830

4. Ernest Mercier, histoir de costantine, imprimerie: jérome marle et f.Biron, Editeurs 51,1903

5. Moulay belhamisi, histoire de marine Algérienne (1516 -1830), Alger, ENAL :19831

6. Ventur de paradis, Alger au xVIII - siècle,(1788- 1790), presentatione et note par Abdrahmane Rabahi, Grand Alger livres, Alger, 2006,

الدوريات:

1. بوتشيش صالح ، المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني، الملتقى الوطني الأول المذهب المالكي في الجزائر، 2 -3 ربيع الأول1425هـ الموافق ل 21 -22أفريل2004م.

2. خالد ابن أحمد، الكراسي العلمية بين الأهمية والدور الفاعل في تقويم السلوك وتقريب المذهب وتثمين العقيدة. نموذج كراسي جامع القرويين، عصور الجديدة. المجلد7. العدد: 27 ، الجزائر، أكتوبر 1439هـ/ 2017 ـ 2018م

3. الطاهر عمري، تاريخ الجزائر والمشرق في العهد العثماني، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، *www.efad.ufc.dz* ، ص: *10*.

4. عبد الجليل التميمي، أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول 1519 . ضمن المجلة التاريخية المغربية تونس، ع: *06*، جويلية 1976.

5. عبد الحفيظ موسم، التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد 10،ع1، جوان 2019،الجزائر.

6. عمر الجيدي، نظرات في تاريخ المذهب المالكي، أسباب انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، دعوة الحق، ع:223، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، يوليو ،1982م.

قائمة الرسائل الجامعية:

1. خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف :فطمة قشي، 1227 هـ / 2006م

2. خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798إلى 1830، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الاسكندرية، 1408 ـ 1988م

3. صالح حيمر، التحالف الأوروبي ضد الجزائر 1541م، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2006–2007.

القائمة البيبليوغرافية.

القواميس والموسوعات

1. أحمد رضا، معجم متن اللغة،ج:4، 1960م، بيروت، دار مكتبة الحياةابن منظور، لسان العرب، ج4، دار صادر، بيروت، (ط :1)،2000

2. بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ت : عبد الستار بوغدة، الكويت،(ط:2)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1413هـ1992م

3. الخليل ابن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ت: عبد الحميد هنداوي، لبنان، دار الكتب العلمية،(ط:1)، 1424هـ . 2003م، ج:3

4. محمد فريد وجدي، دائرة كمعارف القرن العشرون، ج:6، دار الفكر، بيروت

5. محمود حمدي زقزوق، الموسوعة الإسلامية العامة، القاهرة،2003، وزارة الأوقاف



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر وتأثيراته على المجتمع (1518م - 1830م)

ملخص الدراسة:

التعايش بين المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر العثمانية؛ دراسة تعنى بالوقوف على حقيقة التعايش بين المذهبين من خلال الاستقصاء في العلاقات بينهما، وهو بالفعل ما أثبتته هذه الدراسة حيث غلب كل منهم المصلحة العامة للبلد على حساب الأفكار المذهبية الضيقة، وتخص المجالين الثقافي والاجتماعي كإطار عام للدراسة، بالإضافة إلى النظر في التأثيرات والانعكاسات الناتجة عن التعايش في مختلف المجالات الحياتية للمجتمع الجزائري برمته، وقد ضرب الجانبان مثلا للشعوب والمجتمعات في إمكانية التعايش في ظل تباين الأفكار السياسية، والاختلافات المذهبية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر العثمانية - التعايش المذهبي - الحياة الاجتماعية - المالكية والحنفية - الأثار والإنعكاسات.

Abstract:

The coexistence of the Maliki and Hanafi sects in Ottoman Algeria; The study began in the study, and the study was formed in the form of a joint study, deducting the cultural field as a general framework for the study, in addition to a study in the impact and repercussions. It moved from the coexistence in the various neighboring fields to the neighboring communities as a whole. The two sides set an example for the neighboring peoples in coexistence in light of the different political ideas, and religious differences.

Keywords: Ottoman Algeria – sectarian coexistence – social life – Maliki and Hanafi – effects and reflection